جامعة الدول العربية وإمارات الخليج العربية
عرض وتوثيق

الأستاذ الدكتور عبدالله بن سراج عمر منسي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
ص ب : ٨٠٢٠٠ - جدة : ٢١٥٨٩
المملكة العربية السعودية
http://spc.kau.edu.sa

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)

سلسلة الكتب المدعمة من عمادة البحث العلمي - ١٣

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

منسي ، عبدالله بن سراج عمر

جامعة الدول العربية وإمارات الخليج العربية: عرض وتوثيق. / عبدالله بن سراج عمر منسي . – جدة ، ١٤٣٢هـ

١٨٠ ص ؛ .. سم

ردمك: ٩-٥٦٤-٠٦-٩٩٦٠-٩٧٨

١- جامعة الدول العربية ٢- العالم العربي – الأحوال السياسية

أ. العنوان

ديوي ٣٤١,٢٤١١ ١٤٣٢/٣٩٢

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٩٢

ردمك: ٩-٥٦٤-٠٦-٩٩٦٠-٩٧٨

شكر وتقدير

يطيب لنا أن نقدم الشكر والتقدير لجامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في عمادة البحث العلمي، على الدعم المادي والمعنوي لإعداد هذا الكتاب.

الإهداء

إلى روح

من غرس في فؤادي التطلع إلى المعرفة والهمة العالية، والبحث العلمي

أستاذي ومعلمي وأخي ....

سعادة الأستاذ الدكتور محمود حسن صالح منسي

المشابه لي في الاسم ... والمتوافق معي في الروح

رحمه الله تعالى رحمة واسعة

فقد كان مثال المعلم الفاضل، والعالم المتواضع والصديق الصدوق

فإلى روحه الطاهرة.. في رياض الجنان

أهدي له هذا العمل

اللهم املأ قلبه حبوراً وقبره نوراً

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب

فقد طمى الخطب...

(من قصيدة لليازجي)

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

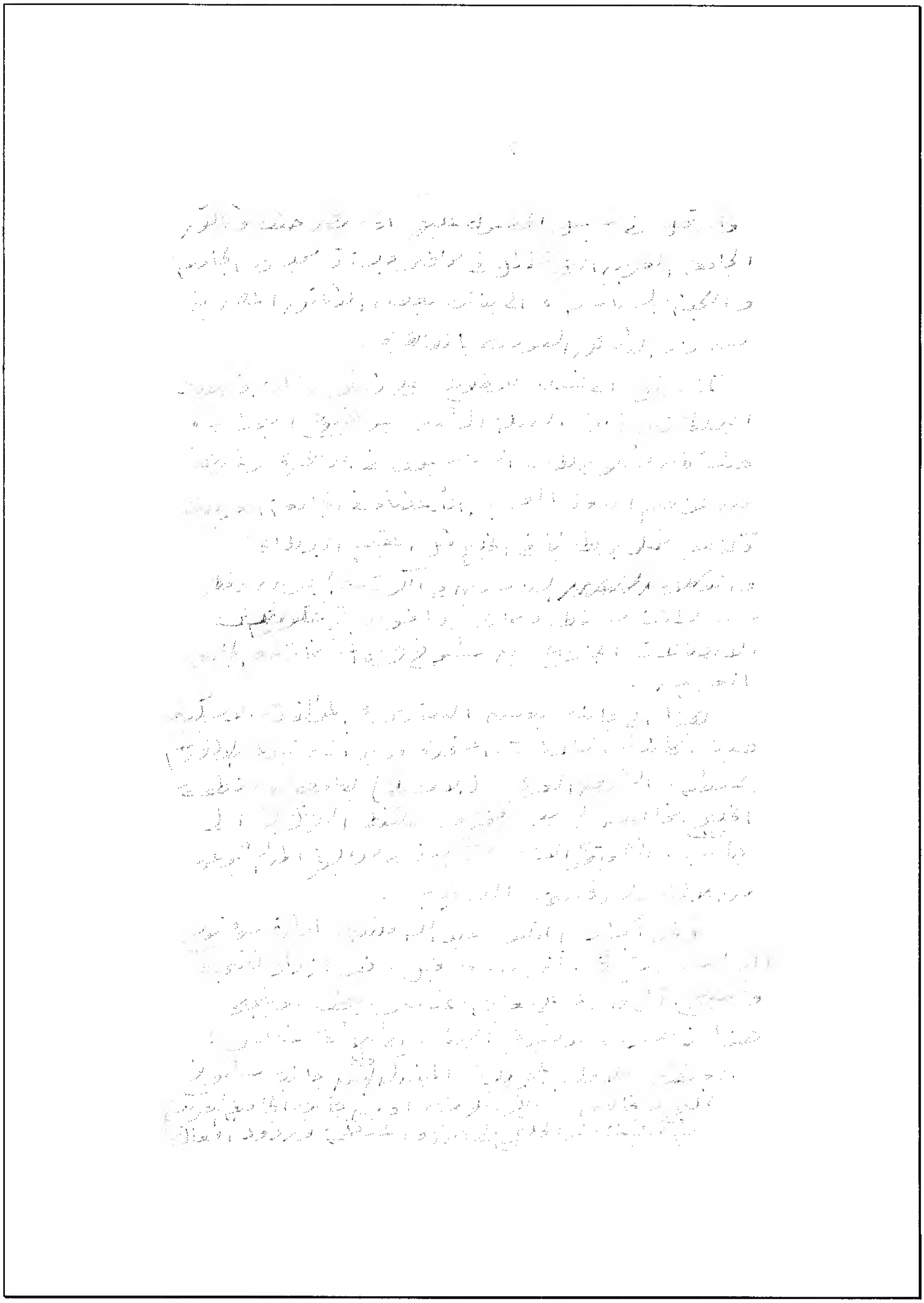
[illegible]

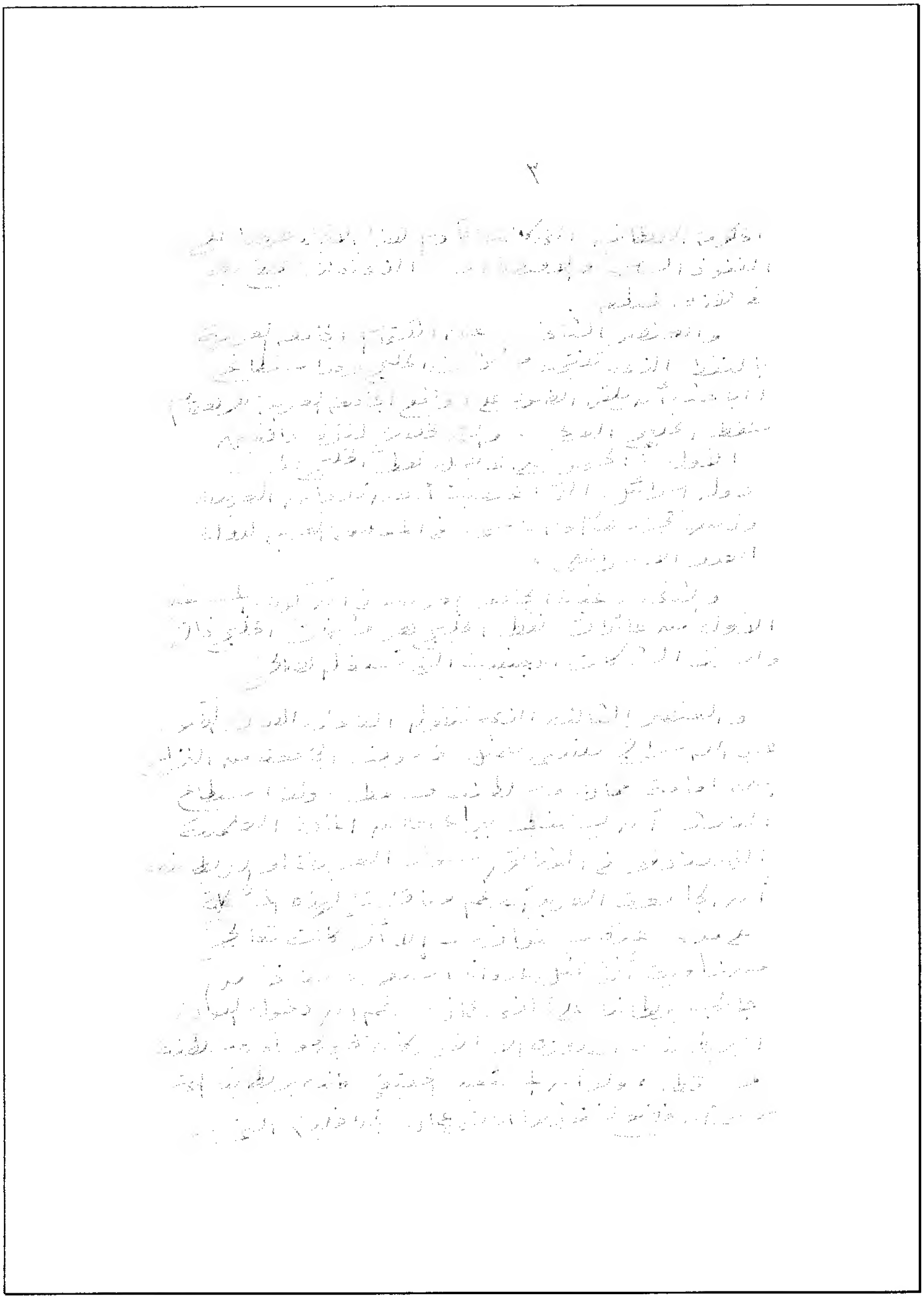
[illegible]

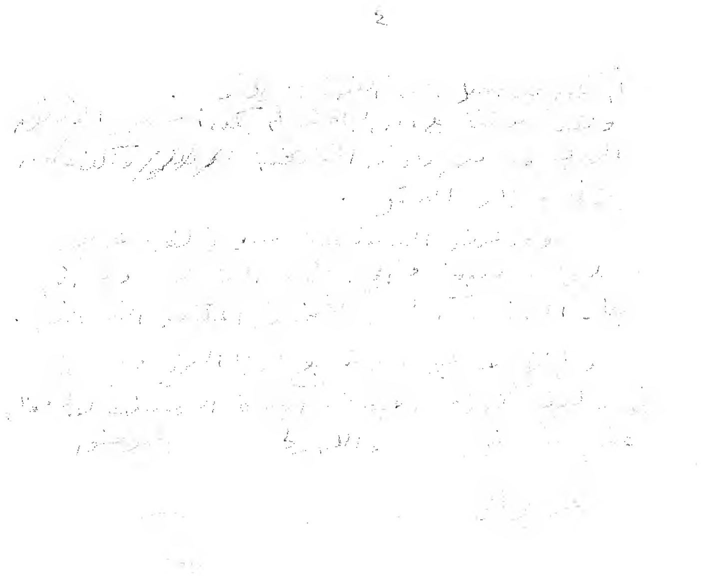
[illegible]

[illegible]

[illegible]







انتقل كاتب هذا التقديم إلى رحمة الله تعالى، فآثرنا أن يبقى مدونًا بخط يده، وفاءً وذكرى.

المؤلف

مُقَدِّمَة

عند تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م كانت تتكون – طبقًا للنص الخاص بشروط العضوية – من سبع دول فقط، وهي الدول العربية التي كانت قد نالت استقلالها قبل ذلك التاريخ.

ميثاق الجامعة كان يضم ثلاثة ملاحق: الأول خاص بتمثيل فلسطين، والثالث بشأن تعيين أول أمين عام للجامعة، أما الملحق الثاني فقد نص على التعاون مع الأقطار العربية غير الأعضاء في مجلس الجامعة، ومنها بطبيعة الحال إمارات ومشيخات الخليج العربي التي لم يكن من حقها عند تأسيس الجامعة الانضمام إلى عضويتها، لأنها لم تكن قد استقلت بعد، بل كانت تحت سيطرة النفوذ الاستعماري البريطاني. ونص الملحق الثاني من الميثاق على أنه ينبغي على الدول العربية المشتركة في الجامعة أن ترعى أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس، وأن توصي مجلس الجامعة بالتعاون إلى أقصى حد مستطاع مع هذه الأقطار والعمل على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وعلى ذلك لم تكن الصلة مقطوعة بين جامعة الدول العربية وإمارات ومشيخات الخليج العربي.

هذا الكتاب يتناول العلاقات بين الجامعة العربية وإمارات الخليج العربي، وهو يدور حول أربعة محاور:

أولها: المحاولات التي بذلت سواءً من جانب جامعة الدول العربية أو من جانب بعض إمارات ومشيخات الخليج لضمها إلى جامعة الدول العربية، وكانت الكويت أكثر هذه الإمارات قربًا لتحقيق هذا الهدف، ولكن البريطانيين أفشلوا هذه المحاولات، لأن انضمام هذه الإمارات إلى شقيقاتها في جامعة الدول العربية كان يعني زوال الهيمنة البريطانية على مقدرات هذه الإمارات، ولذلك فإن الكويت لم

تسنح لها فرصة الانضمام إلى جامعة الدول العربية إلا خلال الأزمة العراقية الكويتية في عام ١٩٦١م /١٣٨١هـ.

الثاني : عندما وافقت بريطانيا على إلغاء معاهدة ١٨٩٩م مع الكويت ومنحها الاستقلال، استغل الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم الفرصة لإعلان تبعية الكويت للجمهورية العراقية، واكفهر الجو السياسي العربي، ولذلك وجد مجلس جامعة الدول العربية أنه لزام عليه بحث هذه المشكلة، خاصة وأن الكويت طلبت الانضمام إلى عضوية الجامعة لتحظى بمساندة دولها في أزمتها، كما أنها أصبحت دولة مستقلة منذ اعتراف بريطانيا بذلك في عام ١٩٦١م /١٣٨١ هـ.

اهتم الكتاب بإبراز دور جامعة الدول العربية في هذه الأزمة للحيلولة دون تدخل أطراف أخرى خارجية وغير عربية لتحقيق مآربها الخاصة دون المصالح العربية أو الكويتية، وبخاصة بريطانيا التي سمحت الكويت بنزول قواتها إلى أراضيها للدفاع عنها ضد التهديد العراقي، وكان موقف جامعة الدول العربية متوازنًا، إذ عارضت التهديد العراقي للكويت، وفي الوقت نفسه طالبت بريطانيا بسحب قواتها، وإحلال قوات عربية محلها للدفاع عن الكويت إذا تعرضت للعدوان.

الثالث : يدور حول محور النفط في إمارات الخليج، ذلك أن اكتشاف النفط في إمارات ومشيخات الخليج العربي زاد من الأطماع الأجنبية فيها، حيث كانت الشركات التي تتولى التنقيب عن النفط واستخراجه واستغلاله في إمارات الخليج شركات أجنبية تهدف إلى تحقيق مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها ضاربة عرض الحائط بمصالح الإمارات التي يوجد النفط فيها، لذلك أولت جامعة الدول العربية اهتمامًا كبيرًا لموضوع نفط إمارات الخليج ومحاولة مساعدة هذه الإمارات للحصول على ما تستحقه من عائدات نفطها.

الرابع : من الأزمات التي مرت بالوطن العربي وكان على جامعة الدول العربية مواجهتها النزاع الذي نشب بين السلطنة والإمامة في عمان، وقبل أن

يستعرض الكتاب موقف الجامعة من هذا النزاع اهتم بعرض جذوره، ثم موقف الدول العربية منه بما يحقق المصالح العربية وعدم إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي.

ولما كان البحث في المحاور الأربعة يتناول موقف جامعة الدول العربية من بعض المشكلات التي واجهت إمارات الخليج العربي، فقد كان من الطبيعي أن يحصل الباحث على مادته العلمية من مصادرها الأصلية وبخاصة الوثائق، وفي مقدمتها وثائق جامعة الدول العربية، سواءً تقارير الأمين العام أو وثائق مؤتمرات البترول العربية، أو مضابط جلسات مجلس الجامعة، بالإضافة إلى وثائق أجنبية منشورة عن الجامعة، إلى جانب عدد غير قليل من البحوث الجادة ذات الصلة بموضوع البحث.

وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل العلمي خدمة لتاريخ جزء غال من الوطن العربي.

والله ولي التوفيق،،،

المؤلف

المحتويات

الفصل الأول

المساعي لانضمام مشيخات الخليج العربي
إلى جامعة الدول العربية

مما يلفت النظر في هذا الشأن أن فكرة انضمام إمارات ومشيخات الخليج العربي إلى عضوية جامعة الدول العربية ظهرت منذ العام الأول لقيام الجامعة، ففي ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م، أصدر الوكيل السياسي البريطاني بالبحرين تقريرًا إلى المقيم السياسي البريطاني بالخليج (وكان مقره البحرين أيضًا)، يذكر فيه أنه في الرابع من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ذكرت محطة إذاعة الشرق الأدنى العربية - وهي محطة بريطانية وكان مقرها وقتئذ في يافا - بأنه ورد في صحف بيروت احتمال أن يعقد الملوك والأمراء العرب اجتماعًا في البحرين عقب موسم الحج، مع أن مستشار حكومة البحرين ذكر أنه ليس لديه معلومات عن مثل هذا الاجتماع. وفي ١٢ أكتوبر من عام ١٩٤٥م أذاعت المحطة نفسها أيضًا أن مندوبي دول الخليج يحتمل أن يعقدوا اجتماعًا في البحرين من أجل وضع خطة لإقامة اتحاد فيدرالي في الخليج، وقد يرسل هذا الاتحاد بعد إنشائه مبعوثًا إلى جامعة الدول العربية، وكذلك اتخاذ إجراءات لإزالة كل القيود على جوازات السفر بين إمارات الخليج.

وطلب الوكيل السياسي في تقريره من المقيم السياسي أن يطلب من حكومة فلسطين معلومات عن هذه التقارير ومصادرها [1].

وفي العام التالي أرسل البريجادير كلايتون مذكرة من القاهرة تتضمن معلومات عن محادثاته مع رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته بالقاهرة، وورد في هذه المذكرة احتمال انضمام مشيخات الخليج إلى جامعة الدول العربية، وقد تم إبلاغ مذكرة كلايتون إلى وزارة الهند في لندن، إلا أن وزارة الهند ذكرت أنه لم تكن هناك دلائل على رغبة أي من المشيخات العربية في الخليج أو مسقط للانضمام إلى

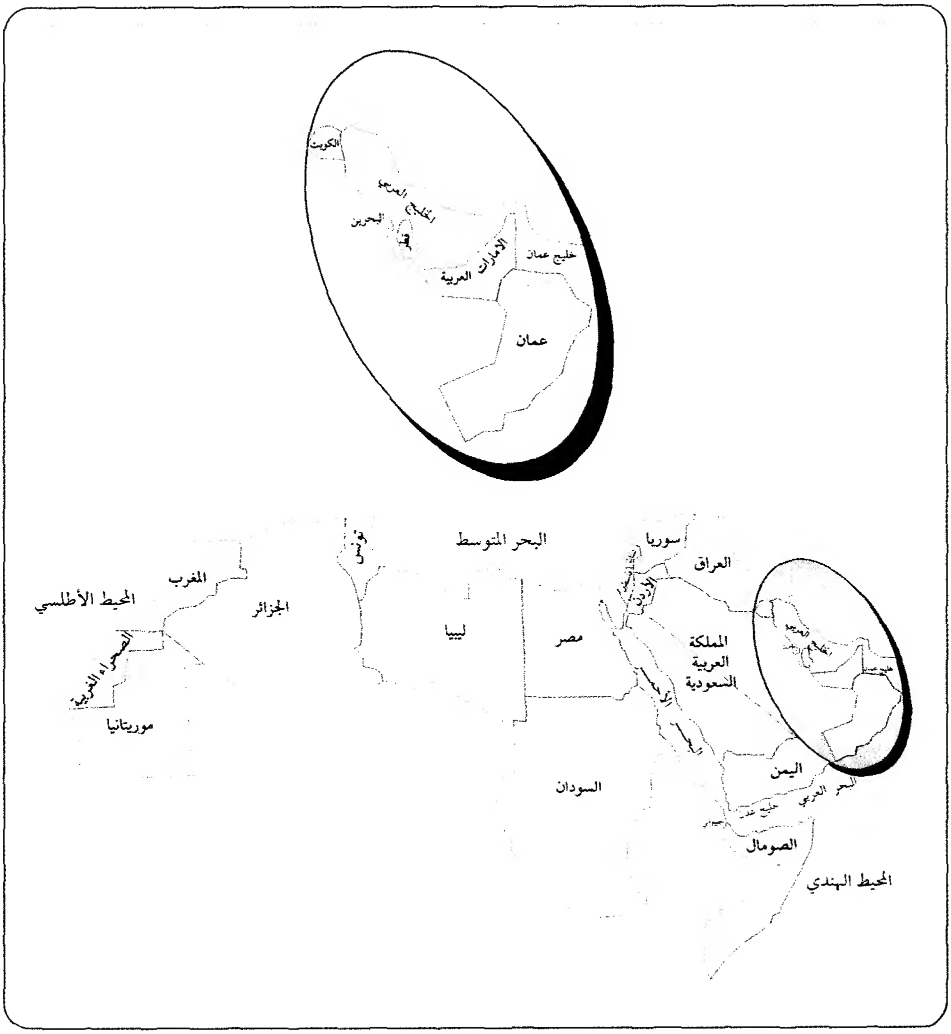
الجامعة العربية، وأضافت الوزارة أنها توافق على رأي سير رونالد كامبل (السفير البريطاني في القاهرة) القائل بأنه " يبدو لنا أنه من غير المرغوب فيه أبدًا بالنسبة لنا (أي بريطانيا) أن نقوم بأي عمل لتشجيع حدوث مثل هذا التطور، فإن مصالحنا الإمبراطورية في هذه الإمارات، والتي تتضمن أمن طريقنا الجوي إلى الشرق ومصادر البترول التي لم تستغل بدرجة كبيرة حتى الآن والموجودة في هذه المشيخات تتطلب منا أن نشجعها على أن تتطلع فقط إلى حكومة صاحبة الجلالة طالما أنها باقية داخل الكومنولث، وإلى الهند التي يدينون لها بشكل أساسي بذلك القدر من الاستقلال الذي يتمتعون به "[٢].

عقب ذلك بعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالقاهرة (كامبل) رسالة مفادها " أنها قد شعرت ببعض القلق عندما علمت من رسالته رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٤٦م أن الجامعة العربية بدأت ترنو بأبصارها نحو المشيخات العربية في الخليج، وأنها تتفق مع السفير في أن هذا الميل يجب عدم تشجيعه وعمل كل ما تستطيعون لإزالة هذه الأفكار التي تجول في ذهن الجامعة العربية لأنها غير مقبولة من جانب بريطانيا "، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من السفير أنه إذا رأى هو وكلايتون أن الجامعة العربية سوف تتابع الاتصال بإمارات الخليج، على الرغم من أي نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية لإثنائها عن ذلك، فإن على كامبل وكلايتون أن يؤكدا الحقيقة التي مؤداها أن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة مسئولة عن العلاقة الخارجية لهذه الإمارات الخليجية، وأن الجامعة العربية يجب أن تقوم باتصالاتها مع إمارات الخليج من خلال الحكومة البريطانية [٣] (خريطة رقم١).

وفي وزارة الخارجية البريطانية تم إعداد مذكرة في أوائل ذي القعدة ١٣٦٥هـ الموافق ٦سبتمبر (أيلول) ١٩٤٦م " بأن مسقط دولة مستقلة، ولا يمكن للحكومة البريطانية أن تعترض على انضمامها إلى الجامعة العربية رغم أن مسقط تحت نفوذنا بدرجة كبيرة، ولكن قد لا يكون من المستصوب لنا أن تنضم إلى الجامعة العربية".

خريطة رقم (١)

الوطن العربي وإمارات الخليج العربية



أما فيما يختص بإمارات الخليج الأخرى فإن الموقف كان مختلفًا تمامًا نظرًا لأنها تحت حماية بريطانيا، وبمقتضى معاهداتها معها فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية هي التي كانت تدير كل علاقاتها الخارجية وليس لها أية علاقات خارجية مباشرة مع الدول الأخرى، ومن وجهة النظر الدولية فإن هذه الإمارات الخليجية في الحقيقة كانت ضمن الإمبراطورية البريطانية، ويجب أن يكون لدى

بريطانيا أسس جيدة للاعتراض على أن تصبح عضوًا في جامعة الدول العربية أو التعامل معها.

في عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م علمت وزارة الخارجية البريطانية بأخبار نقلتها هيئة الإذاعة البريطانية عن بعض الإذاعات العربية جعلتها تشعر بالقلق، وتبدي الاهتمام بشأن أي نشاط محلي في الخليج، وأحد هذه الأخبار كان ما أذاعته وكالة الأنباء العربية من دمشق أن دوائر مطلعة بدمشق أعلنت أن قرارًا سوف يتخذ بدعوة مشيخات الخليج من أجل إرسال مراقبين عنها إلى اجتماعات جامعة الدول العربية شأنها شأن تونس والجزائر ومراكش، أما الخبر الثاني فكان أن الوصي على عرش العراق بصحبة نوري السعيد قد ذهب في زيارة من الكويت إلى البحرين، ونقلاً عن بغداد ذكرت دوائر في بيروت أن هذه الزيارة إلى الخليج قد لفتت نظر الدوائر السياسية، وأضافت الإذاعة البريطانية أنه توجد حركة للوحدة بين الإمارات العربية تحت رعاية بريطانيا، وأنه قد بذلت محاولات من هذا النوع قبل ذلك ولكنها فشلت حيث ترفض الإمارات التي تحت الحماية البريطانية أن تضحي بسيادتها المحدودة النطاق من أجل الاتحاد، وعبرت بعض الدوائر العراقية عن إمكانية نجاح الوصي على عرش العراق في هذه المرة، ولذلك فإن هذه الدوائر كانت تدعو إلى ضرورة أن تشكل هذه الإمارات كتلة لحماية استقلالها من الولايات المتحدة الأمريكية، وأية دولة من جيرانها العرب، وأشارت إلى الصعوبة التي تقف في وجه مثل هذا الاتحاد الفيدرالي بين الإمارات العربية في الخليج والتي تتمثل في الروح الفردية التي كانت تسود في هذه الإمارات[٤].

لاحقًا أبلغ المكتب البريطاني بالشرق الأوسط (مقره فايد في مصر) وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن بأنه رغم عدم وجود دلائل واضحة في إمارات الخليج على وجود نفوذ للجامعة العربية فيها إلا أنه لا شك في أن هناك شعورًا قوميًا بين هذه الإمارات، وأنه من المتوقع أن يمتد النشاط القومي العربي، ونشاط الجامعة العربية إلى مشيخات الخليج، وأضاف تقرير المكتب البريطاني بالشرق الأوسط إلى أن

منطقة الخليج كانت منطقة ركود سياسي لقلة مواردها الطبيعية إلى جانب سوء الأحوال المناخية فيها، والطبيعية البدائية التي تقف في وجه كل التسهيلات لزيارتها، ومع ذلك فقد تغيرت هذه الظروف، ذلك أن ثلاثًا من المشيخات التي تحت حماية بريطانيا قد أصبحت تحصل على دخول كبيرة من استغلال مواردها النفطية، ومن المحتمل جدًا أن بقية المشيخات سوف تتبعها، كما كانت أسباب الراحة والتسهيلات تتزايد في الكويت والبحرين، ومن المحتمل أن تصبح متاحة في أماكن كثيرة أخرى، ولذلك فإن هذه المنطقة التي لم يكن لها إلى وقت قريب أية جاذبية، ولا توفر سوى فرص قليلة للربح، أصبح لديها كل التسهيلات للسفر، والتوسع في فرص المال والأعمال التي تجذب التجار من الدول المجاورة بل ومن أماكن أبعد، واقترن ذلك – كما يقول التقرير – بانتشار التعليم وبخاصة في الكويت والبحرين إلى جانب إرسال الشبان للخارج للدراسة مما يؤدي إلى وعي ونشاط سياسي بين جيل الشباب، وهذا ما يساعد على تدمير تلك الروابط والولاءات القبلية التي كانت ما تزال قائمة في إمارات الخليج، مما كان سيؤدي في النهاية إلى هوة اجتماعية بين الحكام والأغنياء من ناحية والعناصر ذات الوعي السياسي المتزايد من أفراد الشعب الذين أثبتوا أنهم تربة صالحة للشعور الوطني من ناحية أخرى، واستشهد التقرير بسعي العراق لفتح قنصلية في البحرين وزيارة شيخ الكويت للعراق بدعوة من الحكومة العراقية مما يدل على زيادة الاهتمام المباشر الذي تبديه دولة عربية بشؤون الخليج.

وأشار التقرير إلى أن الجامعة العربية قد اتخذت خطوات مباشرة للتقارب مع الخليج، ومنها الدعوة التي وجهتها الجامعة في ربيع الآخر ١٣٧٠هـ /١٩٥١م إلى شيخ الكويت لحضور مؤتمر ثقافي، وكان الرد على هذا الاتصال قد أرسل من خلال المكتب البريطاني في الشرق الأوسط كما أنه في سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م ورد في برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية من الإسكندرية بأن الجامعة العربية تنوي إرسال وفد إلى مشيخات الخليج لإقناع الحكام هناك بالتعاون مع الجامعة في منع إرسال البترول إلى إسرائيل.

لذلك فقد توقع التقرير أن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التي لديها رغبة في إحراج ومضايقة الحكومة البريطانية قد تحول نشاطها نحو مشيخات الخليج.

ثم انتقل التقرير بعد ذلك إلى التساؤل عن كيفية استعداد بريطانيا لمواجهة الزيادة السريعة في الشعور القومي والشعور المؤيد للتجمع العربي في الخليج، وحماية مصالح بريطانيا الاقتصادية في المنطقة، والحفاظ على وضعها الخاص فيها، خصوصًا بعد تطور موارد البترول والطيران المدني، مما جعل هذه الدويلات الخليجية على صلة متزايدة مع العالم الخارجي. واقترح التقرير استخدام سلاح كان يعتقد أنه سيكون ذا قيمة هائلة في القضاء على الدعاية المعادية لبريطانيا، والتي كانت تهدف إلى جذب أفكار سكان المنطقة، وهذا الاقتراح يركز على الإذاعة التي تعتبر الوسيلة الأولى والرئيسية لنقل الأفكار البريطانية إلى الشعب العربي في الخليج أجمع، ولذلك اقترح التقرير زيادة العون للإذاعات المحلية، وإقامة محطة إذاعة تحت النفوذ البريطاني في البحرين، لتكون فرعًا لمحطة الشرق الأدنى في قبرص بعد انتقالها من حيفا وأن يكون هناك ارتباط بين هاتين المحطتين وهيئة الإذاعة البريطانية ومحطة الإذاعة في الكويت [٥].

لم تتوان وزارة الخارجية البريطانية في الرد على ما ورد في التقرير السابق من معلومات واقتراحات لمواجهة الخطر الذي تمثله القومية العربية على التطور السليم في إمارات الخليج، وعلى المركز البريطاني هناك، وأظهرت وزارة الخارجية البريطانية أنها لا تتجاهل الخطر الذي كان يكمن في أن يحول ساسة جامعة الدول العربية أنظارهم إلى الخليج، وأشارت في ردها إلى أن العراق إذا ما وقع تحت زعامة شخصيات أقل ودًا نحو بريطانيا من نوري السعيد، فقد يستخدم العراق الجامعة العربية مثل فاتحة العلب لإبعاد السيطرة البريطانية من الخليج، وبعد ذلك يستغل العراق المنطقة لصالح مخططاته التوسعية الخاصة، وأشار التقرير إلى أنه يمكن التمييز بين دول الساحل المهادن ومسقط من ناحية ووضعها لا يدعو للخوف، وبين

مشيخات النفط الأخرى في الخليج كالبحرين وقطر من ناحية أخرى، وأشار إلى أن قطر دولة صغيرة جدًا، ومتأخرة، ولا يمكن أن تتطور فيها الأمور بسهولة، أما البحرين فقد أنعم الله عليها بإدارة عاقلة كما أن عائداتها من البترول متواضعة نسبيًا ولكن الكويت هي التي تمثل مشكلة مختلفة تمام الاختلاف في الضخامة، والاحتمالات فيها تبرر المخاوف البريطانية، وذلك أن الخطر الخارجي الذي تتعرض له الكويت من احتمال توسع عراقي قد رددته الصحف العراقية المتطرفة، فالخطر فيها يكمن في أن الكثير من الطلبة يرسلون إلى الخارج من أجل التعليم الجامعي، ولن تكون هناك إمكانية لاستيعابهم في وظائف ملائمة عند عودتهم إلى وطنهم، كما أن الاتصال بين الكويت وبقية الشرق العربي، والرفاهية المتزايدة، والتوسع في السوق الداخلية، لابد وأنه سيجلب كل أنواع التجار والمغامرين، ويمكن أن يقع كثير من هذه الأنشطة في أيد غير كويتية، ولا يوجد في الكويت، كما يقول التقرير، أية قناة إعلامية باستثناء الإذاعة لكي تقضي على تأثير الصحافة المصرية والعراقية. وقد تستطيع شركة بترول الكويت أن تصدر ما يشبه (عبدان ديلي نيوز Abadan Daily News) التي أصدرتها من قبل شركة البترول الأنجلو إيرانية، ويمكن أيضًا اتخاذ خطوات لزيادة تأثير الإذاعة البريطانية، وتقوية موجة هيئة الإذاعة البريطانية والشرق الأدنى، وإدخال المزيد من المواد الإذاعية التي تحظى بإعجاب الكويتيين على وجه الخصوص، وسكان الخليج بوجه عام في الإذاعات، ووعد التقرير باتخاذ كل الخطوات لمنع (طبقة الأفندية) التي ستخرج إلى حيز الوجود في الكويت من أن تصبح ساخطة وذلك بالعثور على مخارج (منافذ) بناءة لطاقتهم ورغبتهم في تحمل المسئولية [٦].

وقد أدى حضور ممثلين من الكويت والبحرين إلى مؤتمر تعليمي عقد في الإسكندرية بدعوة من الجامعة العربية، إلى إدراك بعض السلطات البريطانية أنه لن تكون هناك فائدة من تقديم طلب رسمي إلى جامعة الدول العربية بأن مثل هذه الدعوات يجب أن ترسل من خلال المكتب البريطاني بالشرق الأوسط والمقيمية البريطانية في الخليج ؛ لأن ذلك قد يثير الجامعة العربية ويدعوها إلى اتخاذ خطوات

تهدف إلى إزعاج السلطات البريطانية، وتم التوصل إلى نتيجة مؤداها أن أفضل السبل هو ضمان قيام الحكام بتحويل كل المراسلات التي يتلقونها من الجامعة العربية إلى السلطات البريطانية وأن يقبلوا نصيحة هذه السلطات. ويبدو أن حاكم الكويت كان أكثر حكام الخليج رغبة في عدم التمسك بهذا القيد البريطاني، ولذلك فإنه في الوقت الذي كانت السلطات البريطانية ترى وجوب لفت نظر حاكم الكويت إلى الالتزام بمقتضى تعهده معهم باستشارة الوكيل السياسي قبل الرد على الدعوات أو المراسلات التي يتلقاها في المستقبل من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، فقد أدركت السلطات البريطانية أن حاكم البحرين متفهم، وتقبل الموقف عن طيب خاطر؛ ولذلك فلا ضرورة للقيام بأي اتصال معه، كذلك رأت السلطات البريطانية أنه من المستصوب أو المستحسن في ذلك الوقت عدم إثارة أي شيء مع حكام الخليج الآخرين لأن ذلك قد يبث أفكارًا في رؤوسهم.

وحتى مع استشارة الحكام فقد كانت السلطات البريطانية ترى أنه لن يكون من الحكمة التوصية برفض الدعوات إلى المؤتمرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن عند الضرورة يجب إرشاد الحكام عند إرسالهم مندوبين إلى الخارج، كما أنه يجب على السلطات البريطانية إصدار تعليماتها لمثل هؤلاء المندوبين لكي يكونوا على اتصال بالمكتب البريطاني في الشرق الأوسط ولو أن الطلبات التي يتلقاها حكام الخليج من الجامعة العربية بشأن ما يجب عليهم أن يقوموا به ضد إسرائيل ستكون معالجتها أكثر صعوبة (٧).

ومما يدل على أن الجامعة العربية كانت راغبة ومرحبة بانضمام المشيخات العربية في الخليج إليها أن الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة في لقاء صحفي في ١٥ فبراير (شباط) ١٩٥٣م، عندما سئل عما إذا كانت الإمارات العربية في الخليج، مثل الكويت، تستطيع أن تشترك في الجامعة العربية قال : " إن الجامعة العربية مؤسسة لكل الشعوب الناطقة باللغة العربية، ونأمل أن الإمارات العربية سوف تسهم عما قريب في تقوية المنظمة، خصوصًا أنها تتخذ الموقف نفسه، شأنها

شأن الأقطار العربية نحو إسرائيل وأنها تقاطع تلك الدولة التي أقامها الاستعمار، وإننا الآن نبحث الجانب القانوني للمسألة حتى نستطيع التغلب على تلك العقبات التي تعوق تلك الإمارات من أن يكون لها علاقات رسمية مع الجامعة العربية[٨].

ولذلك فإنه في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٥٣م، وردًا على برقية المقيمية البريطانية في البحرين رقم ١٦ بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ ١٣ فبراير (شباط) ١٩٥٣م، وافقت وزارة الخارجية البريطانية على معالجة الأمر مع حاكم الكويت فقط؛ وأن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يجب أن يبلغ حاكم الكويت بأن الحكومة البريطانية ليس لديها رغبة لمنع اشتراك الكويتيين في أي مؤتمر أو منظمة تحصل منها الكويت على فوائد إيجابية، ولكن نظرًا لمسؤولية الحكومة البريطانية عن علاقات شيخ الكويت الخارجية، فإن الحكومة البريطانية تتوقع أن تستشار بشأن أية دعوة قد يتلقاها حاكم الكويت إما لإرسال مندوب عنه لأي مؤتمر دولي أو للانضمام إلى منظمة دولية، وأن يتيح الفرصة لتوجيه النصح له لمصلحته الخاصة بالقبول أو الرفض، كما يجب أن يبلغ حاكم الكويت بأن الردود على مثل هذه الدعوات يجب أن ترسل من خلال الوكيل السياسي البريطاني، وفي الوقت نفسه كانت وزارة الخارجية لا ترى ضرورة لذكر أي شيء من هذا القبيل للحكام الآخرين في الخليج [٩].

ومن المساعي البريطانية التي بذلت للحيلولة دون قيام علاقات بين مشيخات الخليج والجامعة العربية أن رئيس المكتب البريطاني في الشرق الأوسط قرر أن يقوم بزيارة للقاهرة لمقابلة أحمد الشقيري الأمين المساعد للجامعة العربية وبعض زملائه وأن أحد الموضوعات التي كانت ستناقش هي المقترحات لعقد ندوة اجتماعية للجامعة العربية في دمشق يحضرها مراقب كويتي، وفي ذلك اللقاء وعد مدير المكتب البريطاني بالشرق الأوسط أن يثير مسألة اهتمام الجامعة العربية الواضح لجذب مشيخات الخليج إلى نطاق نفوذ الجامعة مع توضيح الحقيقة التي مؤداها أننا مسئولون عن العلاقات الخارجية للمشيخات، وأراد مدير المكتب البريطاني بذلك أن يكتشف نوايا الشقيري [١٠].

وقد التقى مدير المكتب البريطاني بالشرق الأوسط فعلًا بالشقيري في ٥ مارس (آذار) ١٩٥٣م، وتحدث معه بشأن ما ظهر في الصحف من أن الجامعة العربية تدرس العقبات السياسية التي تقف في وجه إقامة علاقات أوثق مع مشيخات الخليج، وأن الشقيري قال: إن الصحافة أخطأت في نقل رأيه، وأن نية الجامعة أن تترك كل المسائل السياسية جانبًا وأن تبحث ما إذا كانت تستطيع إقامة علاقات ثقافية وتعليمية وما أشبه بشكل أوثق مع هذه المشيخات، وأنه هو شخصيًا يأمل في زيارة الخليج قريبًا وبحث الأمر هناك، ومع ذلك فقد أوضح رئيس المكتب البريطاني في الشرق الأوسط للشقيري أن العلاقات الخارجية للمشيخات مسؤولية الحكومة البريطانية [(١١)].

ومن محاولات الجامعة العربية إقامة علاقات مع مشيخات الخليج وإشراك هذه المشيخات في نشاط الجامعة، أن الإدارة التعليمية بالكويت تلقت دعوة من الجامعة العربية لإرسال مندوبين إلى المؤتمر التعليمي الذي كان سيعقد بالإسكندرية من ١- ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م، وقررت الإدارة التعليمية في الكويت أن يتكون الوفد من ثلاثة رجال: مدير التعليم في الكويت، ومساعد المدير، وناظر المدرسة الثانوية، وكان مصري الجنسية [(١٢)].

وعلى الرغم من أن المسئولين البريطانيين ذكروا أنه ليس لديهم اعتراض على اشتراك الوفد الكويتي في المؤتمر التعليمي بالجامعة العربية إلا أنهم طلبوا أن رد الكويت يجب أن يرسل من خلال الوكيل السياسي [(١٣)].

ويتجلى حرص بريطانيا على عدم حدوث أي اتصال مباشر بين إمارات الخليج وجامعة الدول العربية أثناء أزمة البوريمي في عام ١٩٥٥م؛ فقد اقترح السفير العراقي في القاهرة على نظيره البريطاني بأنه من المهم للغاية أن تطلب الحكومة البريطانية من سلطان مسقط وشيخ أبوظبي لكي يعرضا قضاياهم مباشرةً على الأمين العام لجامعة الدول العربية والحكومات العربية، وأنه إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب في أن تحصل على مساندة العراق في هذه القضية فإن العراق يجد أنه من الصعب معالجة المسألة بدون مساندة من الحكام المعنيين بالرد على الوثائق

التي قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية وإمام عمان. وعلى ذلك فإن العراق كان يرى أن هؤلاء الحكام يجب أن يتوجهوا بخطاباتهم إلى إخوانهم العرب حتى يمكن اعتبار هذه المسائل نزاعات بين العرب بعضهم البعض، وليست مسائل بين العرب والحكومة البريطانية، وعبر السفير العراقي في القاهرة عن أمله في أن الخطابات من حكام الخليج يمكن أن ترسل بأقصى سرعة لكي تعرض على الاجتماع العادي التالي للجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مارس ١٩٥٦م. ويبدو أن السفير البريطاني في القاهرة سير همفري تريفيلين (Trivilian) اقتنع بوجهة نظر السفير العراقي بشأن إقناع حكام الخليج بالكتابة إلى جامعة الدول العربية، ورأى فيها فائدة إذا ما اتصل شيخ أبوظبي وسلطان مسقط مع الأمين العام لجامعة الدول العربية من ناحية والحكومات العربية من ناحية أخرى. وكان السفير البريطاني في القاهرة يرى أنه من المستحيل على أي حاكم تحت حماية بريطانيا، مثل حاكم أبوظبي، أن يتراسل مباشرةً مع الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث إن السياسة البريطانية تحرص على بقاء مثل هؤلاء الحكام بعيدين عن التأثير (الضار) للجامعة العربية، على أساس أنه إذا كتب هؤلاء الحكام إلى الجامعة العربية فإن الجامعة العربية سوف ترد مباشرةً على هؤلاء الحكام، وكان السفير البريطاني يرى أن ذلك سوف يقوض بدرجة خطيرة مبدأ تولية بريطانيا وحدها لهؤلاء في سياستهم الخارجية.

أما فيما يختص بمسقط فقد كان السفير البريطاني يرى أن وضعها مختلف حيث إنه ليس لبريطانيا الحق وحدها توجيه العلاقات الخارجية للسلطان، ومع ذلك فإن السفير البريطاني كان يرى أنه يجب رفض قيام أية علاقات بين سلطان مسقط والجامعة العربية.

ورغم أن السفير البريطاني في القاهرة كان يرى أنه قد تكون هناك فائدة إذا ما قام حاكم أبوظبي بشرح قضيته بالتفصيل، إلا أنه اقترح على حكومته أن يكتب حاكم أبوظبي خطابًا شخصيًا إلى نوري السعيد وليس إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وربما إلى ملك الأردن وإلى رئيس لبنان على أن ترسل هذه

الخطابات من خلال السلطات البريطانية التي يجب أن تحاول ضمان أن الرد على خطابات حاكم أبوظبي سترسل من خلال السلطات البريطانية أيضا[١٤]، ويلاحظ أن السفير البريطاني اختار أن يكتب شيخ أبوظبي إلى نوري السعيد وملك الأردن ورئيس لبنان لأنهم من الحكام العرب الموالين لبريطانيا آنذاك.

وماذا كان موقف وزارة الخارجية البريطانية من وجهة نظر السفير البريطاني في القاهرة ؟

كانت الحكومة البريطانية ترى أنه لا يمكن لحاكم تكون بريطانيا مسؤولة عن علاقاته الخارجية أن يتصل مباشرةً بالجامعة العربية ؛ كما أنه سيكون هناك خطر في السماح لحاكم أبوظبي بأن يكتب إلى حكومات عربية قد يردون عليه مباشرةً، وبذلك رأى أن ذلك يقوض بدرجة خطيرة حق بريطانيا في توجيه علاقاته الخارجية بمفردها ، ومع ذلك فقد كانت الخارجية البريطانية ترى أن حلفاءها أو (أصدقاءها) في الجامعة العربية يجب أن يقتنعوا بأن المشكلة (مشكلة البوريمي وعمان) هي نزاع بين السعوديين وجارين عربيين ؛ ولذلك فإنه من الخطر أن تقترح الحكومة البريطانية على حاكم أبوظبي بأن يكتب خطابًا شخصيًا إلى نوري السعيد وملك الأردن ورئيس لبنان، حتى ولو سلم من خلال السلطات البريطانية فهناك مخاطرة في ذلك، ولكن يمكن للحكومة البريطانية أن تطلب أن يكون إرسال الردود على خطابات شيخ أبوظبي من خلال الحكومة البريطانية[١٥].

بريطانيا وطلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية

كان شيخ الكويت هو أكثر حكام مشيخات الخليج العربي رغبة في الانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية، واشتدت رغبة شيخ الكويت في الانضمام إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٨م، وذلك بسبب الظروف التي طرأت على منطقة الشرق العربي، وجعلته في موقف مختلف اختلافًا جذريًا عما كان عليه من قبل، ففي فبراير (شباط) من عام ١٩٥٨م اتحدت مصر وسوريا ، وتكونت الجمهورية العربية المتحدة، وازدادت شعبية مصر وجمال عبدالناصر، وفي أواخر ذي

الحجة يوليو (تموز) من العام نفسه نشبت الثورة العراقية التي أطاحت بالنظام القائم هناك وقامت الجمهورية العراقية.

وإذا كان شيخ الكويت يخشى جانب العراق أيام الملكية ونوري السعيد فقد ازدادت مخاوفه من قيام النظام الجديد في العراق، ولذلك فقد عبر للمسئولين البريطانيين في الكويت والخليج عن رغبته في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وذكر حاكم الكويت للوكيل السياسي البريطاني في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٥٨م عشية رحيله في زيارة رسمية إلى طهران بأنه فكر في اقتراحه الخاص بالانضمام إلى الجامعة العربية كثيرًا وأن هذا الاقتراح قد تبلور في ذهنه نتيجة الأحداث الأخيرة (يقصد ثورة العراق ١٩٥٨م)، وتلخص اقتراحه في أنه يرغب في أن توافق الحكومة البريطانية على انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي بين العراق والأردن، الذي كان هدفه الوحيد – كما اتضح له – وضع أيديهم على موارد الكويت الاقتصادية، بل إن حاكم الكويت اقترح ضرورة انضمام البحرين أيضًا إلى الجامعة العربية.

ومما يلفت النظر أن المسئولين في الولايات المتحدة الأمريكية علموا باقتراح حاكم الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ولذلك فقد عبروا بصراحة عن رغبتهم في أن تقوم بريطانيا بإبعاد حاكم الكويت عن الجامعة العربية.

وكان حاكم الكويت يعتقد أن عضوية الكويت في الجامعة العربية سوف تعود بفائدة عظيمة على بلده، لأنها ستجعلها على صلات أوثق مع العالم العربي مع بقاء اتفاقيات الكويت مع الحكومة البريطانية قائمة بطبيعة الحال كما هي، وطلب حاكم الكويت من الوكيل السياسي رفع هذه الفكرة إلى الحكومة البريطانية لكي تبحثها بحثًا دقيقًا جدًا، معبرًا عن أمله في أن تلمس الحكومة البريطانية فائدة تحقيق فكرته هذه بالنسبة لكل دول الخليج والحكومة البريطانية.

وكما جاء في تقرير الوكيل السياسي لحكومته حيث قال: إنه يشكر حاكم الكويت على ما أبداه من ثقة وصداقة وود برغبته في استشارة الحكومة البريطانية في مثل هذا الأمر الهام، ففي الوقت نفسه أبدى الوكيل السياسي

للحكومة البريطانية بعض التعليقات على ما يعنيه انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، فقال : إن الكويت شاركت من قبل في أنشطة الجامعة العربية مثل لجنة مقاطعة إسرائيل ولجنة البترول، ولكن الوكيل السياسي لم يفهم ما ذكره حاكم الكويت عندما قال : إن العضوية في الجامعة العربية سوف تعطي الكويت أمانًا داخل العالم العربي، وإن شيخ الكويت سوف يكون قادرًا على حل مشاكله مع دول عربية فردية (معينة) وذلك في وجود حكام عرب آخرين، وقال حاكم الكويت – كما جاء في تقرير الوكيل السياسي – إنه أحس بالحاجة لهذا النوع من المساندة عندما كان يجري محادثات مع نوري السعيد والوزراء العراقيين في مايو (أيار) ١٩٥٨م أي قبل الثورة العراقية، وطرأت الفكرة على ذهنه لأول مرة في ذلك الوقت، خصوصًا وأنه بدأ يشعر أنه لا يتوقع تدخل الحكومة البريطانية في مشكلاته مع الدول العربية، ورغم أن حاكم الكويت كان يدرك الصعوبة المتصلة بوضع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، أي لا تستطيع الدخول في عضوية الجامعة العربية طبقًا للميثاق، إلا أنه مع ذلك كان يأمل في التوصل إلى صيغة ما للتغلب على هذه الصعوبة، وفي الوقت نفسه تحافظ الكويت على علاقتها الخاصة مع بريطانيا.

وكان الوكيل السياسي البريطاني يعتقد أن حاكم الكويت يهدف من وراء الانضمام للجامعة العربية إلى إرضاء الرأي العام في الكويت وفي الخارج، خصوصًا أنه كان هناك كثير من الناس في الكويت في ذلك الوقت يطالبون باندماج الكويت في الجمهورية العربية المتحدة، وعلى ذلك فإن العضوية في الجامعة العربية ستكون أخف وطأة من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وبالإضافة إلى ذلك فإن حاكم الكويت كان يريد أن يحصل على موافقة الحكومة البريطانية أولاً، لكي يقوم بعرض اقتراح الانضمام للجامعة العربية على البحرين، وأنه إذا لم ترغب البحرين في الانضمام إلى الجامعة العربية فإنه سيستمر في السير قدمًا في اقتراحه بالنسبة للكويت.

وقال الوكيل السياسي في الكويت إن راديو القاهرة سوف يدعي أن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية يعتبر انتصارًا باهرًا آخر لعبدالناصر بعد تحقيق الوحدة مع سوريا وبعد ثورة العراق وانهيار النظام القديم في العراق.

وفهم الوكيل السياسي في الكويت أن حاكم الكويت يحاول أن يوازن بين الأخطار التي قد تترتب على انضمامه للجامعة العربية حيث إنه كان لا يثق في زعماء الثورة الجدد في العراق لأنهم كانوا متطرفين، كما كان لا يثق في البعثيين السوريين، ويعتقد أن الجميع سوف ينقضون عليه ويطلبون من الكويت أن تستجيب لمطالبهم، ولذلك كان حاكم الكويت يعتقد أن الأمان الوحيد يتمثل في العضوية في الجامعة العربية حيث إن المشاكل في العالم العربي كانت بين العرب وبعضهم البعض، وإن العرب وحدهم هم الذين كانوا يستطيعون حلها. وأبدى الوكيل السياسي البريطاني لحاكم الكويت ملاحظة مؤداها أن الاعتماد على الوسيلة القديمة للدفاع عن المصالح الكويتية (أي بالاعتماد على بريطانيا في الدفاع عنه) أفضل، وذلك لكي تثنيه عن المطالبة بالانضمام إلى الجامعة العربية، وطلب الوكيل السياسي من الحكومة البريطانية أن تبحث الموضوع بسرعة لكي تبعث إليه بالتوجيهات التي عليه أن يتبعها [١٦].

وقد أتاحت زيارة حاكم الكويت لطهران اعتبارًا من ٢ أغسطس (آب) ١٩٥٨م فرصة للمسئولين البريطانيين لرسم وصياغة السياسة التي يجب عليهم اتباعها لمواجهة اقتراح حاكم الكويت بمعرفة رأي المستشار القانوني حول شرعية وقانونية عضوية الكويت في جامعة الدول العربية، وكذلك تقويم المسئولين البريطانيين لرد الفعل الإيراني المحتمل.

وفي ذلك الوقت جاء تقرير عمان أن عبدالناصر كان يفكر في إصلاح جامعة الدول العربية لجعلها أداة لسياسته مما أضاف شكلًا جديدًا على اقتراح حاكم الكويت، بل وبدأ بعض المسئولين البريطانيين يعتقدون أنه من المحتمل أن عبدالناصر نفسه هو الذي اقترح على حاكم الكويت الانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية،

وذلك خلال لقائهم في دمشق في ٢٠ يوليو ١٩٥٨م، وهذا أمر اعتبرته السلطات البريطانية موضوعًا مزعجًا لأن الحاكم كان قد أبلغ المسئولين البريطانيين أصلاً أن الاقتراح بالانضمام إلى جامعة الدول العربية كانت فكرته هو وحده.

وعندما عاد حاكم الكويت من طهران، أسرع الوكيل السياسي البريطاني بإقناعه بالتخلي عن فكرة الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وفي المقابل طالب الوكيل السياسي بضرورة أن تقوم الحكومة البريطانية بالتعهد كتابةً بمنح حاكم الكويت كل المساندة الضرورية عند الحاجة، كما ظهرت اقتراحات بديلة، وقد تبين من المحادثات مع حاكم الكويت أنه متأثر بدرجة كبيرة برغبته في الحصول على مساندة دبلوماسية عامة من الحكومة البريطانية في معاملاته مع جيرانه وبخاصة العراق، وكذلك رغبته في تقديم بعض الاستجابة لتيار القومية العربية بالإصرار على أن علاقات الكويت مع حكومات الدول العربية الأخرى يجب أن تكون مباشرة ومستقلة بدرجة كبيرة.

وكرد فعل لطلب حاكم الكويت الانضمام إلى الجامعة العربية، فقد كلفت وزارة الخارجية البريطانية المقيم البريطاني في الخليج (ومقره في البحرين) بمقابلة حاكم الكويت بعد عودة الأخير من طهران، وإخباره بأن وزارة الخارجية قد فكرت في اقتراحه الخاص بانضمامه إلى الجامعة العربية بقدر كبير من الدقة والتعاطف، ومع ذلك فإن اقتراحه في رأي الخارجية البريطانية ينطوي على قدر كبير من التعقيدات، ويجب أن تبحث الحكومة البريطانية معه بصراحة تامة نتائج اقتراحه على كل من مصالحه ومصالح بريطانيا، وطلبت الخارجية البريطانية من المقيم تذكير حاكم الكويت بأن الحكومة البريطانية وقفت بشدة بجانب أسرته لفترة طويلة عندما كانت الكويت أكثر ضعفًا وفقرًا مما كان عليه في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن علاقة الصداقة طويلة المدى ووحدة المصالح قد قويت بدرجة كبيرة مؤخرًا.

وتداركت الحكومة البريطانية بقولها إن هذا لا يعني أن وسائل حماية وحدة المصالح في الماضي ملائمة بالضرورة في الظروف القائمة وأنه على كلا الجانبين معًا أن يبحثا بقوة أي اقتراح يهدد وحدة المصالح بين البلدين. وأضافت الخارجية البريطانية أنها ستظل كما كانت في الماضي حريصة على الكويت مستقلة، وأن تكون على علاقة طيبة مع جيرانها، وأن تكون على علاقة خاصة مع بريطانيا، ونبهت الخارجية البريطانية حاكم الكويت إلى أنه قد يكون من خداع النفس تجاهل التطلعات التسلطية لعبدالناصر، رغم أنه ليس لدى الحكومة البريطانية نوايا معادية لعبدالناصر. وتتمنى الخارجية البريطانية الخير لكل تعبير مشروع عن القومية العربية والرغبة في الوحدة العربية، كما نبهت الحكومة البريطانية إلى أنه إذا انضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية فقد يخفف مؤقتًا الضغط على الأسرة الحاكمة في الكويت سواء من داخل الكويت أو من خارجها، ولكن ذلك لن يكون نهاية القصة، فمن الواضح أنه إذا لم يواجه عبدالناصر مقاومة ومعارضة فإنه سيسعى لضمان السيطرة على أكبر قدر ممكن من عائدات الكويت من النفط، بالإضافة إلى ذلك فإن عبدالناصر لا يمكن أن يكون صديقًا لأنظمة مثل تلك الأسر الحاكمة في الكويت، وأن عبدالناصر – في رأي الخارجية البريطانية - سيحاول بلا شك تحطيم هذه الأنظمة، ولكن السؤال فقط هو: متى وكيف سيكون ذلك ؟

كما ذكرت وزارة الخارجية البريطانية أنه إذا كان حاكم الكويت يلومها ويتهمها بعدم التبصر عندما نصحته بربط نفسه مع العراق " فإن بريطانيا كانت مازالت تشعر بأن نصيحتها كانت حكيمة".

وقدمت الحكومة البريطانية اقتراحًا آخر غير الانضمام للجامعة العربية، ويهدف إلى طمأنة الكويت، كما أنه يمكن تنفيذه، وتمثل ذلك الاقتراح في أن تشترك الحكومة البريطانية مع دول أخرى في مسئولية ضمان كيان الكويت كما أنه يمكن أن تكون هناك فائدة من إعادة النظر مع حكومة العراق الجديدة - أي بعد الثورة - من أجل عقد معاهدة جديدة بين العراق والكويت تغطي ليس فقط

ترسيم الحدود ولكن تغطي أيضًا التجارة وأمورًا أخرى. وطلبت الخارجية البريطانية من المقيم البريطاني في الخليج أن يذكر هذه البدائل لحاكم الكويت حيث إنه كان قد قدم اقتراحًا من أجل تعديل علاقة بريطانيا به، وإلا فإن بريطانيا من وجهة نظرها كانت ترى أن هذه العلاقة ليست في حاجة ملحة للتعديل وأنها مازالت مقتنعة في الظروف القائمة بأن الضمان النهائي لاستقلال الكويت يكمن في ظل تلك الحالة الراهنة للعلاقات الدولية آنذاك وقد يكون من السذاجة اقتراح شيء آخر(١٧).

الحكومة البريطانية تبحث الجوانب المختلفة لطلب الكويت الانضمام إلى الجامعة العربية

أعدت مذكرة في وزارة الخارجية البريطانية لبحث الجوانب المختلفة لطلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ومما جاء في هذه المذكرة أن ميثاق جامعة الدول العربية ينص في مادته الأولى على أن الجامعة العربية سوف تتكون من الدول العربية المستقلة، ومن حق أي دولة عربية أخرى أن تنضم إليها، كما تنص المادة الرابعة على أن ممثلي الأقطار العربية الأخرى، أي تلك التي ليست أعضاء في الجامعة العربية يمكنهم أن يشتركوا في أعمال لجان الجامعة، وتنص المادة الخامسة على أن تبذل الجامعة العربية المساعي الحميدة في حالة التهديد بالحرب بين اثنتين من الدول الأعضاء في الجامعة أو بين دولة عضو ودولة ثالثة غير عضو. وتنص المادة السادسة على التشاور في حالة العدوان، وتنص المادة الثامنة على عدم التدخل في شئون الدول الأخرى والامتناع عن أي عمل يهدف لتغيير أنظمة الحكم القائمة، وينص الملحق رقم (٢) للميثاق على التعاون مع الأقطار العربية التي ليست أعضاء في الجامعة العربية مع الإشارة إلى اشتراكها في لجان الجامعة.

وفي الثالث من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٤م أبلغت الحكومة البريطانية حاكم الكويت بأنها تعترف بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية*، وبناءً على ذلك فقد أيدت الحكومة البريطانية رغبة الكويت في أن

---

* وفي رأي الباحث أن هذا تناقض، فكيف تكون مشيخة الكويت مستقلة وتحت الحماية البريطانية في وقت واحد؟ ولكن بريطانيا أرادت أن تستخدم كلاً من الصفتين حسب الحاجة، فأحياناً تعتبر مشيخة الكويت حكومة مستقلة، وأحياناً تعتبرها تحت الحماية البريطانية.

تصبح عضوًا كاملًا في اتحاد الاتصالات الدولية، وذلك تفسيرًا للصفة الأولى بأن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة.

وبناءً على ذلك فإن مذكرة الخارجية البريطانية كانت ترى أنه لا يوجد في الظاهر عقبات كبيرة أو اعتراض كبير على توقيع الكويت على ميثاق الجامعة العربية، إلا أن هناك اعتراضات عملية نبه إليها المقيم السياسي البريطاني في الخليج، كما أشارت مذكرة وزارة الخارجية البريطانية إلى أنه فيما يختص بمعاهدات الدفاع المشترك فإن الانضمام إلى ميثاق جامعة الدول العربية لا يعني بالضرورة الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك، وختمت المذكرة رأيها بالتهوين من تأثير الجامعة العربية حتى لو انضمت إليها الكويت بقولها إنه لا الجامعة العربية ولا مجلس الدفاع المشترك، يعتبران ذوا تأثير بسبب الانقسامات في العالم العربي(١٨).

كان اقتراح حاكم الكويت مفاجأة كبيرة، وكان له تأثير عميق على المسئولين البريطانيين، سواء في الخليج أو في لندن، على الرغم من أن الرأي العام في الكويت كان يتوقع بعض التطورات في وضع الكويت على ضوء الأحداث الأخيرة المتمثلة في قيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة العراق، بل وكان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يتوقع أن تقوم الكويت بمبادرة نحو الجمهورية العربية المتحدة، وفي الوقت نفسه كان يتوقع ألا تتجاوز هذه المبادرات الكويتية نحو الجمهورية العربية المتحدة شكل منحة مالية.

وإزاء المفاجأة والتأثير العميق الذي أحدثه اقتراح الكويت لدى المسئولين البريطانيين، فقد أخذت الحكومة البريطانية تسعى من أجل دراسة هذا الاتجاه الجديد والمفاجئ للكويت، وتطلب الرأي والنصح سواء من جانب المسئولين البريطانيين العاملين في الخليج بوجه عام، وفي الكويت بوجه خاص، أو من بعض المستشارين البريطانيين، ولذلك فإن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بعث إلى وزارة الخارجية بوجهة نظره في أن السلطات البريطانية سوف تجد نفسها متورطة في مناقشة سابقة لأوانها ومحرجة حول علاقة بريطانيا الخاصة بالكويت، وذلك

إذا أثار عبدالناصر صعوبات حيال وضع الكويت الدولي تمهيدًا لدخولها الجامعة العربية (يقصد أن يطلب عبدالناصر من الكويت استكمال استقلالها لتكون مؤهلة لعضوية الجامعة العربية، وعندئذ سوف يلح شيخ الكويت على بريطانيا من أجل منح بلاده الاستقلال الكامل)، ولو أن الوكيل السياسي البريطاني كان يرى أن حضور الكويت اجتماعات الجامعة العربية يعني دعمًا قيمًا للاتجاهات المعتدلة في الجامعة، وخلص الوكيل السياسي البريطاني إلى قوله " سواء رغبنا في انضمام الكويت إلى الجامعة العربية أم لم نرغب فإننا لا نستطيع أن نستمر في منع الكويتيين الذين يسافرون كثيرًا من أجل أن يقيموا اتصالًا مباشرًا من أي نوع مع بقية العالم العربي، وأن هناك الكثير من القنوات التي يمكن أن تمر بها هذه الاتصالات، ومن المؤكد أنه من غير الحكمة محاولة إغلاق هذه القنوات " [(١٩)].

ولما كان حاكم الكويت سيغادر بلده في زيارة إلى طهران في أغسطس ١٩٥٨م فقد رأى المسئولون البريطانيون ضرورة إرسال برقية عاجلة لثنيه بشدة عن تفكيره في الانضمام إلى الجامعة العربية حيث أنه لن يكون لانضمام الكويت للجامعة العربية من قيمة تذكر أكثر من أنه سيكون إجراء لصالح عبدالناصر، كما أن ذلك قد يثير علنًا مسألة وضع الكويت برمته بشكل خطير، وقد تظهر دعوة قوية لممارسة الضغط على الكويت، وقد ذكر مستر هالفورد، من رجال وزارة الخارجية البريطانية، أنه في أثناء زيارة حاكم الكويت لطهران فإن السفير المصري هناك قد يتصل بحاكم الكويت، ولو أن هالفورد جعل ذلك بطبيعة الحال مشروطًا بموافقة الحكومة البريطانية على أفكار حاكم الكويت.

أما من وجهة نظر المقيم السياسي في الخليج (البحرين) فقد لخصها في عدة حجج لدحض اقتراح حاكم الكويت : **أولها** : أن جامعة الدول العربية لن تكون ذات فائدة للكويت، والدليل على ذلك أنه عندما حاول لبنان الاستعانة بالجامعة العربية لوقف العدوان غير المباشر عليه كانت الجامعة عديمة الفائدة على الرغم من أن العراق في ذلك الوقت كان ضمن الأعضاء في الجامعة، وكان يستطيع

مساعدة لبنان، ولكن المقيم البريطاني تدارك ذلك عندما ذكر أنه يجب عدم الاعتماد أكثر من اللازم على هذه الحجة، لأن الجامعة العربية التي يعتبرونها منظمة في حالة سبات، فإن الجمهورية العربية المتحدة كانت عضوًا نشطًا فيها.

والحجة الثانية: أن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية يتعارض مع العلاقة الخاصة بين الكويت وبريطانيا على الرغم من أن بريطانيا كانت على استعداد لقبول أن فكرة عضوية الكويت في الاتحاد العراقي الأردني لن تتعارض مع بريطانيا، إلا أن الكويت بطلب الانضمام إلى الجامعة العربية قد تعرض نفسها لمزيد من الضغط من جانب دول عربية أخرى لتغيير علاقتها الخاصة ببريطانيا، كما أن سماح بريطانيا بترشيح الكويت لعضوية الجامعة العربية سوف يرغم بريطانيا على أن تعلن أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وهذا يؤدي إلى **الحجة الثالثة** وهي تغيير وضع الكويت.

ومع تسليم المفوض البريطاني في الخليج بأنه بدخول الكويت الجامعة العربية فإن مندوبها سوف يحتفظ بموقف معتدل إزاء الشئون التي تؤثر على مصلحة الكويت ذاتها وبخاصة الشئون البترولية، فقد سلم المقيم السياسي البريطاني في الخليج بأن العلاقة السياسية للكويت مع المملكة المتحدة تحتاج لإعادة النظر على ضوء الظروف القائمة في ذلك الوقت، وأثار المقيم مسألة تتصل بدخول الكويت في عضوية الجامعة العربية: هل سيتم تعيين ممثلين دبلوماسيين عرب في الكويت رغم أن اتفاقية ١٨٩٩م مع بريطانيا تمنع ذلك صراحة (بدون موافقتنا)، وإذا تم تعيين مثل هؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين العرب في الكويت فإن طبيعة التمثيل البريطاني سوف تتغير، وتفقد ميزتها وتصبح البعثة الدبلوماسية البريطانية في الكويت واحدة من بين كثير من البعثات الدبلوماسية العديدة، مما يعني نهاية سلطة بريطانيا، ولذلك فقد اقترح المقيم السياسي البريطاني على حكومته أن تبحث معه هذه المسألة حيث إنه من غير الملائم أن توثق الكويت علاقتها مع العالم العربي .

وكان ثمة حجة أخرى تتمثل في الدعاية التي سوف يحاط بها دخول الكويت في عضوية الجامعة العربية، فقد كان المقيم السياسي البريطاني يرى أن أعداء بريطانيا سوف يستغلون بشدة دخول الكويت جامعة الدول العربية، ويظهرون أن هذا الأمر تم ضد إرادة بريطانيا تمامًا مما ستكون له نتائج خطيرة على هيبة بريطانيا سواءً في منطقة الخليج أو في غيرها، ولذلك اقترح المقيم السياسي ضرورة قيام بريطانيا بترتيبات معينة لإيضاح أن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية (إذا وافقت بريطانيا على ذلك) فإن هذه الخطوة قد اتخذت بعد التشاور بين الكويت وبريطانيا وبتشجيع من بريطانيا، وأن بريطانيا والكويت تؤكدان أن هذه الخطوة لن تؤثر على علاقاتهما القائمة أو على استمرار ترتيبات البترول الحالية.

ومن بين الأمور التي تعرض لها المقيم البريطاني في تقريره تساؤله عن كيفية قيام بريطانيا بمنع حاكم الكويت من اتخاذ هذه الخطوة إذا كان مصممًا على اتخاذها مشيرًا إلى تأثير هذه الخطوة على الرأي العام البريطاني الذي يعتقد أن الأزمة في الكويت لا يمكن أن تحل إلا بوسائل عسكرية كما حدث في الأردن ولبنان، واقترح المقيم السياسي البريطاني على حكومته ضرورة التباحث بصراحة مع حاكم الكويت بشأن بعض التعقيدات التي تترتب على سلوك الطريق الذي يقترحه والصعوبات التي يمكن أن يجلبها سواءً له أو لبريطانيا، ولكن إذا استمر في رغبته لسلوك هذا السبيل فإنه يجب على بريطانيا ألا تعارضه في ذلك الوقت بل تتشاور مع الكويت حول كيفية الاستفادة منه إلى أقصى حد للمصلحة المشتركة.

موقف بريطانيا من طلب شيخ البحرين

وأشار المقيم السياسي البريطاني إلى البحرين فذكر أن حاكم البحرين لا يرغب في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وأنه إذا انضمت الكويت فمن المحتمل أن يشعر حاكم البحرين بأنه مضطر لأن يتبع السبيل نفسه ولكنه يفضل أن يبقى خارج الجامعة العربية، ودخول البحرين في الجامعة العربية سوف يسبب الاضطراب لتسهيلات بريطانيا العسكرية في الخليج، ولذلك يجب عدم الضغط

على حاكم البحرين للانضمام، ولكن يجب فقط إبلاغه هو والحكام الآخرين في الخليج بنية الكويت إذا استمرت الكويت متمسكة باقتراحها، أما قطر فكان من المحتمل أن تبدي رغبتها في الانضمام إلى الجامعة العربية على الرغم من أن فكرة انضمامها بعدد سكانها الضئيل وأحوالها المتأخرة، كان يبدو أمرًا يدعو إلى السخرية، حتى في نظر الدول العربية الأخرى، أما مسقط فمن المؤكد أنها لا ترغب في الانضمام، والشارقة قد ترغب ولكن من المحتمل إمكانية إقناعها بأن ذلك سابق لأوانه، واختتم المقيم السياسي البريطاني في الخليج تقريره بالحديث بإيجاز عن رد فعل إيران المحتمل لدخول الكويت الجامعة العربية، فقال إنه سيكون رد فعلها سلبيًا وسيئًا، أما بالنسبة لدخول البحرين الجامعة العربية فإنه في نظر المقيم السياسي البريطاني سيكون بمثابة كارثة لإيران[٢٠].

ولم تكتف الحكومة البريطانية بالتشاور مع ممثليها في الخليج، مثل المقيم البريطاني في البحرين، والوكيل السياسي في الكويت، ولكنها إلى جانب ذلك عهدت إلى بعض الباحثين القانونيين لديها ببحث الموضوع من مختلف جوانبه القانونية والسياسية وكتابة تقارير أو مذكرات عن الموضوع. وفي إحدى تلك المذكرات ذكر كاتبها سمبيسون ما يلي:

١ - يمكن القول بأنه لا توجد صعوبة رسمية إذا كانت الكويت ترغب في الانضمام إلى الجامعة العربية، وذلك بعكس البحرين لأن الكويت كما جاء بالمذكرة ليست ملتزمة التزامًا صريحًا بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع الدول الأخرى، وإن توجيه علاقاتها الخارجية بواسطة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية يقوم على العرف، ولذلك فإن انضمام الكويت إلى الجامعة يمكن أن تتم المصادقة عليه بمقتضى خطاب من الوكيل السياسي إلى الحاكم.

٢ - واضع المذكرة (سمبيسون) لا يوافق على وجهة النظر القائلة بأن العضو في الجامعة العربية يعتبر أوتوماتيكيًا طرفًا في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حيث إن المعاهدة وميثاق الجامعة يبدوان في نظره وثيقتين منفصلتين

انفصالًا عضويًا تامًا، كما أن معاهدة الدفاع المشترك تتضمن طابعًا شاذًا يتمثل في أنها لا تنص على شرط معين للانضمام إلى هذه المعاهدة، وعلى ذلك فإن الكويت تستطيع فقط أن تصبح طرفًا في المعاهدة (معاهدة الدفاع المشترك) ببروتوكول بينها وبين الأطراف الأخرى في المعاهدة.

٣ - تعرضت المذكرة لمسألة ما إذا كانت الحماية البريطانية التي تتضمن إدارة العلاقات الخارجية للكويت سوف تتقلص بشدة، وعلى ذلك فقد اقترحت المذكرة عدم وضع أي قيود على إدارة وتوجيه الكويت لعلاقاتها الخارجية مع الأعضاء الآخرين في جامعة الدول العربية، ولكن يمكن أن تطلب الحكومة البريطانية استشارتها أو إبلاغها بشأن أية التزامات جديدة تقبلها الكويت، وإن على الحكومة البريطانية أن تقبل أن الكويت ستكون على علاقة مباشرة مع الأعضاء الآخرين في الجامعة العربية مع ضرورة استمرار بريطانيا في توجيه علاقات الكويت مع دول ليست أعضاء في الجامعة العربية.

٤ - ولما كانت الحماية تعني الدفاع ضد الهجوم الخارجي فإن الكويت في استطاعتها إذا تعرضت لهجوم أو لتهديد بهجوم أن تلجأ إلى مجلس الجامعة العربية بمقتضى المادة (٦) من الميثاق، وفي الوقت نفسه فإنها من الناحية النظرية يمكن أن تبقى تحت الحماية البريطانية، وبذلك يكون لديها ملاذ إضافي، وأضافت المذكرة بأن دولة تحت الحماية (مثل الكويت) وهي عضو في تحالف دفاعي لا تكون الدولة الحامية عضوًا فيه سيكون بدعة [٢١].

كما وضعت مذكرة أخرى في التاريخ نفسه جاء فيها:

١ - إن مركز بريطانيا في الكويت يعتمد اعتمادًا تامًا على علاقات الثقة بين الحكومة البريطانية والأسرة الحاكمة في الكويت، ولما كانت الحكومة البريطانية لا تستطيع أن (تتآمر) مع أي عضو آخر في الأسرة الحاكمة في الكويت، وعلى ذلك فإنه من الضروري أن تتفاهم الحكومة البريطانية مع حاكم الكويت.

٢ - في الحديث عن دوافع حاكم الكويت في تفكيره الانضمام إلى جامعة الدول العربية، تطرقت المذكرة إلى عامل خوف حاكم الكويت من العراق حيث لم يكن يثق في زعماء الثورة الجدد الذين كانوا في رأيه متطرفين وشعوره بالقلق الدائم في الماضي بسبب المشكلات العميقة التي كانت بينه وبين جاره العراق، وكان حاكم الكويت يشعر أنه يقف وحيدًا في العالم عندما كان يواجه نوري السعيد والعراقيين في بغداد في مايو (آيار) ١٩٥٨م - أي قبل الثورة· وكانت الحكومة البريطانية حينذاك على صلة وثيقة مع العراقيين· وكان شيخ الكويت لا يرى أحدًا يمكن أن يدافع عنه ضد العراق سوى عبدالناصر، وأن استعداد الحكومة البريطانية لوضع قوة عسكرية سوف يؤدي إلى كارثة، كما أنه كان يرى أنه لم يعد عمليًا توقع محاولة الحكومة البريطانية التدخل في مشكلاته مع الدول العربية·

٣ - وعلى ذلك كانت المذكرة ترى أن موقف حاكم الكويت ينبعث من اعتقاده بالحاجة إلى :

(أ) - الدفاع عن نفسه ضد العدوان وبخاصة من جانب العراق بوسيلة غير جلب قوات بريطانية إلى الكويت.

(ب) - أن يظهر لشعبه أنه عربي مخلص، وهذا يجعل من الضروري أن يتخذ خطوة نحو العرب.

٤ - ويخلص كاتب المذكرة إلى أنه من الضروري حدوث تحرك ما من جانب شيخ الكويت، ولكن على الحكومة البريطانية أن تقبل ذلك، وأن تحاول جعل هذا التحرك يخدم بقدر الإمكان المصالح البريطانية ومصالح شيخ الكويت. وانضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية قد يعني أن الحكومة البريطانية يجب أن تتكيف مع فكرة تقليص نفوذها في الكويت بينما سينمو النفوذ المصري والعراقي على حد قول كاتب المذكرة على أمل حدوث تنافس بين النفوذ المصري والعراقي.

٥ - وإذا كان من الصعب على بريطانيا الاحتفاظ بوضعها الحالي الخاص في الكويت فإن هدف بريطانيا يجب أن يكون تعديل هذا الوضع، ليس في مصلحة الدول العربية وحدها بل يكون في مصلحة بريطانيا، أيضًا فمثلًا إذا تطلب الأمر استقبال مندوبين دبلوماسيين في الكويت، فإن بريطانيا يجب أن تتأكد أن هذا سوف يطبق على أصدقاء بريطانيا من غير العرب كما سيطبق على الدول العربية.

٦ - وعلى ضوء الاعتبارات السابقة اقترحت المذكرة الحلول الممكنة التالية:

(أ) انضمام الكويت إلى الجامعة العربية مع استقبال ممثلين أجانب في الكويت، أو عدم استقبال ممثلين أجانب في الكويت.

(ب) يمكن قبول ممثلين أجانب في الكويت دون الانضمام إلى الجامعة العربية.

(ج) تقديم ضمان متعدد الأطراف لكيان الكويت.

(د) حدوث تقارب كويتي مع العراق.

وأخذت المذكرة تشرح كل حل من هذه الحلول: فبالنسبة للانضمام إلى الجامعة العربية كانت المذكرة ترى أن ذلك ممكن قانونًا، ولكن في الوقت نفسه يعني حلول النفوذ العربي محل النفوذ البريطاني وابتلاع منظمة عربية أكبر للكويت كما أوضحت المذكرة أن السفير البريطاني في طهران أوضح الأثر السيئ على علاقات بريطانيا مع إيران، لذلك اقترحت المذكرة الضغط على حاكم الكويت من أجل استقبال ممثلين أجانب من بينهم ممثلون غير عرب على وجه الخصوص.

وبالنسبة للحل الثاني كانت المذكرة ترى أن قبول ممثلين دبلوماسيين أجانب في الكويت سيكون ضمانًا للكيان الإقليمي للكويت من جانب مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وإيران والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا، ولو أن هذا سيتطلب قيام علاقات معقولة بين بريطانيا وبين النظام العراقي الجديد، واستئناف علاقات بريطانيا مع مصر التي قطعت في أعقاب

العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦م، وهذا الحل في رأي كاتب المذكرة يستدعي بحثًا يستغرق وقتًا طويلاً.

أما بالنسبة للحل الثالث، وهو إيجاد تقارب بين الكويت والعراق، وذلك عن طريق إبرام معاهدة بينهما تشمل تخطيط الحدود والتجارة وأمورًا أخرى، ولكن هناك صعوبة واحدة كانت تقف في وجه هذا الحل تمثلت في شك حاكم الكويت في النظام العراقي آنذاك، كما أن هذا الحل لن يساعد حاكم الكويت في موقفه أمام شعبه، واختتم كاتب المذكرة كلامه بأنه من الممكن الدعوة لفكرة ضمان متعدد الأطراف لشيخ الكويت بدون إثارة الشكوك بأن بريطانيا تريد أن تكون في طريقها للخروج من الكويت أو فقدان ثقة شيخ الكويت[٢٢].

وبناءً على تعليمات من الخارجية البريطانية التقى المقيم البريطاني في الخليج بحاكم الكويت يوم الاثنين ١٧ أغسطس ١٩٥٨م، وبدأ المقيم يعرض على الحاكم ما أرسلته إليه الخارجية البريطانية من تعليمات، وأدرك المقيم أن فكرة الانضمام إلى الجامعة العربية خطرت على بال حاكم الكويت من أجل إنقاذ بريطانيا من مشقة رعاية مصالح الكويت في الدول العربية، طالما أن بريطانيا عبرت عن شعورها بالحرج إذا فعلت ذلك في المفاوضات التي جرت مع العراق من قبل ذلك في مايو ١٩٥٩م، وأن حاكم الكويت أراد أن يتأكد بالحصول على ضمان كتابي من الحكومة البريطانية بالمساندة من أجل إزالة هذه الشكوك والتأكد من أن بريطانيا تقف وراءه، وأنه إذا تلقى هذا التعهد الجديد فسوف يقتنع به. وفي اليوم التالي كرر حاكم الكويت للمقيم البريطاني أن سببه الوحيد لإثارة هذه المسائل كان تألمه من موقف بريطانيا معه أثناء المفاوضات العراقية، فقد شعر أن بريطانيا قد نبذته، مما جعله يعتقد أن الأحداث الأخيرة في العراق (ثورة يوليو ١٩٥٨م) توجب عليه أن يواجه صعوبات جديدة لم يكن يرغب في أن يواجهها بمفرده، وهذا ما دعاه للتفكير في الحصول على عضوية الجامعة العربية[٢٣].

وفي الوقت الذي أرسلت فيه الوكالة البريطانية في الكويت هذه المعلومات إلى الخارجية البريطانية، قامت المقيمية البريطانية في البحرين بالرد على تعليمات وزارة الخارجية، وقد تساءل المقيم عما إذا كان اقتراح حاكم الكويت بوجوب انضمامه إلى جامعة الدول العربية جادًا، أم أنه كان بمثابة مناورة تهدف بدرجة كبيرة إلى الضغط على بريطانيا بإظهار مشاعره نحو موقف بريطانيا بشأن العراق واستخلاص تعهد جديد، واعتقد المقيم أنه من المحتمل أن الفكرتين مجتمعتان في ذهنه، خصوصًا وأن مساعديه أقنعوه بالظهور بمظهر الموالي للعرب، من أجل إرضاء الرأي العام في الكويت، وفي بقية العالم العربي، ومحاولة منه لاختبار موقف بريطانيا من الفكرة على أساس أنه لو لم يحصل على مساعدة بريطانيا بدرجة كافية فيما يتصل بالمشكلة مع العراق فإن الجامعة العربية قد تكون الوسيلة البديلة الأقل خطرًا للحصول على المساندة، وربما من مصر. وذلك في حالة الصعوبات الضخمة التي يتوقع أنها ستنشأ مع العراق الجديد بعد الثورة. وأشار حاكم الكويت للمقيم البريطاني إلى ما أظهرته الحكومة البريطانية من عدم الثقة في إدارة العلاقات مع الدول العربية الأخرى، ومشيرًا على وجه الخصوص إلى محاولة بريطانيا القوية من خلال زيارته لبغداد أثناء حاكم الكويت عن الذهاب إلى مصر، حيث أدرك من الصحافة البريطانية فقط، مدى الصدمة والانزعاج اللذين سببهما لبريطانيا لقاء حاكم الكويت مع عبدالناصر في دمشق، وأعرب المقيم البريطاني عن اعتقاده بأنه من المحتمل جدًا أن حاكم الكويت يرغب في الذهاب إلى مصر في المستقبل القريب للحفاظ على علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وأشار المقيم البريطاني إلى أن لحاكم الكويت هدفًا آخر يتمثل في بذل كل ما في استطاعته لتحسين العلاقات بين عبدالناصر وبريطانيا، ومما يؤسف له أنه يكن احترامًا كبيرًا لعبدالناصر وإعجابًا بإنجازاته، وحاول المقيم أن يقلل من هذا الشعور بمقارنة عبدالناصر برؤساء الدكتاتوريات الذين عرفتهم بريطانيا موضحًا الأهداف البغيضة التي يريدها هؤلاء الديكتاتوريون لسياستهم الخارجية(٢٤).

ولم تلبث أن اتضحت حقيقة نوايا حاكم الكويت، وذلك عندما أذاعت وكالة رويتر من القاهرة في صباح ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨م، أن الكويت تقدمت بطلب في ذلك اليوم للانضمام إلى الجامعة العربية، وأن متحدثًا باسم الجامعة قد أعلن ذلك، وأن حاكم الكويت قد دعا الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة لزيارة الكويت، وأن حسونة سوف يطير إلى هناك في الأسبوع التالي، وقد سبق ذلك ببضعة أيام إعلان أذاعته وكالة رويتر بأن الشيخ عبدالله المبارك نائب حاكم الكويت أعلن أن تقدم الكويت للانضمام إلى جامعة الدول العربية قد أعلن بعد اجتماع دام أربعين دقيقة في القاهرة بين حسونة والشيخ عبدالله، وقد أبلغ حسونة الصحفيين أن الجامعة العربية ترحب بانضمام الكويت لها[٢٥].

وفي الوقت نفسه أعلنت رويتر المزيد من المعلومات بأن الشيخ عبدالله المبارك أبلغ الصحفيين أن الشعوب العربية تسير في نطاق أو إطار جامعة الدول العربية لتحقيق أمانيها الوطنية، وأن حاكم الكويت سوف يبحث مع حسونة تفاصيل عضوية الكويت عندما يزور الكويت في الأسبوع التالي، وذكر عبدالله المبارك كما جاء في رسالة رويتر أن حسونة عبر عن تقدير الجامعة العربية لإنجازات الكويت في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وأنه علم مؤخرًا أن طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية كان في شكل خطاب شخصي من حاكم الكويت إلى حسونة وأن هذا الخطاب وضع في ملف الجامعة العربية، وأضاف الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أن حاكم الكويت يشعر بعدم قدرته على إصدار إنكار لهذه المعلومات، وهو لا يرغب في أن يظهر متبرئًا من عبدالله المبارك كما أن إنكارًا صريحًا من حاكم الكويت قد يثير الرأي العام في الكويت بلا مبرر. ثم إن وكالة رويتر للأخبار لم تلبث أن أذاعت أن تصريحات الشيخ عبدالله المبارك الصباح في القاهرة بشأن الكويت والجامعة العربية تمثل الرأي الشخصي للشيخ عبدالله وأن حاكم الكويت لم يعلق على ذلك حيث أنه لا يرغب في إثارة الانقسام في الأسرة الحاكمة[٢٦].

وفي رأي الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أن عضوية الجامعة العربية تحظى بتأييد عام واسع النطاق مما قد يرغم حاكم الكويت على الموافقة على الانضمام إلى جامعة الدول العربية، واستند الوكيل السياسي في هذا الرأي إلى مذكرة كتبها جون اسبدن (J.Aspden)، المسؤول التجاري في الكويت، ويذهب الوكيل السياسي في الكويت إلى أن اسبدن لديه فرص لا مثيل لها لمعرفة وجهات النظر لجموع الطبقة الوسطى الكبرى من الكويتيين، وهم التجار الذين يمثلون العمود الفقري في البلاد، وهو وثيق الصلة بهم، وهم يعتقدون اعتقادًا عميقًا أن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية سيكون طريقة آمنة لإظهار أن الكويت تساند بشدة الأماني العربية وأن السياسة العراقية آنذاك للعراق أكدت رأي الكويتيين في أن جامعة عربية قوية تستطيع أن تقدم طريقة جيدة لتحقيق ما ترغب فيه كل الدول العربية ألا وهو الوحدة، ويرى "اسبدن" أن كبار التجار يحبذون العضوية في الجامعة العربية على أمل الحصول على المزيد من المساندة لهم كطبقة متميزة داخل الإمارة، ويرون أن العضوية في الجامعة العربية قد تعني الحصول على مساندة عبدالناصر، وبناءً على رأي "اسبدن" فإنه سيكون أمرًا أشبه بالكارثة إذا وجد المسئولون البريطانيون أنفسهم في صراع مباشر مع حاكم الكويت حول هذه القضية، ولم تكن بريطانيا في وضع يمنعه من أن يذهب بمفرده، وعبر الوكيل السياسي عن اعتقاده بأنه عاجلًا أو آجلًا فإن الكويت سوف تنضم إلى الجامعة العربية وأن هذا هو التطور المنطقي الوحيد، ولن تفيد بريطانيا محاولة الاعتراض على ذلك بشدة.

وتساءل الوكيل السياسي عن الاعتراض الأساسي الذي تراه بريطانيا في حالة انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية من حيث إنه سوف يعرض مشكلة وضع الكويت الدولي برمتها للمناقشة أمام الرأي العام البريطاني، على الرغم من أن بريطانيا كانت على استعداد لمواجهة هذه المخاطرة فيما يختص بطلب العضوية الكاملة للكويت في اتحاد التجارة العالمي، والأمر الثاني الذي أشار إليه الوكيل السياسي أن الكويت قد تصبح في مركز حرج حين يكون عليها أن تقبل أغلبية

قرارات جامعة الدول العربية التي قد تكون ضارة بمصالح بريطانيا خصوصًا، وأن عبدالناصر في رأي الوكيل السياسي البريطاني يتجه إلى إعادة تنشيط جامعة الدول العربية في الإطار الذي يريده هو، وأن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية قد يبدو لذلك انتصارًا شخصيًا له وضررًا بالغًا آخر لبريطانيا.

أما الحجة القائلة بأن عضوية الكويت في الجامعة العربية سوف تعني تدخلًا يفرض من الخارج على شؤون الكويت، وما يتضمنه ذلك من أضرار محتملة بمصالح بريطانيا، فإن الوكيل السياسي كان يرى أن هذه الحجة ليس لها ثقلها بما يكفي، فقد سبق للكويت أن اشتركت في أعمال لجنة البترول التابعة للجامعة العربية، وأن حاكم الكويت لا يظهر أية نية لقبول النصيحة غير المرغوب فيها بشأن علاقاته مع شركات البترول، ولو أنه سيفعل كل ما يستطيع لكي يحصل للكويت على شروط ملائمة كتلك التي حصلت عليها دول عربية أخرى، فإن الوكيل السياسي يرى أنه مادام عبدالكريم قاسم مترددًا في وضع موارد بترول العراق تحت تصرف العالم العربي بلا قيد ولا شرط فمن المحتمل أن يجد الكويتيون فيه حليفًا قويًا، ويرى الوكيل السياسي أنه من المحتمل على المدى القصير، أن يعلن عبدالكريم قاسم تكوين جبهة متحدة من بين الدول النفطية لمواجهة الدول غير النفطية، وعلى المدى الطويل قد يبدى رغبة في الحصول على بترول الكويت لنفسه.

ومن ناحية أخرى تعرض الوكيل السياسي لحجة أخرى تقول إنه بمجرد انضمام الكويت للجامعة العربية، فإن الكويت سوف تتعرض لكل أنواع الضغوط الدعائية ويكون عليها أن تقبل زيارات مسئولين من الجامعة العربية بل والموافقة على فتح بعثات دبلوماسية أو قنصلية، ورد الوكيل السياسي على هذه الحجة بأن هناك عقبة في طريق زيارة المسئولين من الدول العربية الأخرى حيث أن عددًا كبيرًا من المصريين والسوريين والأردنيين موجودون فعلًا في الكويت ويمارسون نشاطًا، ولمواجهة ذلك فإن وجود بعثات رسمية في الكويت سوف يضيف قدرًا كبيرًا من الصعوبات التي تواجهها بريطانيا.

وأهم من ذلك كله معرفة ما إذا كان دخول الكويت الجامعة العربية سوف يجلب الضرر بدرجة كبيرة على علاقتها الخاصة مع بريطانيا، ذلك أن هذه الخطوة من جانب حاكم الكويت سوف تتسبب في إثارة قدر كبير من الاضطراب الاقتصادي والسياسي لبريطانيا إذا حدث ذلك في الصيف، ولكن بعد مرور بضعة أشهر وبعد أن يخف التوتر فإن في استطاعة بريطانيا تسوية مسألة خطاب الضمان بشكل يرضي الطرفين الكويت وبريطانيا، وأن موقف بريطانيا يجب أن يسمح لحاكم الكويت بأن يتخذ خطوة دعائية يمكن أن تحظى بمساندة شعبية أكثر، وتسهم بدرجة كبيرة في استقرار النظام الحالي في الكويت واستمراره[٢٧].

ولم يقتصر اهتمام بريطانيا بعضوية الكويت في جامعة الدول العربية بل كان هناك اهتمام أيضًا بعضوية البحرين وقطر وإمارات الساحل المهادن ومسقط وعمان في جامعة الدول العربية، وأعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة بهذا الشأن وفيها إشارة إلى أن المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على أن الجامعة سوف تتكون من دول عربية مستقلة، وأن أي دولة عربية مستقلة لها الحق في الانضمام، أي أنه ما من دولة تكون مؤهلة لعضوية الجامعة العربية ما لم تكن مستقلة، وأشارت المذكرة إلى أنه بينما قبلت بريطانيا أن الكويت يمكن أن تعتبر مستقلة إلا أن الأمر لم يكن كذلك بشأن البحرين وقطر وإمارات الساحل المهادن، فإن هذه الإمارات لم تكن مؤهلة للانضمام إلى الجامعة العربية إلا أنها مع ذلك كله كانت تعتبر من الدول التي يمكن أن يطبق عليها البند القائل بأن أي بلد عربي آخر يستطيع أن يشترك في عمل لجان الجامعة العربية.

البحرين

بالنسبة للبحرين، فإنه بمقتضى أول اتفاقية مانعة لعام ١٨٨٠م فإن حاكم البحرين كان ملزمًا بالامتناع عن الدخول في مفاوضات أو إبرام معاهدات من أي نوع مع أية دولة أو حكومة غير الحكومة البريطانية بدون موافقة الحكومة البريطانية، ورفض السماح لأي حكومة أخرى سوى الحكومة البريطانية بإقامة وكالات

دبلوماسية أو قنصلية أو مستودعات للفحم بدون موافقة الحكومة البريطانية، ورأت مذكرة وزارة الخارجية أن هذا التعهد لا يؤثر على المراسلات الودية المعتادة مع السلطات المحلية للدول المجاورة بشأن بعض الأمور ذات الأهمية الضئيلة.

وبمقتضى بنود الاتفاقية المانعة لعام ١٨٩٢م، فقد تعهد حاكم البحرين بأن لا يدخل في أية اتفاقية أو مراسلة مع أية دولة سوى الحكومة البريطانية، وأنه بدون موافقة الحكومة البريطانية لن يوافق على إقامة وكيل ينتمي لأية حكومة أخرى داخل أراضيه، وعلى ذلك رأت المذكرة البريطانية أنه حتى إذا كانت العضوية في الجامعة العربية مفتوحة للبحرين بمقتضى ميثاق الجامعة العربية فإن هذه العضوية تتعارض تعارضًا صريحًا مع التعهد المذكور.

وقد ذكر حاكم الكويت للوكيل السياسي البريطاني أن العضوية في الجامعة العربية قد تكون لها فوائد معينة، فمثلًا إذا انضمت إليها البحرين فإن ذلك سوف يعزز مركز البحرين كدولة عربية في مواجهة الادعاءات الإيرانية.

قطر

رأت المذكرة البريطانية أن المادة الرابعة من الاتفاقية لعام ١٩١٦م مع شيخ قطر تنص على أن الشيخ لن يقيم علاقات ولن يتراسل أو يستقبل وكيل أية دولة بدون موافقة الحكومة البريطانية، وهذا يمنع بصراحة الدخول في اتفاق مع دولة أخرى، ولكن فيما يختص بالعضوية في الجامعة العربية، فإنه يمكن أن يستخلص من التعهد - بعدم إقامة علاقات مع أية دولة أخرى - أن العضوية في الجامعة العربية تتعارض مع المعاهدة، ما لم تكن بريطانيا على استعداد لمنح موافقتها.

إمارات الساحل المهادن

أشارت المذكرة البريطانية إلى أن اتفاقية ١٨٩٢م المانعة تنص على أن حكام مشيخات الساحل المهادن لن يدخلوا بأية حال في أي اتفاق أو مراسلة مع أية دولة أخرى سوى الحكومة البريطانية، وأنه بدون موافقة الحكومة البريطانية فإن هؤلاء الحكام لن يوافقوا على أن يقيم داخل أراضيهم وكيل أي حكومة أخرى، وهذا

يمنع عقد اتفاقيات، وكذلك يمنع العضوية في الجامعة العربية، حيث إن ذلك يشمل اتفاقية مع دول أخرى، وبذلك يكون متعارضًا مع الاتفاقية المانعة ما لم تكن بريطانيا مستعدة للموافقة عليها، وأشارت المذكرة إلى أنه في حالة البحرين وقطر وإمارات الساحل المهادن فإن نتائج العضوية بجامعة العربية - التي لا مفر منها - هي وجود مندوبين للدول العربية الأخرى فيها، ورأت المذكرة أن ذلك سيكون متعارضًا مع معاهدة بريطانيا مع هذه الدول الخاضعة لحمايتها.

مسقط وعمان

أما بالنسبة لمسقط وعمان فإن بريطانيا تعترف بأنها دولة مستقلة، ولذلك فإنه يحق لها الانضمام للجامعة العربية، وأنه لا يوجد في معاهدات بريطانيا مع السلطان ما يعتبر انضمامها إلى الجامعة العربية خرقًا لتعهداته مع بريطانيا [٢٨].

استمرار التعبير عن رغبة الكويت في الانضمام إلى الجامعة العربية

أذاع راديو بيروت في ٧ أكتوبر ١٩٥٨م أن الشيخ عبدالله المبارك أكد أن الكويت قررت الانضمام إلى الجامعة العربية والاشتراك في تمويلها، وأصر الشيخ مبارك على البيان الذي كان قد أعلنه في القاهرة في ١٤ سبتمبر وأضاف أن تفاصيل انضمام الكويت إلى الجامعة العربية سوف تبحث خلال زيارة، الأمين العام للجامعة العربية التالية للكويت، كما أذاع راديو دمشق في ٦ أكتوبر ١٩٥٨م أن الرابطة الكويتية في سوريا تلح على حاكم الكويت من أجل الانضمام إلى جامعة الدول العربية[٢٩].

ويبدو أن معارضة بريطانيا صارت أقل شدة عما كانت عليه قبل ذلك بشهور قلائل، ولذلك فقد وضع رتشيز (Riches)، أحد المسئولين في وزارة الخارجية البريطانية، تقريرًا عرض فيه للحجج التي جعلت بريطانيا في شهري يوليو وأغسطس تنصح حاكم الكويت بعدم الانضمام إلى الجامعة العربية، ثم عودة التفكير من جانب بعض أعضاء أسرة حاكم الكويت في القاهرة عن احتمال إعادة التفكير في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ويرى أن بريطانيا كانت على حق عندما

نصحت حاكم الكويت في أغسطس الماضي بعدم الانضمام إلى جامعة الدول العربية، والشك في أنه لم يكن حريصًا على تنفيذ هذه الفكرة، ولكنه كان يسعى فقط من أجل معرفة وجهة نظر الحكومة البريطانية كنوع من التأمين من جانب بريطانيا، والظروف التي جعلت بريطانيا تنصحه في أغسطس بعدم الانضمام للجامعة العربية مازالت قائمة، فلو كان قد انضم إلى الجامعة العربية في أغسطس لظهر أن ذلك كان نتيجة فورية للثورة العراقية، ويعتبر نصرًا لعبدالناصر، ولكن بمرور الوقت تغيرت الظروف، كما أن الجامعة العربية تغيرت هيئتها نتيجة انضمام مراكش وتونس، وظهر اتجاه في الغرب يرى أنه ليس من الحكمة الوقوف في وجه إحياء الجامعة العربية أو إعطاء انطباع بأن بريطانيا تعادي هذه الصيغة التي تتضمن مزيدًا من الوحدة العربية، ولذلك فإنه يجب على بريطانيا أن تستعد ببعض الأفكار الجديدة لمواجهة اليوم الذي تثار فيه مرة أخرى مسألة انضمام الكويت إلى الجامعة العربية.

واستمر بحث موضوع انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية بين المسئولين البريطانيين في الكويت والخليج ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، وكان كل طرف من هذه الأطراف يحاول أن يبدي رأيه ووجهة نظره في الموضوع، وذلك بهدف معرفة مدى الأضرار التي ستلحق ببريطانيا، ومصالحها في الكويت والخليج عامة، إذا ما انضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية، ومن تلك الآراء التي ترددت ما أبداه المقيم البريطاني في البحرين من أن تمسك حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح بالانضمام إلى جامعة الدول العربية يتوقف على نتيجة زيارته للعراق على أساس أنه إذا استقبل هناك استقبالًا طيبًا فقد يشعر بعدم ضرورة السعي من أجل الحصول على ضمان من الجامعة العربية، ولكن إذا أسئ استقباله، ورأى الشيخ عبدالله السالم الصباح أن النظام العراقي آنذاك يتطلع إلى الكويت بنفس القدر الذي كان يتطلع به النظام السابق (الملكي)، فقد يشعر بأن تأكيدات بريطانيا وضماناتها له بالمعونة ليست كافية، وأنه يحتاج بشدة لعضوية جامعة الدول العربية.

وأضاف المقيم السياسي البريطاني بأن الضرر الذي سيلحق ببريطانيا نتيجة انضمام الكويت إلى الجامعة العربية يتمثل في أنه سيظهر لبقية العالم أن الكويت تخرج من قبضة بريطانيا، وهذا يعني تدهورًا خطيرًا في هيبة بريطانيا وفي مركزها الاقتصادي، واقترح المقيم البريطاني بأنه إذا تمسك حاكم الكويت برأيه فإن على الحكومة البريطانية أن تأخذ المبادرة ليس فقط نحو الكويت، ولكن نحو الجامعة العربية بإصدار بيانات تتضمن اعتراف بريطانيا بالجامعة كعامل مؤثر في الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن بريطانيا تود أن تراها تقوى وتمتد بانضمام الدول العربية الأخرى التي لم يسبق لها الدخول في عضويتها، مع توضيح للدول التي لبريطانيا معها علاقات خاصة، أن هذه العلاقات لا تمنعهم بأية طريقة من الانضمام لجامعة الدول العربية إذا رغبت في ذلك، وكان ذلك يتطلب الحديث مع كل دول الخليج وربما إمارات محمية عدن قبل الإقدام على مثل ذاك العمل، ولذلك فإن موقف بريطانيا، كما يقول المقيم السياسي البريطاني سوف يعتمد بدرجة كبيرة على السياسة العامة لبريطانيا نحو الدول العربية[٣٠].

وعلى ضوء هذه الاعتبارات أعد ريتشز بوزارة الخارجية البريطانية مسودة مذكرة تتضمن وجهة نظر الخارجية البريطانية نحو الموضوع لكي ترسل إلى جورج ميدلتون (Middleton) المقيم السياسي في البحرين. وقد ذكرت وزارة الخارجية البريطانية أن موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية أثير لأول مرة في صيف ١٩٥٨م، وكانت الحجج التي تؤيد انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية في نظر وزارة الخارجية البريطانية على النحو التالي :

١ - بالانضمام إلى جامعة الدول العربية فإن حاكم الكويت سوف يكون قادرًا على تهيئة الرأي العام الوطني في الكويت، وهذا يقلل من احتمال ميل الكويت للدخول ضمن الجمهورية العربية المتحدة.

٢ - إذا صمم حاكم الكويت على الانضمام وعارضت بريطانيا هذا الاتجاه فإن ضرر ذلك سيكون كبيرًا لأنه سيؤكد أن تحرك حاكم الكويت سيعتبر في نظر العالم العربي هزيمة لبريطانيا.

وبعد ذلك عندما ظهرت فكرة انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية مرة أخرى في أغسطس فإن الحجج التي كانت تميل إلى تأييد عضوية الكويت في الجامعة العربية تتمثل فيما يلي :

١ - إن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية بعد حدوث الانقلاب العراقي لن يعتبر نصرًا لعبدالناصر بنفس الدرجة التي كان بها من قبل.

٢ - إن انضمام مراكش وتونس للجامعة العربية قد غير من صفتها ، وقد يفتح الطريق لسياسة عربية جديدة من جانب بريطانيا حيث قد يكون من المفيد لها وجود صوت كويتي مستقل داخل جامعة الدول العربية.

٣ - إن حاكم الكويت سوف يضطر إلى تقديم ضمانات للعالم العربي، وقد تكون عضوية الكويت في الجامعة العربية أحد هذه الضمانات التي ستكون غير ضارة نسبيًا بالنسبة لمصالح بريطانيا ، وبدلًا من مقاومة الفكرة فإن بريطانيا يجب أن تقبل الآن ما يمكن أن يكون أمرًا لا مفر منه لكي تجد نفسها في مركز يضمن أن عضوية الكويت لن تؤثر على علاقة بريطانيا القائمة مع الكويت، وحتى تبدو بريطانيا وكأنها هي التي شجعت الفكرة.

٤ - إن عضوية الكويت في الجامعة العربية لن تكون أكثر من خطوة دعائية تكتسب مساندة شعبية كبيرة وبالتالي سوف تسهم كثيرًا في استقرار النظام الحاكم في الكويت سواء من ناحية الوطنيين أو من ناحية الأسرة الحاكمة التي ترى في عضوية الكويت وسيلة لاستمرار وضعها المتميز، وكذلك من جانب كبار التجار الكويتيين.

وفي الوقت نفسه استعرضت مذكرة وزارة الخارجية، وذلك في أغسطس ١٩٥٨م، الحجج التي على أساسها تقوم معارضة انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية كما يلي:

أ - قد يعتبر على الصعيد العالمي حركة موالية لعبدالناصر.

ب - قد يثير مناقشة بشأن وضع الكويت الدولي، مع أن المذكرة البريطانية سلمت بأن هذه الحجة قد ضعفت إلى حد ما بقبول بريطانيا مبدأ عضوية الكويت في المنظمات الدولية.

ج - إنه على الرغم من أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية ليست ملزمة بقرارات الجامعة التي لم تصوت تأييدًا لها، إلا أنه من الناحية العملية سيكون من المتعذر على الكويت الخروج أو الانشقاق على التيار العام في القرارات المتصلة بالتجمع العربي.

د - سيكون من الصعوبة بمكان على الكويت معارضة الطلبات من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية تهدف إلى الضغط على شركة بترول الكويت.

هـ - قد يمهد الطريق من أجل مجيء بعثات عربية دائمة إلى الكويت مما يتعارض مع الاتفاقيات المانعة التي أبرمتها معها بريطانيا، وبالتالي يمهد الطريق للعمل السري الوطني المكثف.

و - إن عضوية الكويت في جامعة الدول العربية لن يكون لها أية فائدة بالنسبة للكويت كإجراء دفاعي ضد العدوان.

ز - قد تشعر البحرين بأنها مضطرة لاتباع خطى الكويت، وقد يؤدي هذا إلى التعارض مع التسهيلات العسكرية لبريطانيا في البحرين.

واعتبرت المذكرة الحجة رقم "هـ" أكثر الحجج تأثيرًا، ذلك أن إقامة الحكومات العربية الأخرى لبعثات دبلوماسية دائمة في الكويت، سيعجل أكثر من أي اعتبار آخر بتدهور وضع بريطانيا الخاص في الكويت، على أساس أن البعثات الدائمة

سوف تساعد على زيادة الضغط على الأسرة الحاكمة لكي تتمسك برأي معين في قضايا خاصة، واستنبطت المذكرة في النهاية بعض الاستنتاجات على ضوء الحجج المؤيدة والمعارضة لانضمام الكويت إلى الجامعة العربية؛ وهذه الاستنتاجات هي:

إن الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمصالح البريطانية نتيجة عضوية الكويت في الجامعة العربية أصبح في أكتوبر عند كتابة المذكرة أقل مما كان عليه في أغسطس من السنة نفسها، وذلك على ضوء التطورات التي حدثت في أماكن أخرى من العالم العربي، ولذلك فإنه يمكن أن تكون بريطانيا أقل تشددًا مما كانت عليه في الصيف في أغسطس لثني حاكم الكويت إذا عاد إلى فكرة الانضمام إلى جامعة الدول العربية ؛ ومع ذلك فإن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية تحيط به بعض المخاطر بالنسبة للمصالح البريطانية، وسوف يعجل بتصفية مركز بريطانيا في الكويت خصوصًا إذا ظهرت فكرة الانضمام إلى الجامعة العربية باعتبارها تحديًا للحكومة البريطانية وخرقًا لالتزامات الكويت نحو بريطانيا في معاهدة ١٨٩٩م. ومع ذلك أيضًا فإنه إذا أدركت بريطانيا أن عضوية الكويت في الجامعة العربية ستكون في النهاية أمرًا لا مفر منه، فإنه يجب على بريطانيا قبل انضمام الكويت إلى الجامعة العربية أن توضح لحاكم الكويت أنه لا يوجد في المعاهدة ما يمنع الكويت من الانضمام إلى الجامعة العربية، وأنه إذا كانت تلك هي رغبة الحاكم فإن بريطانيا يجب ألا تحاول الوقوف أمام تلك الرغبة [٣١].

وفي تعليق للوكيل السياسي البريطاني في الكويت على مذكرة وزارة الخارجية البريطانية السابقة أبدى الوكيل السياسي رأيه في أنه مهما كانت الصعوبات العملية الفورية بشأن انضمام الكويت للجامعة العربية والاعتراض على ذلك، متسائلًا أليس من المحتمل أن مساندة بريطانيا لانضمام الكويت إلى الجامعة العربية قد تثبت أنه سلاح حيوي في أيدي بريطانيا لكي تكسب العالم العربي مرة أخرى إلى جانبها؟ حيث قد تصبح الجامعة العربية في وضع فعال محليًا ودوليًا في سنوات قلائل، وقد حان الوقت لكي تقوم بريطانيا بمساندة الجامعة العربية

خصوصًا وأن الحكومة البريطانية هي التي قامت بتأسيسها، وأنه مهما كانت مخاطر انضمام الكويت إلى الجامعة العربية فإن ذلك أفضل كثيرًا من الوصمة التي توصم بها بريطانيا باعتبارها معارضة عنيدة للتقارب العربي أو الوحدة العربية، وأنه من الأفضل إذا عدل حاكم الكويت عن الانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية أن تقع مسئولية العدول عليه وليس على بريطانيا(٣٢).

المفاضلة بين الانضمام إلى الجامعة العربية واستقبال ممثلين دبلوماسيين في الكويت

يقول الوكيل السياسي البريطاني إنه عندما قابل شيخ الكويت وجد أنه ليس تواقًا لأن يكون في بلاده تمثيل قنصلي، وقد سبق أن كانت هناك مقاومة لإقامة قنصلية أمريكية، وأنه يشعر أنه واقع تحت ضغط عراقي ولبناني ودول كثيرة، ولكنه لا يريد تدفق القناصل الأجانب، إلا أنه يعتقد أن منطق الأحداث ومصالح الكويت سوف تجعل من المتعذر عدم قبول القناصل العرب على الأقل؛ ولذلك فهو يرغب في أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية من جانبها بالاعتراف بالفائدة المشتركة للكويت والمملكة المتحدة من قيام علاقات طيبة بين الكويت وجيرانها العرب، وأن تقدر مشاعره الخاصة، وتدرك أن قبوله قناصل عرب على الأقل أمر صائب من وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية.

ولكن الوكيل السياسي البريطاني أوضح لحاكم الكويت الصعوبات القوية وبخاصة من ناحية النشاط السياسي للقناصل، واحتمال أن يؤدي تنافس القناصل إلى نقل معركة عبدالناصر مع العراق إلى الكويت(٣٣).

ويضيف الوكيل السياسي في الكويت إلى معلوماته السابقة التي أبلغ بها وزارة الخارجية أن حاكم الكويت يكره فكرة وجود قنصل عربي في بلاده مثلما تكره بريطانيا ذلك، ومع ذلك فقد أوضح حاكم الكويت أنه يعتبر قبول القناصل العرب أمرًا لا مفر منه، وعند المفاضلة بين الارتباط بالجامعة العربية وقبول قناصل عرب، ذكر الوكيل السياسي أنه يعتبر قبول قناصل عرب أكثر خطرًا على الكويت وأشد ضررًا، ولذلك فإن بريطانيا على استعداد لقبول عضويتها في جامعة

الدول العربية كإيماءة يجب أن يقوم بها نحو العروبة، ويمكن بذلك أن يرفض قبول قناصل عرب أي أنه مادام قد دخل في الجامعة العربية فلا داعي لقبول قناصل عرب[٣٤].

الوضع الدولي للكويت، وعضويتها في الجامعة العربية، وتعيين قناصل عرب فيها

أعد مكتب رئيس الوزارة البريطانية مذكرة عن هذه الموضوعات إزاء تفكير حاكم الكويت في أنه سيضطر قريبًا للموافقة على تعيين قناصل عرب في الكويت فقد اقترح المقيم السياسي في البحرين والوكيل السياسي في الكويت من ناحية أخرى أن تعيين قناصل عرب يمكن تفاديه أو على الأقل تأجيله إذا كانت الكويت سوف تنضم إلى جامعة الدول العربية.

الحجج ضد تعيين قناصل عرب في الكويت

١ - سيكون من حقهم الاتصال المباشر بحاكم الكويت وإن كانت بريطانيا تقوم بإدارة علاقات الكويت الخارجية من الناحية النظرية.

٢ - إذا تم تعيين قناصل عرب في الكويت فإنه سيكون لزامًا تعيين قناصل غير العرب أيضًا مما سيجعل الإدارة البريطانية لعلاقات الكويت الخارجية أمرًا أكثر صعوبة.

٣ - وإذا تم تعيين قنصل عراقي في الكويت وهو أمر وارد وخضع العراق بعد ذلك للشيوعية فسوف يزداد تسلل الشيوعية إلى الكويت.

الحجج ضد انضمام الكويت للجامعة العربية

١ - سوف تضطر الكويت إلى الالتزام الشديد بالخط الذي تمليه الأمانة العامة للجامعة العربية التي تسيطر عليها مصر.

٢ - قد تجد الكويت من الصعب مقاومة الضغوط على شركة بترول الكويت.

٣ - يحتمل أن يكون لزامًا على الكويت استقبال مندوب مقيم لجامعة الدول العربية، وربما ممثلين للدول الأعضاء فرادى، وهو الأمر الذي سيكون مماثلًا ومطابقًا في النهاية للموافقة على استقبال قناصل عرب آخرين.

ويرى وزير الخارجية البريطانية أنه إذا كانت هناك فرصة لانضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية فإن ذلك قد يؤجل قضية التمثيل الأجنبي في الكويت، وعلى بريطانيا أن تحاول في هذه الحالة إقناع حاكم الكويت بسلوك هذا الطريق، ولكن إذا وجد حاكم الكويت أن انضمامه إلى جامعة الدول العربية لا يمنع استقبال ممثلين عرب فإن بريطانيا يجب أن توافق على مثل هذا التمثيل ولكن بشروط :

١ - يجب قبول ممثلين لدول غير عربية موالية للمصالح البريطانية على قدم المساواة مع ممثلي الدول العربية.

٢- يجب وضع اتفاقية تحدد حقوق والتزامات القناصل قبل وصول أي من هؤلاء القناصل إلى مقر عملهم بالكويت.

وترى الحكومة البريطانية أن هذا الاقتراح يعني أن انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية يمكن في حد ذاته أن يكون أقل تعرضًا لاعتراض بريطانيا من قبول قناصل عرب، على أن تضع بريطانيا في اعتبارها أن الجامعة العربية يحتمل أن تصبح صنيعة لعبدالناصر بشكل متزايد، ولذلك فإن انضمام الكويت لجامعة الدول العربية ربما كان سيضع الكويت تحت سيطرة عبدالناصر بسرعة أكثر من تعيين قناصل عرب في الكويت، وبخاصة إذا تمت موازنة تعيين قناصل عرب في الكويت بتعيين قناصل من أقطار غير عربية صديقة لبريطانيا آنذاك مثل إيران وبعض أقطار أوروبا الغربية التي كانت لها مصالح بترولية.

كانت الحكومة البريطانية أيضًا ترى أنه حتى إذا لم يؤد انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية في حد ذاته إلى تقريب الكويت من عبدالناصر أكثر فإنه كان سيبدو للعالم الخارجي وبخاصة لدول الخليج الأخرى كحركة في هذا الاتجاه ونصرًا آخر لعبدالناصر على الغرب، لذلك فإن الحكومة البريطانية كانت

ترى أنه من الحكمة في ذلك الوقت الاقتصار على معرفة وجهة نظر الحاكم بدون إعطائه أية إيماءة عن وجهة نظر بريطانيا، وهي تقصد بذلك التسويف (٣٥).

رأي الخارجية البريطانية في تعيين قناصل عرب في الكويت وانضمامها إلى الجامعة العربية

كانت وزارة الخارجية البريطانية ترى أن هناك احتمالين أساسيين هما قبول الكويت لقناصل من أقطار أخرى، وعضوية الكويت في جامعة الدول العربية، وبشأن القناصل فإن الخارجية البريطانية كانت ترى ضرورة إيضاح بعض الصعوبات التي كان يمكن أن تترتب على استقبال هؤلاء القناصل بالنسبة لحاكم الكويت، حيث إن القناصل العرب كانوا سيصبحون بؤرة تآمر ونشاط سري في الكويت، كما أنهم كانوا يتوقعون الحصول على امتيازات دبلوماسية، والوصول المباشر إلى الحاكم دون وساطة بريطانية، وأنه إذا كان حاكم الكويت قبل قناصل عربًا فلابد من قبول قناصل من أقطار غير عربية لها مصالح قوية ومشروعة في الكويت، وبوجود قناصل في الكويت سوف يصير من الصعب على الحكومة البريطانية أن تدير علاقات حاكم الكويت الخارجية نيابة عنه، كما يبدو أنه من المحتمل أن استقبال قناصل عرب كان ربما يؤدي إلى ضغط قوي على الكويت من أجل الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

أما مسألة الانضمام إلى جامعة الدول العربية فقد بحثها المقيم السياسي البريطاني السابق في فصل الصيف، عندما كانت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت تشعر بوجود أخطار واضحة في تلك الفكرة، وكانت تشعر أن ذلك أمر سابق لأوانه، وفهمت الحكومة البريطانية أن حاكم الكويت وافق على وجهة النظر تلك، ومع ذلك فإن وزارة الخارجية كانت تكرر الحجج التي تجعلها لا تحبذ الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وتتمثل هذه الحجج في:

١ - إن الكويت كانت سوف تتعرض لمزيد من الضغوط لا تستطيع مقاومتها وقد تجد نفسها مضطرة للاشتراك في قرارات وتصرفات نابعة من الأمانة

العامة لجامعة الدول العربية، ومن أقطار عربية أخرى لها مصالح خاصة تريد أن تخدمها، وتلك المصالح لم تكن تبدو متعارضة مع العلاقات الودية بين الكويت والحكومة البريطانية فحسب، بل كانت تبدو متعارضة مع مصالح الكويت على المدى البعيد، كما أن الكويت كانت تجهد نفسها غير قادرة على مقاومة طلبات أطراف ذات مصلحة من أجل إجراءات تهدف للضغط على شركة البترول الكويتية التي كان تقدم الكويت الاقتصادي يعتمد عليها كثيرًا، وربما كانت الكويت تجد نفسها مضطرة لقبول ممثل مقيم لجامعة الدول العربية، وربما كانت العضوية في الجامعة تقود إلى أن يصبح من الواجب على الكويت آنذاك قبول ممثلين في الكويت من أعضاء الجامعة العربية فرادى، وفي هذه الحالة ربما كان من الضروري قبول ممثلين لبعض الدول الأخرى غير العربية.

وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى أنها توصلت إلى استنتاج بأن قبول قناصل من أقطار عربية أخرى ربما كان يؤدي بالضرورة إلى الضغط على الكويت للانضمام إلى جامعة الدول العربية، وهو ضغط كان من الصعب مقاومته، ومن ناحية أخرى فإن العضوية في جامعة الدول العربية ربما كانت تؤدي في حد ذاتها إلى أنه لا مفر من أن يقبل الحاكم قناصل أو ممثلين من الأقطار العربية الأخرى.

اقترحت وزارة الخارجية أنه من الممكن أن يعلن الحاكم أنه بموافقة بريطانيا التامة، وبعد تشاور وثيق معها فقد قرر أن يظهر تضامنه مع الأقطار العربية الأخرى بالانضمام إلى جامعة الدول العربية، على أن يعلن في الوقت نفسه عن رغبته في أن تدار علاقاته مع أقطار أخرى على انفراد بواسطة الحكومة البريطانية، وأنه كان يعتبر أنه ليس من الضروري لأقطار معينة أن يكون لها ممثلون شخصيون في الكويت. ويعلن حاكم الكويت أنه اتخذ هذه الخطوة من جانبه بعد التشاور مع بريطانيا وبالاتفاق معها، وأن ذلك لن يضر أو يسبب الاضطراب للعلاقة التقليدية بينه وبين الحكومة البريطانية [٣٦].

أبلغ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وزارة الخارجية بأن صحيفة الفجر في عددها الصادر في ٢٧ يناير ١٩٥٩م نشرت أن الأمين العام لجامعة الدول العربية قد يزور الكويت في وقت ما في الأسبوع التالي، وقد أكد نائب مدير المالية في الكويت الذي عاد لتوه من القاهرة أن الأمين العام للجامعة العربية أبلغه أنه ينوي زيارة الكويت في أوائل فبراير من العام نفسه [٣٧].

اشتراك الكويت في أنشطة جامعة الدول العربية

وعلى الرغم من أن الكويت لم تحصل بعد على عضوية الجامعة العربية ومع ذلك كانت تشترك في بعض أنشطتها ولجانها، وكان الميثاق يبيح ذلك، ولم تعارضها بريطانيا، وبناءً على طلب وزير الخارجية البريطانية قام المسئولون في الوزارة البريطانية بإعداد مذكرة عن اشتراك الكويت السابق في أنشطة الجامعة العربية، وذلك لعرضها على مجلس الوزراء.

جاء في تلك المذكرة أن المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على أن ممثلين من الأقطار العربية الأخرى، أي غير الأعضاء في جامعة الدول العربية، يمكن أن يشتركوا في عمل اللجان، ومن الأنشطة التي تشترك فيها الكويت :

١ - **لجنة البترول** : التابعة لجامعة الدول العربية.

٢ - **لجنة مقاطعة إسرائيل**: التابعة لجامعة الدول العربية، وقد لعبت الكويت دورًا قويًا في هذه المنظمة، كما استضافت حكومة الكويت اللجنة عندما اجتمعت في أكتوبر ١٩٥٨م.

٣ - **مؤتمر الكتاب العرب**: وهذا التجمع رغم الاعتقاد بأنه ليس مرتبطًا بالجامعة العربية رسميًا إلا أنه له علاقات وثيقة بالجامعة، كما استضافت حكومة الكويت ذلك المؤتمر في ديسمبر ١٩٥٨م.

٤ - **بنك التنمية العربي**: وعلى الرغم من عدم اتضاح مدى تقدم هذا المشروع إلا أنه يكاد يكون من المؤكد أن حاكم الكويت رغب في الإسهام في هذا البنك إذ لم يكن قد سبق له أن فعل ذلك، كما قال رئيس الوزارة اللبنانية آنذاك.

٥ - **شركة الملاحة العربية**: وقد وصل نائب وزير المالية الكويتي إلى القاهرة لحضور المجلس الاقتصادي العربي كمراقب، ويقول تقرير بأن ذلك كان ستارًا لإسهام الكويت في إنشاء بنك تنمية اقتصادية [٣٨].

وقد استمرت فكرة الانضمام إلى جامعة الدول العربية تراود حاكم الكويت في أوائل ١٩٦١م، وقبل الأزمة التي أثارها عبدالكريم قاسم مع الكويت في يونيو (حزيران) من ذلك العام، كما كان يشعر أنه سيجابه خطرًا حقيقيًا من جانب العراق.

اشتراك الكويت في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي

حضرت الكويت اجتماع المجلس الاقتصادي العربي في دورته السابعة مع دول عربية أخرى هي: الجزائر والسودان والجمهورية العربية المتحدة والأردن والمغرب وليبيا ولبنان وتونس واليمن والعراق، إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة، ورأس الاجتماع حسن بن إبراهيم رئيس الوفد اليمني، وكان الاجتماع قد بدأ في بغداد يوم الاثنين ١٠ ابريل ١٩٦١م واستمر بضعة أيام، وانتهى يوم الاثنين ١٧ ابريل من العام نفسه. وفي هذا الاجتماع وقعت الدول التي حضرت الاجتماع قرارًا بإنشاء المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية في البلاد العربية برأس مال قدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ومما يلفت النظر في هذا الاجتماع أن مندوب حكومة الكويت فيصل المازدي المدير المساعد لإدارة المالية والجمارك قدم اقتراحًا وافق عليه المجلس الاقتصادي، وذلك برفع رأس مال المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية من ٢٠ مليون جنيه مصري إلى ٢٥ مليون جنيه مصري، على أن تكون الملايين الخمسة الإضافية هي قيمة إسهام الكويت في رأس مال المنظمة [٣٩].

وقد ذكر فيصل المازدي رئيس الوفد الكويتي في اجتماع المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية في بغداد أنه راض عن اشتراك بلاده الأمر الذي اعتبره صيغة من صيغ الحماية للكويت ضد الاتهامات الموجهة إليها بأنها لا تستخدم ثرواتها لمصلحة جيرانها العرب، كما أن إسهام الكويت كان سيقوي ويدعم مركز الكويت في رفض الطلبات المقدمة من أجل إسهامات مالية هنا وهناك، كما أن رئيس شركة الناقلات الكويتية أبلغ المستشار الاقتصادي بأن عضوية الكويت في الشركة العربية للناقلات التي تمت الموافقة على إنشائها في اجتماع المجلس الاقتصادي لن يؤثر على العمليات المستقلة التي تقوم بها الشركة الكويتية [٤٠].

وإلى جانب ذلك فقد قررت الكويت الاشتراك في اجتماع المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية، الذي كان قد تقرر عقده في الدار البيضاء يوم الثلاثاء ١٤ سبتمبر ١٩٦١م، على أن يكون الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية، وقررت حكومة الكويت أن يرأس الوفد الكويتي الشيخ جابر الأحمد رئيس إدارة المالية والاقتصاد وشئون النفط، وكان أقوى المرشحين لرئاسة إدارة الشئون الخارجية المنشأة آنذاك حديثًا في الكويت، وكان القنصل البريطاني في الكويت يعتقد أن تلك كانت أول مرة تمثل الكويت في مثل ذاك الاجتماع برئيس إدارة، كما أنها كانت أول مرة يحضر الشيخ جابر الأحمد الصباح بنفسه في مثل ذاك المؤتمر، ويصحبه فيصل المازدي رئيس قطاع المالية والاستثمارات في إدارة المالية والاقتصاد وعدد من الموظفين (بعد إعلان استقلال الكويت في المحرم ١٣٨١هـ الموافق يونيو ١٩٦١م) [٤١].

إسهام الكويت في ميزانية جامعة الدول العربية

أعلنت وكالة أنباء الشرق الأوسط من القاهرة أن اللجنة المالية التابعة لجامعة الدول العربية قد اجتمعت، وعلمت الوكالة أن اللجنة نتيجة الاتصالات بين مندوب الكويت لدى الجامعة وحكومته فقد تقرر أن تدفع الكويت ١٣٪ من ميزانية الجامعة العربية.

ففي يوم الخميس ٢٨ يناير ١٩٦١م التقى أحد المسئولين في البعثة الدبلوماسية البريطانية في القاهرة (آرثر) بالدكتور فوزي الغصين رئيس الإدارة القانونية بالجامعة العربية، ودار بين الاثنين حديث أبلغه المسئول البريطاني إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت.

وذكر الغصين للمسئول البريطاني أنه قام بترتيب لقاء بين عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية والشيخ عبدالله المبارك عندما كان الأخير في القاهرة قبل ثمانية عشر شهرًا، وأن حسونة قال في ذلك الوقت إنه يود زيارة الكويت، وكان رد الشيخ عبدالله له " إن شاء الله "، ولكن صحافة القاهرة فسرت ذلك على أنه مفاوضات من أجل انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، ولم ينكر حسونة ما ذكرته الصحف آنذاك، وعلى ضوء تلك النقطة ذكر الغصين أنه اكتشف أن حسونة كان ينوي زيارة الكويت والبحرين وقطر بعد اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي كان مقررًا أن يبدأ في بغداد في ٣١ يناير ١٩٦١م، ولكنه استراح عندما سمع أن الكويتيين أبلغوا حسونة بأن شيخ الكويت سوف يكون في الهند في ذلك الوقت وأن الزيارة قد تأجلت لذلك.

التمس الغصين أن يبلغ المسئول البريطاني الوكيل السياسي في الكويت بذلك الحديث، وأنه يشك فيما إذا كانت جامعة الدول العربية تستطيع أن تقبل الكويت كعضو فيها طالما أن ميثاق جامعة الدول العربية يتطلب ضرورة أن يكون الأعضاء مستقلين وأن الكويت لا يبدو أنها مؤهلة في ذلك الوقت.

وقد غادر حسونة إلى بغداد، وذكرت الصحف آنذاك أنه سوف يزور البحرين وقطر، ولكنه لن يذهب إلى الكويت طالما أن حاكم الكويت موجود في الهند، وقد سئل في مطار القاهرة: لماذا لم تكون أقطار مثل الكويت والجزائر تتمتع بالعضوية الكاملة في جامعة الدول العربية ؟ فرد بأن الجامعة مفتوحة للكويت والأقطار العربية الأخرى لكي تنضم إليها، ولكن الخدمات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجامعة تغطي من الناحية العملية كل الأقطار العربية، وهو يعتقد أن الكويت في واقع الأمر عضو في اللجنة الاقتصادية (٤٢).

وقد بعث مراسل صحيفة فايناشال تايمز (Financial Times) في بيروت رسالة قال فيها: إنه من المتوقع أن تنضم الكويت إلى جامعة الدول العربية قريبًا، وكانت في السابق عضوًا في المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، ولكن نظرًا لأنها ليست كاملة الاستقلال، فإنها لم تكن تستطيع أن تصبح عضوًا كامل العضوية، وأضاف المراسل أن الموقف قد تغير بإعلان تضمن أنه اعتبارًا من ٢٣ يناير ١٩٦١م تتولى الكويت من بريطانيا إدارة علاقاتها الخارجية، وهي تقوم مباشرة بتدريب الكويتيين على الخدمة الدبلوماسية، وأضاف المراسل أن أمين عام الجامعة العربية عبدالخالق حسونة سوف يزور الكويت للتباحث (التشاور) مع الحاكم فور انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب في بغداد الذي سيفتتح في اليوم التالي ٣٠ يناير ١٩٦١م، وقال المراسل أيضًا إن الكويت مستقلة تمام الاستقلال حاليًا على الرغم من أنها لا تزال على علاقة تعاهدية مع بريطانيا، وأن الدول العربية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة سوف تقيم قريبًا مفوضية في الكويت، ولكن من المتوقع أن الكويت سوف تسعى من أجل إقامة روابط جديدة مع دول أخرى لضمان استقلالها، ويحتمل أنها سوف تطلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

وحتى قبل اتخاذ هذه الخطوة فإن الكويت سبق لها، بطرق عديدة، العمل كدولة مستقلة، فقد انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول، وكان هذا عملًا يتصل بالسياسة الخارجية لأنه خلق روابط هامة وحيوية مع دول أخرى، وإذا كانت الكويت لم تستطع من قبل أن يكون لها ثقل دبلوماسي أو عسكري إلا أنها قوة اقتصادية رئيسية بين الأقطار العربية، وحيث إنها كانت الوحيدة التي تستطيع أن تستثمر رؤوس أموال كبرى في الخارج، فإنها سوف تتلقى مطالب متزايدة من أجل قروض تنموية بعيدة المدى، وسوف تتعرض لكثير من الضغوط الخارجية الجديدة (٤٣).

موقف الحكومة البريطانية مما تردد عن احتمال انضمام الكويت إلى عضوية جامعة الدول العربية عام(١٩٦١م)

أبلغ المسئول البريطاني في السفارة البريطانية في مصر وزارة الخارجية البريطانية بصورة من خطابه السابق ذكره إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت عن لقائه مع الدكتور فوزي الغصين، وكان المسئول البريطاني في القاهرة قد استفسر من حكومته عما يجب أن يقوله إذا سئل عن موقف الحكومة البريطانية، وقد أبلغته وزارة الخارجية البريطانية بأن أقصر إجابة يجب أن تكون كافية للرد على كل المستفسرين غير الأشخاص المرتبطين بحكومة الكويت، بأن الكويت مسئولة عن علاقاتها الدولية، وأن قرارها سواء بالانضمام إلى جامعة الدول العربية أو عدم الانضمام هو قرار يرجع اتخاذه إلى حاكم الكويت نفسه، وإذا كان هناك إلحاح أكثر فقد طلبت الحكومة البريطانية من المسئول الدبلوماسي البريطاني في القاهرة بأن يضيف بأنه ليس للحكومة البريطانية موقف إزاء الموضوع، ولكن يجب إن أمكن أن يتجنب إعطاء الانطباع بأن قرار الكويت بالانضمام إلى جامعة الدول العربية أن يحظى بترحيب من جانب الحكومة البريطانية، وأن الاتجاه كان أن الحكومة البريطانية واثقة من أن حاكم الكويت سوف يتخذ القرارات التي يعتبرها في صميم مصلحة الكويت في أية لحظة.

وأضافت وزارة الخارجية البريطانية أنه عندما بحث احتمال انضمام الكويت لجامعة الدول العربية من جانب الوزراء البريطانيين قبل عامين - أي في عام ١٩٥٩م- كانت القرارات التي تم التوصل إليها هي أن بريطانيا يجب ألا تعارض أية رغبة من جانب حاكم الكويت للانضمام إلى جامعة الدول العربية، وأنها كانت تشعر أن هذا كان أفضل من مجيء قناصل أجانب إلى الكويت، وعلى ضوء الصداقة بين بريطانيا وحاكم الكويت فإنه قد يبحث مسألة الانضمام إلى جامعة الدول العربية مع بريطانيا أو على الأقل يبلغ السلطات البريطانية سلفًا، ولكنه ليس ملزمًا بفعل ذلك (٤٤).

أخيرًا وصل عبدالخالق حسونة إلى الكويت في الرابع من ابريل (نيسان) ١٩٦١م، وذلك بعد تأجيل رحلته التي كانت مقترحة في أوائل فبراير بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد بسبب عدم وجود الحاكم في الكويت، ووصفت سكرتارية حكومة الكويت زيارته بأنها زيارة مجاملة، وقد حضر حفل عشاء أقامه الشيخ سالم العلي رئيس إدارة الأشغال العامة والبلدية للملك سعود وحاكم الكويت، وكان من المحتمل حضوره مناسبات أخرى ضمن برنامج الملك سعود. وطبقًا لوكالة أنباء الشرق الأوسط فإنه سيذهب من الكويت إلى قطر ومنها إلى بغداد عندما يحين وقت المؤتمر الاقتصادي العربي الذي يبدأ في ١٠ ابريل [٤٥].

وعلى الرغم من أن كل التقارير كانت تشير إلى احتمال وصول حسونة إلى قطر إلا أنه لم يذهب إليها، وكان يعتقد أنه ذهب مباشرةً من الكويت إلى بغداد وعاد من بغداد مباشرةً إلى القاهرة[٤٦].

وهكذا نرى أنه قبل الأزمة الكويتية العراقية عام ١٩٦١م كانت هناك مساع سواء من جانب الكويت أو من جانب جامعة الدول العربية لانضمام الكويت عضوًا كاملًا في جامعة الدول العربية، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا عندما نشبت الأزمة الكويتية العراقية.

الهوامش

١- *جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها* ، إعداد الدكتور مفيد شهاب (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٨م) ص ٦٢، ٦٣ .

٢- *المرجع السابق*، ص ٢٤٩.

٣- من الوكالة السياسية بالبحرين (بيلي) إلى المقيم السياسي بالخليج (في البحرين) صادر رقم ٤٥/٥٧٦٣ **Anita Burdett**: *The Arab League*. Vol. **4** (4.32) .C/1013

٤- من وزارة الهند في لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية (باكستر) في ٢٩ مايو ١٩٤٦ برقم صادر ٤٦/٣٥١٥ . *Ibid* (5.08) EXT

٥- *وثائق الخارجية البريطانية:* من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في القاهرة كامبل في ٨ يوليو ١٩٤٦م ص١٢٢ **Burdett**. Vol. **5**(5.08) E 4949/187/65.

٦- من وزارة الخارجية البريطانية إلى لي كوين في البحرين في ١٨ إبريل ١٩٥٢ برقم ١٠/١٠٣٣ ص ٣١١ **Burdett**. *Op. cit.* Vol. **7** (7.16).

٧- من المكتب البريطاني بالشرق الأوسط إلى سير انتوني ايدن – وزارة الخارجية في ٣٠ مايو ١٩٥٢ رقم ١٣ سري 107/39/1 ص ٣١٣- ٣١٦ **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **7** (7.16).

٨- من وزارة الخارجية البريطانية إلى ستيفنسون (المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في فايد) برقم ٢٣٤ سري EA 1023/3 ص ٣١٧- ٣٢٠.. **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **7** (7.16)

٩- من المقيمة البريطانية في البحرين إلى وزير الخارجية البريطانية رسالة رقم ١٦ سري بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٣ 2 231/5/53 **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **7** (7.32).

١٠- من المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في فايد إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٤ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٥٣. *Ibid.*

١١- برقة من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيمية البريطانية في البحرين برقم ١٢ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٥٣. EA 1002/2 **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **7** (7.36) .

١٢- من المكتب البريطاني بالشرق الأوسط – القسم السياسي إلى باركر بالإدارة السياسية بوزارة الخارجية البريطانية بلندن بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٣. 10760/1/53 *Ibid.*

١٣- من المكتب البريطاني بالشرق الأوسط – القسم السياسي إلى باركر بوزارة الخارجية البريطانية في ٩ مارس ١٩٥٣ 10760/1/53 *Ibid.*

١٤- من الكويت إلى وزارة الخارجية رقم ٢٣١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٣م. **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **7** (7.33).

١٥- رسالة رقم ١٠٣١ في ١٩ أغسطس ١٩٥٣. E. 1071/23 *Ibid.*

١٦- برقية سرية من سير همفري تريفلين السفير البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ١٨٣٤ وتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٥م. **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **8** (8.20) .

١٧- من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي بالبحرين برقم ١١٨٠ وتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٥ سري. **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **8** (8.20).

١٨- رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى الخارجية البريطانية (هالفورد) رقم ٤٣٠ بالشفرة وفوري وسري في ٣١ يوليو ١٩٥٨م. **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **9** (9.05)

١٩- من وزارة الخارجية البريطانية إلى البحرين سري وبالشفرة رقم ١٤٦٠ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٥٨م فوري. **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **8** (8.38)

٢٠- مذكرة أعدها ريتشز (Riches) في ٤ أغسطس ١٩٥٨م بوزارة الخارجية البريطانية . *Ibid.*

٢١- رسالة من الوكيل السياسي في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (هالفورد) برقم ٤٢١ في ٣١ يوليو ١٩٥٨م ص ١٠٣- ١٠٤ . **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **9** (9.05)

٢٢- رسالة من المقيم السياسي في الخليج (البحرين) إلى وزارة الخارجية في ٢ أغسطس ١٩٥٨م برقم ٩٨٥ بالشفرة وفوري وسري، ص ١٠٦- ١١١.*Ibid*

٢٣- مذكرة سيمبسون إلى وزارة الخارجية عن موضوع الكويت والجامعة العربية بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥٨م، ص ١١٢. *Ibid.*

٢٤- مذكرة سرية بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥٨م عن الكويت والجامعة العربية ص ١١٤، ١١٥ .

Ibid. **Burdett**: *Op. cit*. Vol. **9** (9.05) . P. 114,115

٢٥- رسالة من الكويت إلى الخارجية البريطانية برقم ٤٩٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٨م سري وفوري ص ١٢٤- ١٢٧.*Ibid*

٢٦- من المقيمية البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن برقم ١٠٣٤ وتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٨م ص ١٢٨- ١٣٠. *Ibid*. (9.09)

٢٧- رسالة من وزارة الخارجية إلى الكويت برقم ٧٠٧ وتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨م ص ١٣٤. *Ibid*. (9.09)

٢٨- رسالة من الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٥٧٧ وتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٨م بالشفرة فوري وسري ص ١٣٨ . *Ibid*. (9.09)

٢٩- من هالفورد إلى الوكيل السياسي للحكومة البريطانية في الكويت إلى باروز المقيم البريطاني في البحرين برقم ١٠٧٥/٨٥ وتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٨م ومرفق بها تقرير اسبدن عن الكويت والجامعة العربية بتاريخ ٩ أكتوبر ص ١٣٩ – ١٤١ . *Ibid*. (9.09)

٣٠- مذكرة عن عضوية البحرية وقطر وإمارات الساحل المهادن ومسقط وعمان في جامعة الدول العربية واس WATIS بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨م. **Burdett**: *Op. cit*., Vol., **9** (9.06)

٣١- من وزارة الخارجية البريطانية إلى الوكالة السياسية بالكويت برقم ٧٣٥ وتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥٨م.
Burdett: *Op. cit.*, Vol. **9** (9.21)

٣٢- من المقيمة البريطانية بالبحرين (برنارد باروز) إلى ريتشز بوزارة الخارجية بلندن برقم ١٠٣٤ وتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥٨م. *Ibid.*

٣٣- مسودة خطاب من ريتشز بوزارة الخارجية البريطانية إلى سير جورج ميدلتون المقيم السياسي في البحرين برقم B.A 1042 وتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٨م، ص ١٥٠ -١٦١.(9.05) **Burdett**: *Op. Cit.*, Vol. **9**

٣٤- رسالة من الوكالة السياسية بالكويت إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين برقم ١٠٧٥/٨٥ وتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨م، ص ١٦٣ -١٦٦..*Ibid.*

٣٥- من الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (هالفورد) برقم ٨ وتاريخ ٥ يناير ١٩٥٩م فوري وسري.
Burdett: *Op. cit.*, Vol. **9** (9.21)

٣٦- من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (هالفورد) رقم ٩ بتاريخ ٩ يناير ١٩٥٩ فوري وسري.(9.21) *Ibid.*

٣٧- مذكرة وضعها مكتب رئيس الوزارة البريطانية عن الوضع الدولي للكويت بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٥٩م.
Ibid. (9.21)

٣٨- من وزارة الخارجية إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين برقم ١٨٤ وتاريخ ٣٠ يناير ١٩٥٩ فوري وسري.
Ibid. (9.21)

٣٩- من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى وزارة الخارجية (مستر هالفورد) برقم ٧٢ وتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٩م سري .(9.21) *Ibid.*

٤٠- تقرير سري أعدته لجنة بوزارة الخارجية البريطانية (ريشز) لرفعة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٩م .
Burdett: *Op. cit.*, Vol. **10** (10.04)

٤١- من الوكالة السياسية البريطانية في الكويت إلى إدارة العلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٦١م ورقم 1165/61. *Ibid.*, p. 129

٤٢- رسالة سرية من السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦١م. برقم 55E (CS11361/61). *Ibid.* (10.05)

٤٣- من القنصل العام البريطاني في الكويت بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٦١م إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن برقم 1165L61. P. 154 (10.05)

٤٤- من البعثة الدبلوماسية في القاهرة (آرثر) إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (ريتشموند) بتاريخ ٣١ يناير ١٩٦١م ورقم 1071/61 سري ص ٢٤٩(10.16) *Ibid.*

٤٥- من المراسل الخاص للفاينشال تايمز في بيروت بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٦١م ص ٢٤٥ *Ibid.*

٤٦- من وزارة الخارجية البريطانية (بومونت) إلى البعثة الدبلوماسية البريطانية في القاهرة (آرثر) بتاريخ ٨ فبراير ١٩٦١م ورقم V1073/26 سري ص ٢٥٤ . *Ibid.* (10.16)

الفصل الثاني

الجامعة العربية والأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م

في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١م أعلن المقيم السياسي في الخليج وليام لوس (W. Luce) أنه بناءً على المباحثات التي جرت بين سلفه وبين حاكم الكويت حول رغبة الأخير في أن تتكيف العلاقة بين بريطانيا ودولة الكويت، بحيث تأخذ في الاعتبار أن حكومة الكويت تتحمل المسئولية وحدها في إدارة شئون الكويت الداخلية والخارجية، فقد تم الاتفاق على إنهاء اتفاقية ٢٣ يناير (كانون الثاني) ١٨٩٩م، باعتبارها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها، على أن تستمر العلاقة بين الدولتين تحكمها روح المودة الوثيقة، كما أن ذلك لن يؤثر في استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة ذلك.

إلا أنه في اليوم التالي لنشر خبر المعاهدة الكويتية / البريطانية الجديدة بدأت سحب الأزمة تخيم على العلاقات بين الكويت والعراق، إذ أرسل عبدالكريم قاسم برقية إلى شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح تضمنت تهنئته دون الإشارة إلى استقلاله، لكنه أشار إلى أن الذي عقد معاهدة ١٨٩٩م الملغاة هو الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية، وكانت هذه الإشارة تمهيداً لخطوة تالية وهي مطالبة العراق بضم الكويت.

وفي ٢٥ يونيو (حزيران) أدلى عبدالكريم قاسم بحديث في مؤتمر صحفي أعلن فيه أنه بصدد تحرير الأجزاء السليبة من أرض العراق وهي الكويت التي يعاني أهلها من الفئة التي تحكمهم لأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق [١].

ولتأكيد هذا الاتجاه أصدر العراق بيانات بأن الكويت مقاطعة عراقية وأهلها عراقيون، مع تعديل الخريطة السياسية للعراق بحيث تشمل الكويت، وتهديد الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت بقطع علاقات العراق بها، وفعلاً سحب العراق بعثاته الدبلوماسية من الدول العربية والأجنبية التي استمر وجود سفراء للكويت بها بحيث أصبح العراق في عزلة عربية ودولية شديدة [٢].

وقد كان من نتيجة التهديدات العراقية أن حاكم الكويت – إلى جانب طلب مساعدة بريطانيا – طلب معونة البلاد العربية وبخاصة المملكة العربية السعودية ومصر، كما أبلغ الأمم المتحدة طالبًا تدخلها لحمايته من العدوان الذي يتهدده. ولما كانت الجامعة العربية منظمة عربية قائمة فإن الكويت في اليوم التالي لاستقلالها أي في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٦١م تقدمت إلى الجامعة العربية تطلب الانضمام إلى عضويتها، كما قدمت حكومة المملكة العربية السعودية مذكرة إلى أمانة جامعة الدول العربية في أول يوليو (تموز) ١٩٦١م تطلب عقد اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة لبحث موضوع انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة، ومناقشة تهديد العراق لاستقلال الكويت.

في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٦١م – وهو اليوم التالي مباشرة لإعلان الاتفاق البريطاني الكويتي على أن الكويت دولة ذات سيادة متمتعة بالاستقلال التام – طلب أمير الكويت انضمام بلاده إلى جامعة الدول العربية، وأوفد يوم ٢٢ يونيو (حزيران) مبعوثًا خاصًا إلى مقر جامعة الدول العربية يحمل رسالة إلى الأمين العام يؤكد على طلب الانضمام، وسلم مبعوث أمير الكويت الطلب إلى الأمين العام المساعد للشئون السياسية (السيد نوفل)، وأبلغت الأمانة العامة حكومات الدول الأعضاء تمهيدًا لعرض الموضوع على مجلس الجامعة [٣].

وتذكر الوثائق البريطانية أن وكالة أنباء الشرق الأوسط أعلنت أن مجلس جامعة الدول العربية سيعقد اجتماعًا في أوائل يوليو (حزيران) ١٩٦١م لبحث طلب الكويت، كما ذكرت الصحف الصادرة في ٢٤ يونيو نص رسالة تهنئة من جمال عبدالناصر إلى حاكم الكويت [٤].

رد فعل الطلب الذي تقدمت به الكويت في يونيو (حزيران) للانضمام إلى جامعة الدول العربية

بالنسبة لموقف الأردن، فقد أبلغ الملك حسين السفير الأمريكي أنه تلقى رسالة عاجلة من الحكومة العراقية تطلب وجوب تأجيل بحث طلب انضمام

الكويت إلى الجامعة العربية ولو لمدة يوم أو يومين دون إبداء الأسباب، ولذلك فإن الملك حسين أصدر تعليماته إلى المندوب الأردني في الجامعة العربية لكي يعمل طبقًا لذلك، وعندما سئل الملك حسين عما إذا كان يعلم شيئًا عما يدور في عقل عبدالكريم قاسم رد بالنفي، ولكنه يأمل أن يعرف عندما يصل هاشم جواد وزير خارجية العراق إلى عمان بعد قليل (٥).

في ٢٨ يونيو (حزيران) تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من سفارة الجمهورية العراقية بالقاهرة ومرفق بها نص البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٢٦ يونيو (حزيران)، الذي يلخص موقف الحكومة العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة البريطانية وأمير الكويت، واعتبار الكويت جزءًا من العراق، فقامت الأمانة العامة بإبلاغ المذكرة ومرفقها للدول الأعضاء.

في أواخر المحرم ١٣٨١هـ أول يوليو (تموز) ١٩٦١م تلقت الأمانة العامة مذكرة من سفارة المملكة العربية السعودية بطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد في اليوم الثالث من يوليو (تموز) للنظر في طلب الكويت الانضمام إلى جامعة الدول العربية (٦).

وإزاء هذا التطور الذي حدث من جانب العراق أثناء وجود الأمين العام للجامعة العربية في لبنان لحضور اجتماعات لجنة خبراء فلسطين، سافر الأمين العام في الأول من يوليو (تموز) إلى بغداد ومعه الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد حيث تباحث الأمين العام مع رئيس الحكومة العراقية ووزير خارجيتها من أجل الحفاظ على التضامن العربي، وفي الرابع من يوليو (تموز) غادر الأمين العام بغداد إلى الكويت حيث اجتمع وتباحث مع أمير الكويت، وفي الخامس من يوليو (تموز) وصل إلى الطائف بالمملكة العربية السعودية، والتقى بالملك سعود وتباحث معه في القصر الملكي (٧).

وطلبت الكويت من بريطانيا إنزال قوات بريطانية إلى أراضيها طبقًا للاتفاق بين الطرفين في ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١م، كما وصلت إلى الكويت قوات سعودية لمؤازرة القوات الكويتية للدفاع عن استقلال البلاد، كما طلبت الكويت من مجلس الأمن أن يعقد اجتماعًا عاجلًا لبحث الأزمة التي تهدد استقلالها، وفي المقابل قدم العراق إلى المجلس شكوى ضد بريطانيا على أساس أن نزول قواتها في الكويت يهدد أمن العراق ويعرض سلامته للخطر.

وقد عقد مجلس الأمن أربع جلسات بين الثاني والسابع من يوليو (تموز) ١٩٦١م، وأعلن مندوب الجمهورية العربية المتحدة أنه لما كان هذا الخلاف بين دولتين عربيتين فإنه يجب أن يسوى داخل نطاق جامعة الدول العربية، وقال إنه يؤكد استقلال الكويت على أساس تقرير الشعوب لمصيرها، وعلى أساس انسحاب القوات البريطانية.

ولم يستطع مجلس الأمن اتخاذ قرار لفشل المشروع البريطاني بسبب الفيتو السوفيتي ومشروع الجمهورية العربية المتحدة لعدم حصوله على الأصوات اللازمة، وبذلك تركت الأزمة تتولاها جامعة الدول العربية، وتتحمل مسئولية حلها(٨).

مجلس الجامعة العربية يبحث طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية مساء يوم الأربعاء ١٢ يوليو (تموز) ١٩٦١م، واستمر اجتماعه أكثر من أربع ساعات وتم استئنافه صباح اليوم التالي، وذكرت كافة التقارير الصحفية أن حسونة افتتح الاجتماع بحديث موجز وصف فيه اتصالاته في بغداد والكويت والطائف، وبعد ذلك قرأ الأمين العام المساعد (سيد نوفل) مذكرة من الحكومة الكويتية تعرض فيها شروطها لمطالبتها بجلاء القوات البريطانية عن الكويت، وكانت الشروط إما أن يسحب عبدالكريم قاسم تصريحاته القائلة بأن الكويت جزء من العراق، أو أن ترسل الدول العربية قوات إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، وهذا يمكن أن يكون ضمانًا كافيًا

لاستقلال وسيادة الكويت، وذلك في نظر حكومة الكويت لكي تطلب الانسحاب الفوري للقوات البريطانية.

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد حسن الزيات نيابة عن الجمهورية العربية المتحدة، وقال : إن الجمهورية العربية المتحدة علمت أن هناك تحركات غير عادية للقوات الإسرائيلية بالقرب من حدود الإقليم الشمالي السوري، وأن استعدادات عسكرية إسرائيلية تجرى من أجل شن عمليات محدودة ضد جيرانها، وأن الجمهورية العربية المتحدة تتخذ الاستعدادات الضرورية لمواجهة هذا الخطر الصهيوني.

وقال : إن الصهيونية لم تكن تعمل مستقلة عن الاستعمار (الإمبريالية) ولكنها فقط كانت تعمل بإذن منه وبمعونة منه، ولذلك فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تربط كل تحرك للقوات الأجنبية بالاحتمالات القائمة في المنطقة، وكان هذا سببًا آخر لرفض أي احتلال أجنبي لأي جزء من العالم العربي، . وقد شجبت الجمهورية العربية المتحدة حكومةً وشعبًا في يوم الأحد ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦١م فكرة أن يقوم أي عضو في جامعة الدول العربية بمحاولة الاستيلاء على أي بلد عربي مهما كان صغيرًا بدون أن يكون لهذا الشعب الاختيار الحر للاتحاد أو للتعاون، وقد شجبت حكومة الجمهورية العربية المتحدة ذلك ليس فقط من حيث المبدأ، ولكن لأنه أدى إلى إنزال قوات بريطانية في الكويت. وقد تعلمت الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٨٨٢م أن نزول قوات بريطانية شيء، بينما جلاؤها شيء آخر، وبعد ذلك ذكر الدكتور الزيات البيانات البريطانية بأن القوات البريطانية سوف تنسحب بمجرد أن يطلب حاكم الكويت ذلك، كما ذكر تأكيد حاكم الكويت - وذلك من خلال الوفد الكويتي- بأنه مستعد لكي يطلب الجلاء الفوري للقوات البريطانية لو أن واحدًا من الحلين المقترحين نفذ فورًا، وترى الجمهورية العربية المتحدة أن الاختيار الأول يعتمد على رغبة وإرادة رئيس وزراء العراق وحده، ولذلك فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أعلنت استعدادها الكامل والمخلص وموافقتها على إرسال قوات عربية إلى الكويت طبقًا

للطلب الكويتي، طالما أن ذلك سوف يؤدي إلى إبعاد القوات البريطانية عن المنطقة، ويجب أن يوافق على هذا الحل كل مسئول تقوم سياسته على استبعاد القوات الأجنبية عن العالم العربي، وقال: إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة كانت على استعداد للتوصل إلى اتفاق مع حكومة الكويت، ومع كل المعنيين في الجامعة العربية وفي الأمانة العامة حول طبيعة وطابع وهوية تكوين القوات المقصودة، ونظرًا للأحوال المذكورة في بداية هذا الحديث فإن تلك الأقطار العربية المجاورة لإسرائيل ربما كانت ترى أنه من الأفضل ترك قواتها حيث هي، وربما كانت الأقطار العربية الأخرى غير المجاورة لإسرائيل مستعدة لأن تأخذ على عاتقها مسئولية إنشاء هذه القوة بالتعاون الودي مع الجمهورية العربية المتحدة، وكان المندوب الأردني قد أعلن أن حكومته لديها معلومات بأن إسرائيل قد بدأت في تحويل مياه الأردن، وأنها كانت تحشد قوات لحماية هذه العملية.

وعندما اقترح المندوب السعودي أن يبحث المجلس فورًا مسألة عضوية الكويت في الجامعة العربية اعترض المندوب العراقي وكرر ادعاءات العراق في الكويت، وثار نقاش حاد وأرجأ الرئيس الجلسة مؤقتًا، وغادر العراقيون القاعة ولكنهم عادوا بعد قليل بعد مشاورات خاصة واستؤنف الاجتماع.

بعد ذلك سأل رئيس المجلس (وهو مندوب المغرب) سأل أعضاء المجلس عما إذا كانوا يرغبون في بحث مسألة عضوية الكويت في ذاتها أم فيما يتصل بالمذكرة الكويتية، وعبر الدكتور الزيات عن مساندة الجمهورية العربية المتحدة لعضوية الكويت، ولكنه فضل ربط المشكلة بمسألة إرسال قوات عربية إلى الكويت.

واقترح مندوب لبنان التأجيل أسبوعًا للتشاور، إلا أن كل المندوبين الآخرين باستثناء المندوب العراقي قالوا بأن قرارًا يجب أن يتخذ بشأن عضوية الكويت، وكان الرأي السائد أنه قد يكون من الممكن تأجيل بحث مسألة القوة العربية لمدة أسبوع من أجل السماح بالتشاور مع الحكومات. وبعد ذلك عبر المندوب اللبناني عن

استعداده الفوري لتأييد عضوية الكويت، وقال المندوب العراقي : إن لديه بيانًا مطولًا يريد أن يدلي به قبل إجراء التصويت واقترح التأجيل حتى الساعة الحادية عشرة، وقد وافق المجلس على ذلك (٩).

وبمجرد أن تسملت وزارة الخارجية البريطانية رسالة السفارة البريطانية في القاهرة رقم ٧١٣ في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٦١م أرسلت في نفس اليوم إلى ممثلها في الكويت رسالة سرية تطلب منه أن يتأكد من أن حاكم الكويت يفهم أنه على الرغم من أن بريطانيا لا ترغب في التورط في مسائل بين العرب وبعضهم البعض إلا أنها تعلق أهمية كبيرة على التشاور الوثيق معه في كل الشئون التي تؤثر على أمن الكويت بمقتضى اتفاقية ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١م وتود أن تكون لديها الفرصة لبحث أي مقترحات بالتفصيل حتى يمكنها أن تنصح الحاكم إذا كان يعتبر أن أمن الكويت أصبح مضمونا.

وكأنما أرادت الحكومة البريطانية أن تقلل من شأن مقترحات الجامعة العربية وأثرها على شيخ الكويت حتى يستمر في الاعتماد عليها هي وحدها دون الدول العربية، لذلك فقد أشارت في ختام رسالتها إلى الكويت بأن الضعف يبدو على المقترحات العربية (١٠).

وقد أشار السفير البريطاني في القاهرة في الوقت نفسه إلى أنه من المحتمل أن يكون اقتراح فكرة إحلال قوات عربية محل القوات البريطانية في الكويت قد تم بالتنسيق المسبق بين عبدالناصر والوفد الكويتي، وأنه يبدو من المحتمل من العبارات الأخيرة من خطاب الزيات أن الجمهورية العربية المتحدة قد قررت عدم مشاركة قواتها في هذه العملية (١١).

وعقدت ثلاث جلسات مطولة لمجلس جامعة الدول العربية : في الجلسة الأولى قرأ مندوب العراق برقية من بغداد تقترح التأجيل إلى أجل غير مسمى، وفي الاجتماعين الثاني والثالث بحث المجلس المشروع المغربي الذي تضمن هذه المبادئ

والذي قام مندوب المغرب بتعديله، ثم أدخل عليه تعديل تونسي بحيث أصبح المشروع النهائي على النحو التالي :

١- يجب أن تتعهد الكويت بأن تطلب انسحاب القوات البريطانية.

٢- يجب أن يتعهد العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت.

٣- يجب أن تتعهد الدول العربية بما يلي :

أ) الترحيب بالكويت عضوًا في جامعة الدول العربية.

ب) مساعدة الكويت على الانضمام إلى الأمم المتحدة.

ج) اتخاذ خطوات فعالة لحماية استقلال الكويت على أساس مذكرة الكويت التي رفعت إلى مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ يوليو(تموز) ١٩٦١م.

د) مساندة أية رغبة من جانب الكويت من أجل الوحدة أو الاتحاد الفيدرالي مع أقطار عربية أخرى طبقًا لميثاق جامعة الدول العربية.

وفي يوم ١٣ يوليو (تموز) ١٩٦١م تم التأجيل حتى يوم ٢٠ يوليو من السنة نفسها للتشاور بين مندوبي الدول الأعضاء وحكوماتهم، وقد صوتت كل الوفود على التأجيل باستثناء الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتين عارضتا التأجيل، أما اليمن فقد امتنع عن التصويت.

وفي المناقشة قبل التصويت أوضح مندوبو الدول التي كانت تؤيد التأجيل باستثناء العراق أن بلادهم اعترفت باستقلال الكويت وتؤيد دخوله إلى جامعة الدول العربية،ولكنهم مستعدون للموافقة على التأجيل إذا كان هذا سيكون لصالح العرب، أما المندوب العراقي فقد قرر معارضة حكومته الشديدة لعضوية الكويت، وعارض المندوب السعودي التأجيل على أساس أن التصويت الذي سيجرى يجب أن يكون على أساس عضوية الكويت، واستعرض مندوب الجمهورية العربية المتحدة الدكتور الزيات الأحداث التي أدت إلى اجتماع المجلس، وذكر أن البيانات

الرسمية للجمهورية العربية المتحدة والموقف الذي اتخذه مندوبها في مجلس الأمن يؤكد أن نزول القوات البريطانية في الكويت يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات خطيرة وأخطار متزايدة ؛ وأن حكومة الجمهورية العربية المتحدة مصممة على أن تجلو هذه القوات البريطانية فورًا، وأن حل هذه المشكلة قد صار مسئولية حيوية لكل العرب.

وكان المجلس قد تلقى تأكيدات من الحكومة الكويتية بأن انسحاب القوات البريطانية سوف يتم طلبه إذا تم اتخاذ واحد من الحلين المعروضين، وأنه إذا تخلت الجامعة العربية عن مسئولياتها الآن فإن ذلك سوف يكون انتحارًا، وأن الهدف الرئيسي هو إخراج القوات البريطانية من المنطقة، وإذا قررت جامعة الدول العربية إنشاء قوة عربية فإن ذلك سوف يكون قرارًا جديرًا بهيئة تفهم مسئولياتها وتنفذها، وأنه إذا انفض المجلس - مجلس جامعة الدول العربية- دون قرار فإنها- أي الجامعة العربية- في الحقيقة تكون قد قررت مساندة وجود القوات البريطانية (١٢).

وأخيرًا قرر مجلس جامعة الدول العربية تأجيل هذه الجلسة حتى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٦١م وذلك من أجل مساعدة مندوبي الدول على التشاور مع حكوماتهم على الخطة التي يتخذونها.

وعلى الرغم من تأجيل اتخاذ قرار في جامعة الدول العربية بشأن إرسال قوة عربية تحل محل القوات البريطانية، فقد أخذ المسئولون البريطانيون يفكرون في كيفية مواجهة أي قرار يصدر عن الجامعة العربية، لذلك فقد رتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (ريتشموند) لكي يلتقي بحاكم الكويت ليستفسر منه عن التقدم الذي أحرزه الوفد الكويتي في القاهرة وغيرها من العواصم العربية الأخرى، ليحاول أن يستخلص منه موقفه المحتمل من الحلول العربية المتوقعة، وعبر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت عن شعوره بالثقة في أن حاكم الكويت سوف يستشير بريطانيا إذا تمت الموافقة على أي حل عربي، ومع ذلك فإنه يرى أنه لا شك في أنه سوف تكون هناك بعض الآراء في المجلس

الكويتي تأييدًا لقبول حل لا يحقق آمال بريطانيا ، ولا تستطيع بريطانيا في رأي الوكيل السياسي أن تستبعد ضرورة تقبل هذا الحل، ولذلك فإنه سيحاول أن يعطي حاكم الكويت الانطباع بأن بريطانيا تثق فيه ، وأنها يحتمل أن تعارض أي حل عربي أيًا كان (١٣).

وقد أرسل الملك حسين تعليمات إلى مندوب الأردن لدى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي كانت ستجتمع يوم ٢٠ يوليو (تموز)، وقد ركزت هذه التعليمات في المقام الأول على ضرورة الحصول على تصريح أو إعلان من الوفد العراقي ينفي فيه استخدام القوة ، وبعد ذلك يحاول مندوب الأردن أن يسعى من أجل قبول الكويت في جامعة الدول العربية في ظل ضمانات مناسبة لاستقلال الكويت، كما أكد رئيس وزراء الأردن للسفير البريطاني في عمان أن سياسة الأردن هي مساندة قبول الكويت في جامعة الدول العربية (١٤).

وعقب اجتماع اللجنة السياسية انسحب الوفد العراقي وقدم قرارًا يطلب فيه :

١ - إلغاء الاتفاق بين بريطانيا وحاكم الكويت والذي أبرم بتاريخ ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١م.

٢ - انسحاب القوات البريطانية.

٣ - تحرير المشيخات العربية من الاستعمار.

٤ - تأجيل بحث عضوية الكويت في الجامعة العربية.

وعلى ذلك اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بدون وفد العراق في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٦١م، واتخذ القرار الذي قدمه الوفد السعودي، وتمت الموافقة عليه بالإجماع وهو:

أولا : أ) يجب أن تتعهد حكومة الكويت بأن تطلب انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية في أقرب فرصة ممكنة.

ب) يجب أن تتعهد حكومة العراق بعدم استخدام القوة من أجل ضم الكويت إلى العراق.

ج) تساند جامعة الدول العربية أي رغبة تعبر عنها الكويت من أجل الانضمام أو الاتحاد مع أي دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية طبقًا لميثاق الجامعة.

ثانيا: أ) ترحب الدول العربية بدولة الكويت عضوًا في جامعة الدول العربية.

ب) سوف تقدم الدول العربية العون لدولة الكويت من أجل الانضمام إلى الأمم المتحدة.

ثالثا: تتعهد الدول العربية بأن تقدم معونة عملية للحفاظ على استقلال الكويت طبقًا لطلبها، وتعهد الجامعة العربية إلى الأمين العام بمهمة اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل التنفيذ السريع لهذا القرار.

وطبقًا لما نشرته جريدة الأهرام المصرية على أنه مقتطفات من أخبار الجلسة السرية للجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية يوم ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٦١م فإن مندوب الجمهورية العربية المتحدة تحدث أولًا بعد الملاحظات الافتتاحية من جانب رئيس الجلسة، موضحًا أن الهدف الرئيسي للجمهورية العربية المتحدة هو جلاء القوات البريطانية من الكويت يتبعه ضمان أمن الحكومة والشعب الكويتي بإرسال قوة عربية بناءً على طلب الكويت. واستفسر المندوب العراقي عما إذا كان ذلك يعني أن قوات عربية سوف تواجه قوات عراقية على الرغم من أن العراق قد شرح كثيرًا أنه لن يلجأ إلى القوة لتحقيق ادعاءاته، وكرر وفد الجمهورية العربية المتحدة أنه يهتم فقط بتوفير الأمن للكويت حتى تستطيع أن تتخلص من القوات البريطانية.

وبعد ذلك قرأ مندوب العراق وعلى مدى ساعة ونصف الساعة مذكرة تناولت تفاصيل الادعاء العراقي في الكويت رغم أنه لم يعرض أية وثائق تساند الادعاء.

وبعد ذلك اقترح رئيس الجلسة التصويت على الاقتراح المغربي، وعندئذ طلب المندوب السعودي الإذن بتوزيع مشروع جديد، وسمح له بذلك، وعندما اقترح رئيس الجلسة قراءة المشروع السعودي اعترض المندوب العراقي، وقدم مشروعًا آخر (ورد ذكره في الفقرة ٢ من البرقية رقم ٧٤٧ من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية)، وبعد مناقشة قصيرة رفض المندوبون بحث المشروع العراقي، وبعدها دعى مندوب الكويت عبدالعزيز حسين لكي يأخذ مكانه في الاجتماع وتبودلت أحاديث قصيرة بالترحيب والشكر.

وقد تردد أن الأمين العام لجامعة الدول العربية قد ذكر لمندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط أنه سوف يبدأ على الفور بعمل اتصالات مع الحكومات العربية والجامعة العربية خاصة والسلطات العسكرية في الجامعة العربية بشأن تشكيل قوة عربية يمكن إرسالها إلى الكويت للحلول محل القوات البريطانية هناك [(١٥)].

موقف الحكومة العراقية من قرار مجلس جامعة الدول العربية

لقد تحدث متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية العراقية وأدلى ببيان إلى وكالات الأنباء بشأن القرار الذي أقرته أغلبية دول مجلس جامعة الدول العربية حول قبول إمارة الكويت في عضوية الجامعة فقال : إن قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي وافقت عليه الأغلبية بقبول إمارة الكويت في عضوية الجامعة العربية، يمثل تحديًا صارخًا لميثاق الجامعة، وإن إجماع الرأي على ما تم الاتفاق عليه في تفسير وتنفيذ شروط قبول الأعضاء يتطلب الإجماع في هذا الشأن، وهذا الرأي تطلبته بالتأكيد طبيعة جامعة الدول العربية وطبيعة العلاقات الوثيقة للغاية التي يفترض أن تكون قائمة بين الدول الأعضاء فيها، وليس من الأمور العملية ولا المنطقية أن يقبل في عضوية جامعة الدول العربية عضو لا يوافق عليه كل الأعضاء ولا يعترف بعض الأعضاء بكيانه الدولي، وليس هناك تأكد من سلامة اتجاهاته السياسية، وهذا يثير الكثير من المشاكل.

ويواصل المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية قائلًا : ولا شك في أن تحدي الدول الأعضاء لميثاق جامعة الدول العربية أمر بالغ الخطورة حيث إنه يؤدي إلى إضعاف الجامعة ذاتها، لأنه من الواضح أنه يظهر أعضاءها غير متمسكين بالمبادئ التي وافقوا على احترامها والعمل بمقتضاها، وهذه الطريقة غير الطبيعية التي عالج بها مجلس جامعة الدول العربية مشكلة الكويت قد تلقي الضوء بوضوح على المصالح الأنانية لبعض الأقطار العربية التي استخدمت هذه المصالح ليس لدعم مبادئ الميثاق بتبني قرار دولي خطير للغاية يتعارض مع التضامن والعمل المشترك حسبما أملاه واقع الأمة العربية لمواجهة الاستعمار في أجزاء عديدة من الوطن العربي، كما أوضح القرار أن هذه الأقطار قد وقعت فريسة لخديعة الاستعمار وخططه، ولا نعتقد أن هناك من لا يوافق على أن الاتفاق الذي وقع بين شيخ الكويت وبريطانيا قد أبقى الكويت تحت السيطرة البريطانية الدائمة، ولا شك في أنه يتعارض مع الاستقلال لأنه حول الكويت إلى قاعدة عسكرية بريطانية سوف تستخدم إلى الأبد لممارسة الضغط على الأقطار العربية وتهديدها، ولذلك فإن قبول الكويت في الجامعة العربية سوف يسهل تغلغل النفوذ البريطاني في اجتماعات الجامعة، ومسألة الكويت جزء من مشروع استعماري واسع المدى يهدف إلى إبقاء السيطرة البريطانية على منطقة الخليج العربي والجنوب العربي من خلال خلق كيانات مهلهلة تحتوي على أنظمة فاسدة.

ويواصل المتحدث العراقي : إن نجاح بريطانيا في هذه الخطوة الأولى من خطتها الاستعمارية سوف يؤدي إلى إدخال توابع في عضوية الجامعة العربية في المستقبل القريب، تعتمد على بريطانيا في الحفاظ على كيانها ومستقبلها مرتبط إلى الأبد ببريطانيا، إن حكومة الجمهورية العراقية قد لفتت في كثير من الأحيان نظر الرأي العام العربي والحكومات العربية إلى ذلك.

ويقول: ولهذه الأسباب جميعًا فإن حكومة الجمهورية العراقية تعتبر أن القرار بقبول الكويت في الجامعة العربية غير شرعي، وتعلن أن القرار لن يكون له تأثير بالمرة على إيمان العراق بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وإن العراق

سوف يحاول بكل الوسائل الشرعية التي تحت تصرفه من أجل استرداد الكويت، وأيضًا من أجل إفشال المؤامرة الاستعمارية التي تهدف إلى جعل الكويت قاعدة عسكرية تهدد أمن العراق والأمة العربية وأقطار الشرق الأوسط.

إن جمهورية العراق التي تهتم دائمًا بكيان جامعة الدول العربية، وتعمل من أجل دعمها قد تألمت بدرجة كبيرة وهي ترى بعض أعضاء الجامعة يعملون ضد مصلحة الجامعة، ولذلك فإن العراق يعتبر هؤلاء الأعضاء مسئولين أمام الله وأمام التاريخ عن العمل لإضعاف كيان الجامعة، وتفكيك الصف العربي " (١٦).

كما نشرت صحيفة الزمان العراقية بتاريخ ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٦١م أن الحكومة العراقية سوف تصدر قريبًا بيانًا يحدد موقفها إزاء الجامعة العربية، ويقول التقرير نفسه إن العراق لن يلتزم من الآن فصاعدًا بقرارات الجامعة العربية التي خرقت ميثاقها بقبول الكويت في عضويتها (١٧).

الوفد العراقي إلى الاجتماعات الأخيرة للجامعة كان يرأسه الدكتور عبدالحسين القطيفي إلى جانب سامي الصقار المدير العام للإدارة العربية بوزارة الخارجية العراقية وأنيس زكي حسن الملحق بوزارة الخارجية العراقية، وبعد عودة الدكتور عبدالحسين القطيفي إلى بغداد أدلى بحديث في مطار بغداد عما جرى في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، فاتهم اللجنة السياسية بالجامعة بالتغاضي الخطير عن ميثاق الجامعة العربية، وقال إن تحدي الميثاق في الاجتماعات كان مزدوجًا لأنه على الرغم من أن ممثل الدول الأعضاء في اللجنة السياسية تغاضوا عن مبدأ الإجماع المطلوب لقبول عضوية دول تسعى لدخول جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من أنه ما من مندوب من المندوبين في اللجنة السياسية انتبه لسلامة مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات المتصلة بالعضوية، فإن اللجنة السياسية أهملت عمدًا (وعن قصد) مبدأ الإجماع، وصوتت بالأغلبية لقبول الكويت في الجامعة العربية، وأضاف القطيفي إن هذا هو أول تحد للميثاق، وبعد انسحاب الوفد العراقي من اجتماع اللجنة السياسية احتجاجًا على هذا التحدي فإن اللجنة السياسية قررت

الدعوة إلى اجتماع عاجل فوري لمجلس جامعة الدول العربية بدون دعوة الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس.

وأضاف رئيس الوفد العراقي بأن العراق يعارض قبول الكويت لأنها ليست دولة مستقلة كما أنها جزء من الجمهورية العراقية، وقد سأل أحد مندوبي وكالات الأنباء الدكتور القطيفي عما إذا كان ذلك قد يؤدي إلى قبول المشيخات التي تحت النفوذ الاستعماري البريطاني في عضوية جامعة الدول العربية فقال : إن قبول الكويت في الجامعة العربية يهدف إلى إضفاء صبغة من الشرعية على وثيقة الاستقلال المزيف التي منحتها بريطانيا لشيخ الكويت بهدف الحفاظ على النفوذ البريطاني والاستغلال البريطاني ليس فقط في الكويت ولكن في كل المحميات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للنفوذ البريطاني في الجامعة العربية، وأضاف الدكتور القطيفي بأنه في حالة ثبوت نجاح هذه المحاولة فإن البريطانيين سوف يطبقون الأسلوب نفسه على المحميات والمشيخات الأخرى، وإذا استمرت الجامعة العربية في الخضوع لتلك السياسة البريطانية الجديدة، ولا تصحح خطأها بقبولها الكويت، فإن المحميات والمشيخات والسلطنات التي تحت النفوذ البريطاني سوف تنقل النفوذ البريطاني إلى قلب جامعة الدول العربية.

وعندما سئل القطيفي عما إذا كانت هناك فكرة لإرسال قوات عربية إلى الكويت، رد القطيفي بأن فكرة إرسال قوات عربية إلى الكويت للحلول محل القوات البريطانية قد ترددت في الجامعة، وإذا صحت هذه الفكرة فإن العراق يعتبرها تعريبًا للاحتلال البريطاني أي احتلالًا بريطانيًا في ثوب عربي، وأشار القطيفي في ختام بيانه إلى الاقتراح العراقي الذي قدمه للجنة السياسية قائلًا: إن الوفد العراقي قد شرح للجنة السياسية الوسيلة التي يرى العراق وجوب اتباعها في معالجة الموضوع وهي :

١ - ضرورة انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

٢ - ضرورة إلغاء اتفاق ١٩ يونيو ١٩٦١م بين بريطانيا وشيخ الكويت، وهو الاتفاق الذي يسمح للقوات البريطانية بالعودة للكويت في أي وقت.

٣ - ضرورة وضع خطة عربية موحدة لمحاربة الاستعمار وتحرير المناطق المحتلة من شبه الجزيرة العربية.

٤ - ضرورة تأجيل الموضوع لحين اجتماع وزراء الخارجية العرب المحدد له شهر سبتمبر (أيلول) في المغرب بشأن جلاء القوات البريطانية وإلغاء الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت [١٨].

وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من قنصلها في الكويت أن يتعرف على وجهة نظر حاكم الكويت حول قرار جامعة الدول العربية أثناء لقائه به، وما إذا كان حاكم الكويت سيقبل قرار تشكيل قوة للجامعة العربية بأي شكل؟ (أي هل سيقترح حاكم الكويت أن تشكل هذه القوة العربية بشكل معين؟) كما طلبت الحكومة البريطانية من قنصلها العام في الكويت أن يستفسر من حاكم الكويت عما إذا كانت القوة العربية التابعة لجامعة الدول العربية ستوضع تحت الإشراف السياسي لحاكم الكويت؟ [١٩].

خطاب أمير الكويت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

أعلنت وكالة الأنباء العربية من القدس في ٢٩ يوليو ١٩٦١م أن الدكتور سيد نوفل أبلغ وكالة الأنباء العربية أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد تلقت رسالة من الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت يعلن فيه استعداده التام لتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الأخير، وأضاف حاكم الكويت للوكالة أن مندوب حاكم الكويت الذي حمل هذه الرسالة موجود الآن في القاهرة في انتظار عودة عبدالخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية من تونس لكي يسلمه الرسالة.

كما ذكر الدكتور نوفل أن خطة متكاملة قد تم وضعها لإرسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، كما أن الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية قد وضعت مشاريع اتفاقيات في هذا الشأن سوف تبرم بين حاكم الكويت والجامعة، وهذه الاتفاقيات سوف تبحث من جانب مندوب حاكم الكويت وحسونة، وأضاف نوفل أنه بعد بحث مشاريع هذه الاتفاقيات سوف تتخذ خطوات تنفيذية لإرسال قوات عربية يسهم فيها كل أعضاء الجامعة العربية بطريقة أو بأخرى سواء بمعدات حربية أو بمساعدة فنية وإدارية، وأوضح الدكتور نوفل أن القوات العربية سوف تجند من خمس دول ولكنه رفض تحديد هذه الدول.

وأذاعت وكالة الأنباء العربية بيانًا أصدره عبدالعزيز حسين مندوب الكويت في جامعة الدول العربية، قال فيه : إنه سوف يقترح أن تتجمع القوات العربية جنوب السويس، ثم تبحر من هناك إلى الكويت، وقال : إن هذا قد يستغرق ثمانية أيام، وأنه يتوقع أن الدول العربية التي سوف تسهم في هذه القوات باستثناء تونس المشغولة حاليًا بأزمة بنزرت، وأن مراكش والسودان سوف يسهمان في هذه القوات إذا وجدا طريقة للتغلب على صعوبة النقل. وردًا على سؤال عما إذا كانت بريطانيا سوف تطلب منها المساعدة في نقل القوات العربية جوًا أوضح أن العرب يفضلون العمل مستقلين بدون مثل هذا التعقيد. وعبر عن الأمل في أن ترتيبات سوف تتخذ من أجل نقل القوات العربية بطرق غير الطريق الجوي، وعندما سئل عن فعالية هذه القوات قال عبدالعزيز حسين : " لا نستطيع أن نتنبأ بذلك في هذه المرحلة " وأضاف " إننا نعتقد أنها سوف تكون قوات رمزية أكثر من أي شيء آخر، وإننا في الحقيقة نأمل أن عبدالكريم قاسم لن يهاجم القوات العربية المكونة من جنود عشرة جيوش عربية "، وقال : " إن مجرد وصول قوة رمزية صغيرة سوف يكون كافيًا لطمأنة الشعب الكويتي وضمان حماية استقلال الكويت ".

وأعلن عبدالعزيز حسين أن الدول العربية التي زارها مؤخرًا قد عبرت عن احترامها للاتفاقية المبرمة بين الكويت وبريطانيا في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦١م، وقال إن الكويتيين لا يزالون قلقين إلى حد ما نظرًا للوضع الحالي، وأضاف إننا نعتقد أن الكويت يجب أن تحصل على ضمان لاستقلالها لأنه إذا كان عبدالكريم قاسم رجلًا عاقلًا فإن المرء يستطيع أن يعرف الخطوة التالية، ولكن الموقف كما

هو حاليًا لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالمستقبل. وقال عبدالعزيز حسين : إن الجامعة العربية قد عالجت المشكلة الكويتية بأفضل طريقة بعد أن قررت أن تجد حلًا لهذه المشكلة، والفشل سيكون ضارًا بالجامعة العربية، وأضاف : إن القوات البريطانية سوف يطلب منها الانسحاب فورًا من الكويت عندما تصل القوات العربية، ولكن القوات البريطانية لن يطلب منها الانسحاب قبل ذلك لأن الكويت لا تريد أن يكون هناك فراغ في البلاد، وقال عبدالعزيز حسين : إنه سيبقى في القاهرة لمدة يومين أو ثلاثة أيام يقابل خلالها الأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة، وأنه سوف يعود إلى الكويت بصحبة وفد من الجامعة العربية [٢٠].

بعد قرار جامعة الدول العربية لتشكيل قوة تابعة للجامعة لكي تحل محل القوات البريطانية في الكويت، عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعات مع الأمين العام المساعد للشئون العسكرية اللواء علي علي عامر وغيره من الأشخاص المعنيين من أجل تكوين الآليات الضرورية لتنفيذ قرار جامعة الدول العربية لتكوين قوة عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت، كما أرسل حسونة برقيات إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة تتضمن نص قرار جامعة الدول العربية بتشكيل هذه القوة العسكرية، كما وضعت اللجنة العسكرية الدائمة قرارًا بشأن تشكيل قيادة و قوات أمن الجامعة العربية، واقترحت الأمانة العسكرية أن تقوم اللجنة العسكرية الدائمة برئاسة الفريق أحمد حليم إمام مع وفد من الأمانة العامة برئاسة الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد للشئون السياسية بزيارة المملكة العربية السعودية والكويت لاستكمال التفصيلات اللازمة، وانتهت البعثة إلى الاتفاق مع الحكومة الكويتية على النواحي العسكرية والسياسية والمالية.

في ١٢ أغسطس (آب) ١٩٦١م سافر الأمين العام إلى الكويت حيث وقع مع أمير دولة الكويت الاتفاق الخاص بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وفي اليوم نفسه طلب أمير الكويت من بريطانيا سحب قواتها من أراضي الكويت وردت الحكومة البريطانية بعد ذلك بالموافقة [٦٧].

واستمرارًا لموقف العراق من قرار مجلس جامعة الدول العربية أذاع راديو بغداد في ١٣ أغسطس ١٩٦١م فحوى مذكرة أرسلتها وزارة الخارجية العراقية في ١٠ أغسطس إلى كل ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة العربية في بغداد وقد أوضحت المذكرة النقاط التالية:

١ - إن قرار جامعة الدول العربية في ٢٠ يوليو (تموز) بشأن عضوية الكويت كان ضد الميثاق حيث إن الكويت ليست دولة وليست حرة.

٢ - إن قرار جامعة الدول العربية لم يكن بالإجماع، وقد تم الاجتماع بشكل غير نظامي، ولم يكن العراق ممثلًا فيه.

٣ - إن فرض التزامات على العراق لا يمكن أن تفرض بدون موافقة العراق.

٤ - إن القرار لم يكن متفقًا مع المصالح العليا للشعب العربي، وحول النضال من نضال بين العربي والاستعمار إلى نضال بين العرب وبعضهم البعض مِمَّا أدى إلى انقسام في الصف العربي.

وبعد ذلك طلبت المذكرة من الدول العربية إنقاذ الجامعة العربية من مستقبلها المؤلم وذلك بواسطة :

١ - إلغاء قرار الجامعة العربية الصادر في ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٦١م.

٢ - الترابط لضمان إلغاء معاهدة ١٩ يونيو ١٩٦١م بين بريطانيا والكويت.

٣ - أن يعهد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى أولئك الذين يشهد لهم بالحرص على مصالح العرب.

وفي ختام المذكرة جاء أن الحكومة العراقية وجدت أنه من الصعب أن تقوم بالدور الذي تريده في الجامعة العربية، وأكدت تقدير العراق العظيم للمصالح العليا للدول العربية، واستعدادها للعمل بهمة وتقديم التضحيات في القضية [٢١].

وقد أرسلت السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن نص بيان المذكرة المؤرخة في ١٠ أغسطس، التي أرسلتها الحكومة العراقية إلى ممثلي الدول العربية في بغداد [٢٢].

الكويت ترد على ادعاءات العراق

بعد أن أصدرت الكويت نشرة بعنوان (حقيقة الأزمة) أصدرت نشرة أخرى باللغة العربية بعنوان (الكويت في الجامعة العربية)، تؤكد فيها سلامة تصرف الكويت إزاء جامعة الدول العربية وقضية الوحدة العربية خلال هذه الفترة الحافلة بالأحداث وتمتدح فيها بشدة الدول الأعضاء، باستثناء العراق، للمساندة التي قدموها لمبدأ استقلال الكويت. وبقية النشرة تتضمن نص قرار الجامعة العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م بقبول الكويت في الجامعة والوثائق الرسمية والبيانات المتصلة بقبولها في ميثاق الجامعة العربية للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وكذلك النص الكامل للميثاق الذي تم الاتفاق عليه بين الدول السبع المؤسسة وذلك في عام ١٩٥٠م [٢٣].

وفي حديث بين السفير البريطاني في مصر (بيلي) ومحمود رياض مستشار عبدالناصر في الشئون الخارجية، الذي كان يمثل الجمهورية العربية المتحدة في اجتماع سابق لمجلس جامعة الدول العربية، وقد ذكر محمود رياض في حديثه مع السفير البريطاني أن الجامعة العربية لا تأمل في توفير قوة يمكن أن تكون رادعًا عسكريًا فعالًا، فمثلًا لن تضم الكتائب المصفحة، وأن قيمتها ستكون أساسًا كرادع سياسي للعدوان العراقي، ومن ناحيته كان محمود رياض يعتقد أن هذا هو كل ما يمكن أن يكون مطلوبًا.

بعد ذلك قال محمود رياض إنه لن يكون من الممكن للقوات العربية أن تنزل إلى أرض الكويت طالما أن القوات البريطانية موجودة هناك، (ولو أن السعوديين لهم وضع خاص حيث إنهم كانوا هناك منذ البداية حيث إن المملكة العربية السعودية أرسلت قوات لمساعدة الكويت قبل تدخل جامعة الدول العربية)،

واستنتج السفير البريطاني من محمود رياض أنه من المسلم به أن اتفاقية ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١م سوف تظل نافذة بعد وصول قوات جامعة الدول العربية، وأنها سوف تظل نافذة في حالة حدوث عدوان من جانب العراق، ولو أن السفير البريطاني لم يستطع الحصول على إيضاح لهذه النقطة ولكنه، اكتفى بالتعبير عن رضائه على هذا الافتراض.

علاوة على ذلك، فإن السفير البريطاني كان يعتقد أن حاكم الكويت في ذلك الوقت كان في وضع يستطيع فيه الإصرار على قبول جامعة الدول العربية لهذه الفكرة ومن ناحية أخرى فإن السفير البريطاني كان يستنتج من الموقف العام لمحمود رياض أن الجمهورية العربية المتحدة سوف تجد من الصعب قبول وجود بعثة عسكرية بريطانية في الوقت نفسه الذي تكون فيه قوات جامعة الدول العربية موجودة في الكويت، وأضاف رياض للسفير البريطاني أن عضوية الكويت في الأمم المتحدة سوف تكون ضمانًا إضافيًا لاستقلالها، ولو أنه يبدو من غير المحتمل أن تسمح روسيا بذلك طالما أن القوات البريطانية باقية في أراضي الكويت[٢٤].

تذكر الوثائق البريطانية أن عبدالخالق حسونة طلب أن يتم لقاء بين عضو عسكري من بعثة الجامعة العربية مع مندوب عسكري بريطاني في الكويت لتقديم معلومات عن المتطلبات العسكرية الفنية التي تحتاج إليها قوة الجامعة العربية، وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على اقتراح حسونة على أساس أن هذا الاجتماع سيكون في نطاق المباحثات التي سوف تجريها البعثة مع حاكم الكويت، وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة بأن المندوب العسكري البريطاني سيكون عضوًا في هيئة القيادة العامة لبريطانيا في الشرق الأوسط، وسوف يتجه إلى الكويت من عدن، وسوف تكون التعليمات الصادرة إليه على أساس أن يقتصر على احتياجات القوة العربية، ولن يدخل في أي مناقشات بشأن ما إذا كانت قوة عربية أصغر ستكون مقبولة كرادع سياسي كاف، أو بشأن خطط بريطانيا من أجل دعم الكويت في حالة الطوارئ في فترة ما بعد انسحاب القوات البريطانية[٢٥].

أبلغ رئيس وزراء الأردن القائم بالأعمال الأمريكي أن الحكومة الأردنية قد أبلغت جامعة الدول العربية بأن الأردن سوف تشارك في القوة العربية المشتركة والمقترحة بشرط أن ترسل كل الدول الأعضاء التي ساندت الاقتراح فصيلة صغيرة تتكون من ١٥٠ رجلًا، وأن رئيس الوزراء الأردني كان يعتقد أن هذا الشرط لن ينفذ[٢٦].

كان عبدالعزيز حسين يعتبر أن زيادة الجيش الكويتي بحيث يصبح قوة قادرة أمر تقرر فعلًا، كما أن عبدالعزيز حسين تقبل الحاجة لمعونة بريطانية في التدريب وكان يعتقد أن وجود هيئة استشارية بريطانية لن يتسبب في صدام مع جامعة الدول العربية، كما أنه لم يكن يعتقد أن الجامعة سوف تثير مسألة استمرار تعهد بريطانيا بمقتضى الفقرة (د) من اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م، وقد ذكر عبدالعزيز حسين للقنصل البريطاني في الكويت بأن جامعة الدول العربية استفسرت منه رسميًا عن المدة التي ستكون فيها القوة العربية مطلوبة في الكويت، وقد رد عبدالعزيز حسين بأنه حتى يشعر الكويتيون بالأمن ويكون جيش الكويت قد تدعم وربما يستغرق ذلك شهورًا قليلة وكان عبدالعزيز حسين يعتقد أن جامعة الدول العربية قد تميل إلى سحب قواتها قبل حرارة الصيف التالي[٢٧].

وقد أكد عبدالخالق حسونة للسفير البريطاني في القاهرة بأنه قد عين قائدًا سعوديا ونائبًا أردنيًا ورئيسًا سعوديًا للأركان، ويأمل في الحصول على القوة الكاملة وإرسالها إلى الكويت حتى ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦١م، ولو أن القائد العام ورئيس الأركان يمكنهما أن يذهبا قبل ذلك، وذكر حسونة أنه بعد مباحثات بين سيد نوفل والكويتيين والسلطات العسكرية في الجامعة العربية تقرر أن كل تفاصيل وصول القوات العربية يجب أن تبلغ بها بريطانيا من خلال الحكومة الكويتية، وأن كل اتصال بين القوات العربية والبريطانية يجب أن يكون من خلال الكويتيين مباشرةً[٢٨].

وقد وقع الأمين العام المساعد للشئون السياسية اتفاقًا مع وزراء خارجية كل من السودان والأردن والمملكة العربية السعودية بشأن القوات التي ستشارك بها الدول الأربع في قوة الجامعة العربية إلى الكويت.

وفي ٢١ أغسطس (آب) تلقى الأمين العام مذكرة من مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية مرفقًا بها ترجمة للمذكرة البريطانية المتضمنة موافقة بريطانيا على سحب قواتها من الكويت فور وصول القوات العربية إليها، وذلك ردًا على خطاب أمير الكويت في ١٢ أغسطس (آب) الذي سبق ذكره بشأن طلب سحب القوات البريطانية لإحلال قوات عربية مكانها [٢٩].

الهوامش

١- من الوكالة السياسية البريطانية في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (ريتشموند) في ٥ إبريل ١٩٦١م وبرقم ١٢١، ص ٢٥٨. **Burdett**: *Op. cit.* Vol., **10** (10.16)

٢- من الوكالة السياسية البريطانية في الدوحة إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية البريطانية برقم 1032/61G وتاريخ ٣ مايو ١٩٦١م. وثائق جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٣- الوثائق البريطانية : رسالة من القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية برقم ٦٧ وتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٦١م. ص ٢٦٠. **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **10** (10.16)

٤- رسالة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية ٥٥٣ وتاريخ ١٣ يوليو ١٩٦١م ، ص٢٦١ *Ibid.* (**10**.16)

٥- وثائق جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٦- وثائق جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام.

٧- وثائق جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام.

٨- وثائق جامعة الدول العربية – تقرير الأمين العام.

٩- من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧١٣ وتاريخ ١٣ يوليو ١٩٦١م بشأن الكويت. ص ٢٦- ٢٦٤. **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **10**(10.16)

١٠- من القاهرة (بيلي) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧١٤ وتاريخ ١٣ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٦٦- ٢٦٧. *Ibid.* (10.16)

١١- من القاهرة (بيلي) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧٢٦ وتاريخ ١٤ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٦٨- ٢٧٠. **Burdett**: *Op. cit.*, Vol. **10**(10.16)

١٢- من الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ٤٧٩ في ١٥ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٧٢. **Burdett: (10.16)** *Ibid.*

١٣- من السفير البريطاني في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٥٧٠ وتاريخ ١٧ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٧٤ *Ibid.*

١٤- من السفير البريطاني في القاهرة بيلي إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧٤٧ وتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٧٥- ٢٧٦. *Ibid.* **Burdett**: (10.16)

١٥- من بغداد سير همفري تريفلين إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ١٢ وتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٨١- ٢٨٣. *Ibid.* **Burdett**: (10.16)

١٦- من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٦١م. ص ٢٨٤- ٢٨٧. *Ibid.*(**10**.161). 084/100/61

١٧- من السفارة البريطانية في بغداد إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية في ٢٦ يوليو ١٩٦١م ورقم 1084/100/61. *Ibid.* **Burdett**: p. 284-287 (**10**.16)

١٨- من وزارة الخارجية البريطانية إلى الكويت برقم ٨٦٩ وتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٦١م. ص ٣٧٩- ٣٨٠.
(19.19)

١٩- **Burdett**, *Op. cit*. p. 288,289 (**10**.16) *Ibid.*

٢٠- وثائق الجامعة العربية – تقرير الأمين العام.

٢١- من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية ١٠٧٣ وتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٦١م.
Burdett: Vol. **10** p294 (10.16) *Ibid.*

٢٢- من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٣ وتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٦١م.
Ibid., p. 295-297

٢٣- مرفق بالرسالة 1074/61 من القنصلية البريطانية العامة في الكويت بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٦١م إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن سري ص ٢٩٩ والنص (نص النشرة الكويتية) من ص ٣٠١ إلى ٣٣١ باللغة العربية. *Ibid.* (**10**.16)

٢٤- من السفير البريطاني في القاهرة (بيلي) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧٦٨ وتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٦١م، ص ٣٨٢، ٣٨١. **Burdett**: *Op. cit.* Vol., **10**(10.19)

٢٥- من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في القاهرة برقم ١٠٦٠ وتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٦١م
Burdett: *Op. cit.* Vol. **10**(10.19) p 383 *Ibid.*

٢٦- من السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٦٢٢ وتاريخ ٣ أغسطس ١٩٦١م.
Ibid., p. 384

٢٧- من الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٥٤٤ وتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٦١م. *Ibid.*, p. 385 , 386

٢٨- من الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٨٦٩ وتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦١م *Ibid.* p. 395

٢٩- وثائق الجامعة العربية – تقرير الأمين العام.

الملاحق

التاريخ : ٦ محرم ١٣٨١هـ الموافق : ١٨ يونيو ١٩٦١م

سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية

القاهرة

تحية طيبة وبعد...

حيث إنه في يوم الاثنين السادس من شهر محرم ١٣٨١هـ، والموافق التاسع عشر من يونيو (حزيران) ١٩٦١م.

قد تم تبادل كتابين بين حضرة صاحب السمو الملكي أمير الكويت المعظم وبين السير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة.

وحيث إن الكتابين المذكورين يشكلان اتفاقية بين الحكومتين تعترف بسيادة واستقلال الكويت التامين.

يسرني أن أبلغكم بأن حكومة الكويت قد قررت الانضمام إلى جامعة الدول العربية تحدوها في ذلك الرغبة الصادقة للتعاون التام مع شقيقاتها الدول العربية لتحقيق أمانيها وآمالها وذلك وفق ميثاق جامعة الدول العربية.

ولذا فقد أمرني حضرة صاحب السمو أمير الكويت المعظم بأن أقدم هذا الطلب لانضمام الكويت لعضوية جامعة الدول العربية، وذلك بموجب المادة الأولى من ميثاق الجامعة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٥م، وأكون شاكرًا إذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة بإبلاغ طلب الكويت إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للنظر في الطلب المذكور بأقرب فرصة.

مع أطيب تحياتي وأجمل تمنياتي...

سكرتير حكومة الكويت

توقيع (بدر الملا)

السكرتارية

حكومة الكويت

ص.ب ٣٠ الإشارة س/٥/١٤٩٨

التليفون ٢٠٢٢ (بدالة)

البرقيات – السكرتارية

الكويت ٢٠ يونيو ١٩٦١م

الأمين العام لجامعة الدول العربية

القاهرة

التحية...

طبقًا على كتابي المؤرخ ١٩ يونيو ١٩٦١م أرسل إليكم رفق هذا صورة من كل من المتبادلتين بين حضرة صاحب السمو أمير الكويت المعظم وبين السير وليام لوس سياسي في الحليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام ودمتم.

المخلص

توقيع

سكرتير حكومة الكويت

ترجمة

الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م

يا صاحب السمو:

لي الشرف أن أشير إلى المباحثات التي جرت مؤخرًا بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبين دولة الكويت، وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم وحدها تتحمل جميع مسئوليات تسيير شئون الكويت الداخلية والخارجية.

فقد تم الوصول خلال هذه المحادثات إلى النتائج التالية:

أ – تلغى اتفاقية ٢٣ يناير ١٩٥٩م لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت.

ب– تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

ج– عندما يكون ذلك مناسبًا فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

د – لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلًا صحيحًا للنتائج التي تم الوصول إليها بين سموكم وسير جورج ميدلتن – فلي الشرف أن اقترح بناء على التعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشئون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها أنهما يشكلان معًا اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها بأخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م ملغاة من تاريخ هذا اليوم. لي الشرف يا صاحب السمو أن أكون خادمكم المطيع.

(المقيم السياسي لصاحبة الجلالة)

سفارة الجمهورية العراقية

القاهرة

الرقم ٢/٨/٨٧٧

التاريخ ٢٨/٦/١٨٦١م

تهدي سفارة الجمهورية العراقية في القاهرة أسمى تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتتشرف أن ترفق طيه نص البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية العراقية، والذي يلخص موقف الحكومة العراقية من الاتفاقية الأخيرة المعقودة بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت، وتود السفارة بهذه المناسبة أن تسترعي انتباه الأمانة العامة المحترمة بصورة خاصة إلى أن الاتفاقية المذكورة تتعارض بما لا يقبل الشك مع حقيقة أن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءًا لا يتجزأ من العراق.

تنتهز السفارة هذه الفرصة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها...

إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة...

الفصل الثالث

اهتمام الجامعة العربية ببترول الخليج

المقدمة

كانت أهمية الخليج العربي مقتصرة على اعتباره طريقًا مهمًا لربط أوربا بالشرق الأقصى، إلا أنه، مع بداية القرن الرابع عشر للهجرة (العشرين للميلاد) أصبحت له أهمية تكاد تفوق أهميته الأولى، وذلك عندما اكتشف النفط في جنوب فارس، وتأسست شركة النفط الأنجلوفارسية APOC التي كانت بريطانيا تمتلك أغلب أسهمها.

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى تقرير مبدأ الانتداب الذي أقر سياسة الباب المفتوح التي كانت من أسس سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك أتيح للشركات الأمريكية فرصة وضع قدم لها في الخليج العربي عندما أعيد توزيع أسهم شركة النفط التركية في عام ١٩٢٧م، فصار لشركتي ستاندارد أويل أوف نيوجرسي وسوكوني موبيل ٢٧,٧٥٪ من أسهم هذه الشركة على قدم المساواة مع الشركة الأنجلوفارسية وشركة شل الهولندية البريطانية والشركة الفرنسية للنفط.

وبدأت بريطانيا ترى في الوجود الأمريكي في الخليج منافسًا خطرًا على نفوذها، خصوصًا وقد حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) على امتياز النفط في البحرين، وتأسست شركة نفط البحرين (BAPCO) في عام ١٩٣٠م على أن تسجل في كندا.

وعندما أنشئت شركة الخليج الأمريكية في أكتوبر ١٩٢٧م، التي تنافست مع شركة النفط الأنجلوفارسية، تم الاتفاق بين الشركتين على اشتراكهما مناصفة في الحصول على امتياز نفط الكويت، وتم تأسيس الشركة المشتركة في عام ١٩٣٤م باسم شركة نفط الكويت (KOC).

وعندما أخفقت السياسة البريطانية في الحصول منفردة على امتيازات النفط في البحرين والكويت، قررت الانفراد بالامتيازات في قطر وإمارات الساحل ومسقط وعمان.

رغم خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منتصرة إلا أنها كانت منهكة ورغم ذلك اهتمت بدعم الاقتصاد البريطاني الضعيف بالسيطرة على أكبر قدر من حقول النفط التي لم تكن قد استغلت بعد في الخليج العربي، والحد من نشاط الشركات الأمريكية في هذا المجال، إلا أن الشركات البريطانية كانت هي الأخرى ضعيفة، ولا تستطيع الصمود أمام التيار الجارف للاستثمارات الأمريكية الذي اندفع نحو استغلال نفط الرصيف القاري لإمارات الخليج العربي، كما حصلت شركة غربي المحيط الهادي الأمريكية وشركة الزيت الأمريكية المستقلة في عام ١٩٤٩م على امتياز المنطقة المحايدة الواقعة بين المملكة العربية السعودية والكويت.

وإلى جانب هذه المنافسة الأمريكية لبريطانيا فقد واجهت الأخيرة عددًا من التحديات الجديدة في إمارات الخليج العربي، مثل ازدياد الوعي العربي بأهمية النفط، والتفكير في استخدامه لأهداف قومية، وظهور الدعوة إلى حق الشعوب في استغلال ثرواتها (إيران)، والدعوة إلى إعادة توزيع الأرباح بطريقة عادلة، خصوصًا مع ظهور الاهتمام الدولي بالموارد الطبيعية، وإصدار الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢م لقرارها الأول بشأن حق كل قطر في موارده الطبيعية، وذلك في مواجهة السياسات التعسفية التي كانت تتبعها شركات النفط نحو الأقطار المنتجة وعمالها الوطنيين.

عندما ظهرت إلى الوجود جامعة الدول العربية كان في مقدمة مهامها التفكير والسعي من أجل حفظ حق إمارات الخليج العربي في نفطها كما سيأتي في الصفحات التالية.

اهتمام الجامعة العربية ببترول الخليج

دوافع الجامعة العربية

إذا كانت جامعة الدول العربية قد اهتمت بمنطقة الخليج العربي ومشيخاته من أجل حصول هذه المشيخات على الاستقلال والتحرر من النفوذ الأجنبي (البريطاني) فقد اهتمت أيضًا بالمنطقة بسبب ما تنتجه هذه المنطقة من نفط، ويرجع هذا الاهتمام بالنفط الخليجي إلى دافعين: **الدافع الأول** إحكام تنفيذ خطة العالم العربي لمقاطعة إسرائيل، وبالتالي الحرص على عدم وصول بترول الخليج إلى هذه الدولة التي اغتصبت أرضًا عربية. **والدافع الثاني** هو جعل مشيخات الخليج المنتجة للنفط هي المستفيدة الأولى وليست الشركات أو الدول الأجنبية التي تبحث عن البترول، وتقوم بإنتاجه وتسويقه.

وقد أعلنت وكالة الأنباء العربية من القاهرة والإسكندرية أن عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية سوف يبلغ الدول العربية بالتوصيات التي اتخذتها اللجنة السياسية في اجتماعها الأخير وسوف يطلب منهم تنفيذها. وكان القرار بشأن منع إمدادات النفط عن إسرائيل، وأنه سوف ينفذ بدقة من جانب الدول العربية المنتجة للنفط (ويقصد بها دول الخليج العربي)، وكذلك الأقطار الإسلامية التي تنتج البترول، فإنه سوف يطلب منها هي الأخرى أن تنضم إلى الدول العربية في هذا الإجراء، وسوف تجري اتصالات مع إيران والبحرين لتحقيق هذا الهدف.

وكان القرار الذي أصدرته اللجنة السياسية، والذي أشارت إليه وكالة الأنباء العربية، ينص على أن اللجنة السياسية توصي كل الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات حظر نقل البترول إلى إسرائيل على أن تطبق هذه الإجراءات على شركات البترول وناقلات البترول مع إحكام السيطرة، بحيث يمكن ضمان عدم وصول أي نفط إلى إسرائيل بطريق مباشر أو غير مباشر بعد مغادرة الأراضي المنتجة للبترول ومن المرور في مياهها الإقليمية، ودعوة كل الشعوب العربية لزيادة التشدد في تنفيذ مقاطعة إسرائيل. وقد كلفت اللجنة السياسية الأمانة العامة للجامعة العربية للسعي

للحصول على مساندة الدول العربية غير الأعضاء (دول الخليج) والدول الأخرى الصديقة في تنفيذ حظر البترول، وبالإضافة إلى ذلك قررت اللجنة السياسية تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة مسألة البترول برمتها فيما يتصل بالمقاطعة والسياسة الدولية بوجه عام [(١)].

وترجع التوصيات التي اتخذتها اللجنة السياسية وأعلنتها تعبيرًا عن مساندة الجامعة العربية الكاملة لموقف مصر نحو قرار مجلس الأمن الذي أدان حظر مرور السفن التي تحمل موادًا إلى إسرائيل، وأعلنت اللجنة السياسية أن قرار مجلس الأمن يتعارض مع الحق في الدفاع عن الذات، وأن تدخله في السياسة الداخلية لدولة ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ولا يخدم السلام، وأعلنت اللجنة السياسية أن تغاضي إسرائيل بإصرار عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين العرب إلى ديارهم، واستمرار الهجرة اليهودية غير المحددة والتسلح على نطاق واسع يعتبر تهديدًا لأمن الشرق الأوسط، ولذلك فإن اللجنة السياسية تدعو الحكومات العربية لاتخاذ خطوات لحماية أمنها.

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد اتخذت القرار الثاني والذي ينص على أن الدول الأعضاء تؤكد الاستمرار في القيود المفروضة على الشركات والناقلات والسفن، وسوف تكثف الإجراءات لمنع وصول البترول لإسرائيل من الأراضي العربية أو عبر المياه الإقليمية العربية.

كما كلفت اللجنة السياسية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود لإقناع الدول العربية غير الأعضاء بمنع تدفق النفط إلى إسرائيل، ونظرًا لأهمية البترول في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعرب فسوف تكلف لجنة بإجراء دراسة مفصلة للموضوعات المتصلة بالنفط.

وكان محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر قد أبلغ في وقت سابق جامعة الدول العربية بقرار الحكومة المصرية بعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن مشيرًا إلى أن العديد من القرارات الأخرى كان يجب تنفيذها أولًا من جانب إسرائيل وهي

القرارات العديدة الخاصة بفلسطين. وقد أشار مراسل التايمز بالقاهرة إلى أن مصر تحظى بالمساندة الكاملة من الدول العربية في عدم الانصياع لقرار مجلس الأمن مما كان له أثره في الإصرار على الحيلولة دون استخدام أو تشغيل مصافي النفط في حيفا، وقد وضعت خطط لضمان ألا يذهب أي نفط في المستقبل عن طريق خطوط البترول الجديدة على طول ساحل البحر المتوسط إلى حيفا، وفي النية تكوين لجنة فرعية للنفط تابعة للجامعة العربية حسب قول الأمين العام للجامعة العربية لضمان ما إذا كان من الممكن عدم استخدام نفط دول الجامعة العربية يتعارض مع الأهداف السياسية العربية، وهذا ينذر في رأي مراسل التايمز بكثير من المتاعب لشركات النفط.

وفي رأي مراسل التايمز أيضًا أن قرار اللجنة السياسية كان أسهل القرارات التي اتخذتها وأقلها إثارة للجدل طوال فترة من الوقت، حيث لم يستغرق القرار أكثر من عشر دقائق لتقرير ما إذا كانت الدول العربية سوف تساند مصر.

وقد علق أحد أكثر الممثلين العرب اعتدالًا قائلًا : إن المسألة تتصل أساسًا بتأكيد أمرين : **أولهما** أن العرب لن يقبلوا أن يفرض عليهم مساعدة إسرائيل التي كانوا مقتنعين أنها عدوهم، **وثانيهما** أن الدول العربية سوف تحاول أن تضمن أن نفطها لن يتم تكريره بعد الآن في حيفا. وقد اهتمت المناقشة الرئيسية بالحصول على تعهدات من شركات النفط بأنها لن ترسل نفطًا إلى حيفا، وكانت شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو قد سبق لها وأعطت مثل هذا الوعد، وقد رؤي أن الاستمرار في السيطرة على شحنات النفط عبر قناة السويس ضروري لمنع البترول القادم من البحرين والكويت وربما من إيران إلى حيفا، ويستطرد مندوب التايمز قائلًا : إن هناك شعورًا كبيرًا بالمرارة نحو قرار مجلس الأمن الذي صدر بإيعاز من بريطانيا، مع أن الدول العربية تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تورطت في هذا القرار، وهناك اقتناع عام بأن القيود المفروضة على الملاحة في قناة السويس ليست

هي صلب الموضوع المهم في نظر الدول الراغبة في فتح مصافي النفط لمساعدة إسرائيل [٢].

بريطانيا ومحاولة الجامعة العربية منع نفط إمارات الخليج عن إسرائيل

يتضح هذا الموقف من رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم البريطاني في البحرين، حيث ذكرت وزارة الخارجية البريطانية بأنه استنادًا إلى دعوة الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة العربية للتعهد بمنع النفط عن إسرائيل، فإن الجامعة العربية قد توجه دعوات مباشرة إلى حكام الكويت والبحرين وقطر، وبذلك فإن تصرف الجامعة العربية يعتبر محاولة لكسب مساندة دول الخليج للقضية العربية في حصار إسرائيل، وترى وزارة الخارجية أنه بقدر معلوماتها فإن حكام الخليج كانوا في الماضي قليلي التأثر بسياسات الجامعة العربية، وأن ذلك يرجع إلى تمسك الشيوخ بنظام الحكم الأبوي (القبلي) وهو النظام الذي حمى دولهم من الآثار السيئة للسياسات القومية العربية ، ومع ذلك فإن سياسات الجامعة العربية الحالية تؤكد على وجود خلاف بين الدول العربية والحكومة البريطانية بطريقة تؤثر بشكل مباشر على دول الخليج العربي، وهذه الدول قد تجد من الصعب عليها أن تقف موقف عدم الاهتمام بالكامل، ولذلك فقد طلبت الخارجية البريطانية من المقيم في البحرين إبلاغها عن أي بادرة عن ردود أفعال قد تثيرها سياسة الجامعة العربية سواء من الحكام أو من الشعوب في دول الخليج بوجه عام [٣].

بناءً على خطاب الخارجية البريطانية أبلغ المقيم السياسي البريطاني في البحرين الوكالة السياسية في كل من الكويت والبحرين بقرار الجامعة العربية بدعوة الأقطار العربية التي ليست أعضاء بها (أي دول الخليج) للتعهد بمنع النفط عن إسرائيل، وأنه بناءً على ذلك فإنه من الممكن توجيه نداءات مباشرة إلى حكام الكويت والبحرين وقطر، ولذلك طلب المقيم من كل من الوكيلين إثارة هذه المسألة مع كل من حاكم الكويت وحاكم البحرين، والتأكد من أن هذا

الاتصال من جانب الجامعة العربية سوف يحوله الحاكم إلى الوكيل السياسي طالما أن مسئولية بريطانيا في إدارة علاقاته الدولية تتضمن بوضوح المسئولية عن علاقاته مع أية منظمة دولية مثل الجامعة العربية، وقد طلب المقيم من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الحصول على تقرير فوري عن أي ردود أفعال تثيرها هذه السياسة الجديدة للجامعة العربية سواء من الحاكم أو من رعاياه، كما طلب الشيء نفسه من المسئول السياسي في قطر(٤).

في الوقت نفسه أبلغ سير رالف ستيفنسون (Stephenson) السفير البريطاني في مصر وزارة الخارجية البريطانية بما علمه من بعض الصحف أن الجامعة العربية سوف ترسل وفدًا إلى الكويت والبحرين وإيران لعمل اتصالات مع السلطات المحلية المسئولة هناك، وتشرح مسألة البترول العربي على ضوء قرار مجلس الأمن ضد مصر، وهدف الجامعة العربية، وهو منع وصول النفط إلى إسرائيل طبقًا للقرار الأخير للجنة السياسية بالجامعة العربية (٥).

وبناءً على ذلك قام الوكيل السياسي بإبلاغ حاكم الكويت بأنه طالما أن العلاقات الخارجية لدولته كانت في أيدي الحكومة البريطانية فإن الأخيرة ترغب في أن تبلغ عن أي اتصال تقوم به الجامعة العربية حول مسألة مرور النفط في قناة السويس فلم يرد الحاكم على الوكيل الرسمي (٦).

وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفارتها بالقاهرة بأنه إذا تم تعيين وفد عربي، وطلبت الجامعة العربية تأشيرات دخول للكويت والبحرين من خلال الموظفين القنصليين البريطانيين فيجب إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية فورًا (٧).

وبناءً عليه فقد طلبت وزارة الخارجية من المقيم السياسي في البحرين أنه عندما تكتب الجامعة العربية مباشرةً إلى حكام الكويت والبحرين تطلب موافقتهم على استقبال وفد الجامعة العربية فإن على الحكام أن يستشيروا الوكلاء السياسيين قبل الرد، وأضافت الخارجية البريطانية بأنها لا ترغب في تشجيع الجامعة العربية على الاهتمام بدول الخليج، ويجب إبقاء الوفد (وفد الجامعة

العربية) بعيدًا إن أمكن، ولذلك فإنه عندما يتم تلقي طلب من الجامعة العربية فإن على المقيم البريطاني أن ينصح حكام الخليج بالرد من خلال الحكومة البريطانية بأنه ما دام الأمر يتصل بعلاقاتها الخارجية التي تتولاها الحكومة البريطانية، فإنهم يأسفون لأنهم ليسوا في وضع يمكنهم من مناقشة الأمر، وأضافت الخارجية البريطانية بأنه من المحتمل أن حكام الخليج قد يكونون غير متحمسين لإغضاب المشاعر العربية برفض استقبال وفد الجامعة العربية، وأنه عندما تستشار الحكومة البريطانية فقد تشعر بأنها مضطرة هي أيضًا للموافقة على استقبال الوفد، وعندئذ فإن بريطانيا ترى أنه يجب إبلاغ جامعة الدول العربية بأنه طالما أن الحكومة البريطانية هي المسئولة عن العلاقات الخارجية لدول الخليج فإن المقابلات أو اللقاءات بين أعضاء وفد الجامعة العربية وحكام الخليج يجب أن يتم ترتيبها بواسطة الوكيل السياسي وتعقد في وجوده [٨].

وصار المقيم السياسي بالبحرين يرى أنه إذا كان حاكم الكويت يرغب في استقبال وفد الجامعة العربية فإنه يقترح عدم بذل أية محاولة لثنيه ولكن يجب أن يتأكد المسئول البريطاني من أن الوكيل السياسي سوف يبلغ بكل المناقشات وسوف يستشار بشأن الرد الأخير من جانب الحاكم.

جامعة الدول العربية ومحاولة وضع نفط الخليج في خدمة القضايا العربية

عقدت لجنة البترول بالجامعة العربية جلسة بتاريخ الثلاثاء من شهر شوال ١٣٧١هـ ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥١م، ووضعت توصيات وقررت أن تكون أبحاث اللجنة سرية وكذلك توصياتها من أجل ضمان تحقيق الغاية من هذه التوصيات. وقدمت لجنة البترول توصياتها لأعضاء اللجنة السياسية في اجتماعها من الأربعاء إلى الخميس من ٢ إلى ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م لبحثها واتخاذ توصية بشأنها لرفعها إلى مجلس الجامعة العربية [٩].

وقد تضمنت توصيات لجنة البترول المرفوعة إلى اللجنة السياسية :

١ - أن تحذو جميع الدول العربية حذو حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية في اتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تسرب النفط إلى إسرائيل، واتخاذ التعهدات الكافية على الشركات المنتجة والمصدرة بضرورة مراعاة ذلك.

٢ - تقوم حكومات الدول العربية بالاتصال بالطرق الدبلوماسية بالإمارات العربية في الخليج للعمل على منع وصول البترول الناتج من أراضيها إلى إسرائيل أسوة بما هو معمول به في المملكتين السعودية والعراقية.

٣- السعي لدى الشركات التي لها حقوق استغلال النفط لعدم تموين إسرائيل بالمواد البترولية من مصادرها الأخرى بالإضافة إلى ما هو مفهوم من عدم تصدير النفط الناتج من البلاد العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إسرائيل.

٤ - إيفاد بعثة عربية إلى بلاد الإمارات العربية للتعرف على الحالة النفطية فيها، واتخاذ التدابير التالية :

أ) مكافحة طرق تهريب النفط المصدر من الدول الأعضاء بالجامعة أو المارة بها.

ب) مراقبة الناقلات ومتابعة خطوط سيرها بالاستعانة بالبعثات العربية في الخارج.

ج) الحصول على تعهدات من الجهات المستوردة ومن الناقلات بإيصال الشحنات إلى المكان المصرح به في بيانات الشحنة.

د) تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة في الدول الأعضاء عن حركات التهريب التي قد تضبط في أي منها.

٥ - اتخاذ سياسات نفطية عامة للدول العربية وذلك :

أ) بإنشاء مكتب دائم بالأمانة العامة باسم مكتب النفط تكون مهمته تنسيق الإحصائيات، ومكافحة التهريب، وتسهيل تموين الدول

الأعضاء بالنفط، وتنظيم إحصائيات عن إنتاج النفط في الدول العربية وعن شركات الامتياز ومقدار الاستهلاك من النفط في كل بلد عربي.

ب) إنشاء معامل تكرير جديدة أو توسيع المعامل الحالية، وإنشاء شركات عربية قوية لتوزيع البترول.

ج) دراسة اتفاقيات النفط وعقود الامتياز المبرمة بين الدول الأعضاء وبين شركات النفط [١٠].

وقد قامت اللجنة السياسية ببحث توصيات لجنة النفط، وأقرتها وأدخلت عليها بعض التعديلات، ووافق أعضاء اللجنة السياسية على التوصيات بعد التعديل [١١].

كما اجتمعت في بيروت لجنة خبراء النفط في الفترة من السبت إلى الجمعة ربيع الآخر ١٣٧٤هـ ٦ إلى ١٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٥٤م، ووافق عليها المجلس الاقتصادي في دور انعقاده الثاني لجلسة ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٤م، وقد نصت هذه التوصيات على:

١ - توالي حكومات الدول العربية المساعي لدى الإمارات العربية والشركات العاملة فيها لمنع تموين إسرائيل بالنفط ومشتقاته.

٢ - تكليف حكومات الدول العربية ببذل جهودها الدبلوماسية لدى الدول المصدر إليها النفط العربي بمنع إعادة تصديره من بلادها خامًا أو مكررًا إلى إسرائيل.

٣ - الحصول على شهادة رسمية من الدوائر المختصة تثبت وصول النفط العربي إلى أراضي الدول المصدر إليها.

٤ - أخذ تعهدات من الناقلات بإيصال الشحنات إلى المكان المصرح عنه في بيانات الشحنة.

٥ - مصادرة النفط ومنتجاته المتجهة إلى إسرائيل.

٦ - تحديد طرق مكافحة التهريب والإجراءات التي تتخذ في حالة حدوث تهريب.

٧ - أن تقوم حكومات الدول العربية بإبلاغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المعلومات والبيانات والإحصائيات عن الحالة النفطية في بلادها.

كما بحثت اللجنة أيضًا توصيات لجنة خبراء النفط بشأن تنسيق صناعة النفط بين الدول العربية والسعي مع الشركات القائمة سواء بإنشاء معامل تكرير جديدة في مراكز الإنتاج والتصدير أو توسيع المعامل الحالية وإنشاء شركات عربية قوية لتكرير وتوزيع النفط، كما أوصت اللجنة بأن تبذل حكومات الدول العربية مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة إيران للحيلولة دون بيع النفط الخام والمنتجات النفطية إلى إسرائيل(١٢).

كما وضعت لجنة النفط مشروع خطة للعمل على تنسيق السياسة البترولية وذلك على النحو التالي:

أولاً : تنسيق السياسة النفطية لدى الجامعة العربية، وذلك بالوسائل التالية :

١ - دراسة تراخيص البحث وعقود الاستغلال والمسائل القانونية المتعلقة بالموضوع في كل دولة عربية، والعمل على توحيد أسسها بقدر الإمكان مع مراعاة الظروف الخاصة بكل عضو.

٢ - دراسة اللوائح الخاصة بالمحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها.

٣ - تبادل الموظفين القائمين بأعمال الرقابة في كل دولة عربية بقصد تحسين الرقابة والاستفادة من تبادل الخبرات.

٤ - دراسة الصناعات المتعلقة بالبترول التي يمكن إنشاؤها وإنجاحها في الدول الأعضاء.

٥ - رسم سياسة للاكتفاء الذاتي للدول الأعضاء فيما يختص بالمشتقات النفطية المختلفة والمنتجات التي تعتمد على النفط كمادة أولية لها.

ثانيًا: دراسة وسائل الاستفادة من وجود النفط في البلاد العربية في المجال السياسي وذلك بالوسائل التالية:

١ - وضع نظام محكم للرقابة على تصدير هذه المادة الاستراتيجية والعمل على عدم وصولها إلى الدول المعادية.

٢ - وضع نظام خاص لتصاريح التصدير بهدف الحصول على الأموال الأجنبية التي تحتاج إليها الدول العربية.

٣ - دراسة إمكان أن يستبدل بالنفط منتجات وإمكانيات صناعية تحتاجها البلاد العربية من البلاد الأخرى.

ثالثًا: تعريب الصناعات النفطية وذلك بالوسائل التالية:

١ - وضع نظام لتشجيع استخدام الموظفين والعمال العرب في جميع فروع صناعة النفط.

٢ - وضع نظام للاستفادة من الخبراء الأجانب في تدريب وإعداد الموظفين العرب.

٣ - البحث عن إمكانية اشتراك الدول العربية المنتجة للنفط بجزء بسيط من دخلها لإنشاء معامل أبحاث للنفط لتشجيع البحث العلمي في هذا الفرع وإعانة المعامل المهتمة بشئونه.

رابعًا : حماية حقوق العمال والموظفين بصناعة النفط وذلك بواسطة :

١ - دراسة وسائل الأمان والوقاية الخاصة بهذه الصناعة والتوصية بمراعاتها.

٢ - استصدار القوانين الخاصة بشئون الموظفين والعمال والمستخدمين في صناعة النفط للمحافظة على حقوقهم.

خامسًا : مقترحات أخرى:

١ - دعوة البلاد العربية المنتجة للنفط التي ليست أعضاء بجامعة الدول العربية (أي دول الخليج العربي) لحضور اجتماعات لجنة خبراء النفط بصفتهم مستمعين لتبادل المعلومات النفطية للمصالح العربية المشتركة.

٢ - إنشاء قسم خاص بالنفط في معهد الدراسات العربية لتدريس صناعة النفط ولتنمية الثقافة النفطية في البلاد العربية [١٣].

وقد قام أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بتزويد السفارة البريطانية في القاهرة ببعض المعلومات التي مؤداها أن لجنة النفط بجامعة الدول العربية قد أنشئت طبقًا لقرار اتخذته اللجنة السياسية في اجتماعها بالإسكندرية في عام ١٩٥١م، وهدفها التوصية بتنسيق السياسية البترولية ومع ذلك كانت السفارة البريطانية ترى أنها لم تبحث إلا الإجراءات لمنع وصول البترول الخام إلى إسرائيل وأنها قد اجتمعت مرتين وأن كل الأعضاء في الجامعة العربية ممثلون في اللجنة ولكن إدارة شئونها يقوم بها مندوبو الأقطار المنتجة للنفط [١٤].

وقد حصلت السفارة البريطانية في القاهرة على محاضر جلسات الدور الثاني للجنة النفط، وهي محاضر الاجتماعين الخامس بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٧٢هـ الموافق ٤ يوليو ١٩٥٣م، والاجتماع السادس بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٧٢هـ الموافق ٩ يوليو ١٩٥٣م، وتوصيات اللجنة التي رفعت إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وبصرف النظر عن التفاصيل التي وردت في محاضر الاجتماعين فإننا نكتفي بالتوصيات لأهميتها بالنسبة لموضوع البحث، وكان يحضر الاجتماعات كل من:

- **محمد عبدالغني النقيب** مندوب العراق، والمدير العام لشئون النفط بوزارة الاقتصاد بالعراق.
- **سامي الخوري** مندوب سوريا، ورئيس سكرتارية السفارة السورية بالقاهرة.

- **عبدالرحمن البسام** مندوب المملكة العربية السعودية، ومستشار السفارة السعودية المختص بشئون الجامعة العربية بالقاهرة.

- **د. محمد أبوزيد** مندوب مصر، والمدير العام لإدارة الوقود بوزارة التجارة والصناعة في مصر.

- **البريجايدر أحمد منصور** نيابة عن المكتب الدائم لمقاطعة إسرائيل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- **أحمد بكري** نيابة عن الإدارة السياسية للأمانة العامة، الذي قام بمهام السكرتارية للجنة النفط.

وكانت التوصيات التي اتخذتها لجنة النفط كما يلي:

التوصية الأولى : يجب أن تحذو كل الدول العربية حذو حكومتي المملكة العربية السعودية والعراق باتخاذ إجراءات فعالة تمنع وصول النفط إلى إسرائيل وأن تجعل شركات إنتاج وتصدير النفط تقوم باحترام هذا الأمر.

التوصية الثانية : يجب على حكومات الدول العربية أن تتصل بالإمارات العربية (يقصد الخليج) دبلوماسيًا من أجل أن تمنع وصول البترول المنتج في بلادها إلى إسرائيل من خلال الشركات الحاصلة على حقوق الاستغلال في بلادها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مثلما فعلته مملكتا العراق والعربية السعودية.

التوصية الثالثة : يجب على الدول العربية أن تستخدم نفوذها لدى هذه الشركات من أجل منع إمداد أي نفط إلى إسرائيل.

التوصية الرابعة : ولما كان من الصعب مقاطعة الشركات العالمية التي تقوم بإنتاج وتوزيع النفط فإن اللجنة تعتبر أنه يجب القيام بالمساعي أو الوساطة لدى هذه الشركات حتى لا تمد إسرائيل بمنتجات بترولية من مصادر أخرى، بالإضافة إلى ما يفهم من أنه ما من نفط ينتج في البلاد العربية سوف يصدر إلى إسرائيل

بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، وهذا الأمر يجب أن يحدد أيضًا في كل التعاقدات الجديدة مع هذه الشركات.

التوصية الخامسة : إرسال لجنة عربية إلى الإمارات العربية المتحدة (ويقصد في الخليج) لدراسة الوضع النفطي فيها.

التوصية السادسة: حددت اللجنة الإجراءات التي تتخذ لمنع تهريب النفط المصدر من أو عبر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والإجراءات التي سوف تتخذ في حالة التهريب.

التوصية السابعة: اتخاذ سياسة نفطية موحدة في كل الدول العربية بإنشاء مكتب دائم في الأمانة العامة باسم مكتب النفط يكون من واجبه صياغة الإحصائيات ومنع التهريب وتقديم التسهيلات لتزويد الدول الأعضاء بالنفط إلى جانب إعداد إحصائيات بشأن إنتاج النفط في الدول العربية وإنتاج الشركات صاحبة الامتيازات وكميات النفط المستهلكة في كل قطر عربي.

وإلى أن يحين افتتاح هذا المكتب أوصت اللجنة بتبادل الإحصائيات النفطية والمعلومات النفطية بين الدول العربية، كما أوصت اللجنة بإنشاء مصاف بترولية جديدة أو التوسع في المصافي (القائمة) لتكوين شركات عربية قوية لتوزيع البترول لضمان سد حاجة كل الأقطار العربية من المنتجات البترولية، وكذلك أوصت بدراسة الاتفاقيات والامتيازات والتعاقدات النفطية التي أبرمت بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية وشركات النفط(١٥).

ومن مظاهر اهتمام الجامعة العربية بنفط الخليج أن الوكيل السياسي في البحرين علم من أحد المسئولين في قطر بأن لجنة النفط بالجامعة العربية سوف تجتمع لبحث الاقتراح بأن الدول العربية المنتجة للنفط يجب أن تلح من أجل إجراء تعديل في عقود اتفاقيات النفط بحيث يصبح العائد ٧٥٪ لأقطار الخليج و ٢٥٪ للشركات بدلًا من الاتفاقيات السابقة التي كانت توزع العائد مناصفة، وقد شعر الوكيل السياسي في البحرين بأن حاكم قطر قد علم بالاقتراح وأنه يؤيده (١٦).

بعثة الجامعة العربية إلى إمارات الخليج

وفي إطار اهتمام مجلس جامعة الدول العربية بنفط الخليج تم إعداد مذكرة عهد فيها إلى الأمانة العامة تكليف **محمد سلمان** مدير مكتب النفط التابع لجامعة الدول العربية بزيارة حقول النفط في عدة أقطار عربية، وتضمنت مذكرة الجامعة العربية طلب السماح له بزيارة عدن وقطر والبحرين والكويت في شهر يونيو (حزيران) ١٩٥٦م، كما تضمنت أن تتكلف شركات البترول في تلك الأقطار بأن تقدم له التسهيلات الضرورية. وقد ذكر السفير العراقي في القاهرة لنظيره البريطاني أن هدف الزيارة هو جمع معلومات وإحصائيات لازمة لمؤتمر النفط الذي ستعقده الجامعة العربية في ديسمبر ١٩٥٦م، وأن هدف هذا المؤتمر هو بحث تنسيق السياسة النفطية وتبادل المعلومات حسب ما أوصت به لجنة خبراء البترول والمجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية. وألمح السفير العراقي في القاهرة للسفير البريطاني أن العراق لن يسمح لمؤتمر النفط الذي ستعقده الجامعة العربية (بالخروج من الأيدي)، وأيضًا ذكر السفير العراقي للسفير البريطاني أن سلمان يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان عند منحه تسهيلات في السفر[١٧].

وقد لفت نظر وزارة المستعمرات البريطانية أن رسالة السفير البريطاني بالقاهرة إلى الخارجية البريطانية بشأن زيارة وفد الجامعة العربية لحقول النفط تشمل عدن بالإضافة إلى قطر والبحرين والكويت، لذلك فقد أبلغت وزارة المستعمرات حاكم عدن بأنه لا توجد حقول نفط في عدن، وأن مصفاة البترول في عدن مشروع تجاري عادي، ولذلك فإنه ليس لدى الجامعة العربية أي سبب يدعوها لمشاهدة منشآت النفط في عدن، وعلى ذلك اقترحت رفض السماح لسلمان بزيارة عدن [١٨].

بناءً على ذلك أبلغت السلطات البريطانية حاكم قطر والبحرين بخبر زيارة لجنة الجامعة العربية، وعبر للمقيم السياسي البريطاني (باروز) بأنه ليس لديهما اعتراض على الزيارة المقترحة، وبناءً عليه اعتبر المقيم السياسي أنه لا توجد عقبات

أمام المسئولين البريطانيين في القاهرة لإصدار تأشيرات الدخول الضرورية لأعضاء لجنة سلمان على أن تمهد الحكومات المحلية في الخليج لسلمان الاتصال مع شركات النفط[١٩].

وعلى ذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية اقترحت على المقيم السياسي في الخليج السماح لسلمان وأعضاء اللجنة بدخول دول الخليج، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية أعلنت عدم موافقتها على إصدار بيروت تأشيرة للجنة البترول بدخول عدن، ولذلك طلبت الخارجية تصحيح هذا الخطأ بشأن تأشيرة عدن.

وصل محمد سلمان مدير مكتب النفط التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى البحرين يوم ٢١ يونيو ١٩٥٦م قادمًا من الظهران بالجو، ورافقه أحد موظفي المقيمية البريطانية في البحرين، لكي يقابل سير تشارلز بجلريف مستشار حكومة البحرين فور وصوله. وفي اليوم التالي قابل المقيم البريطاني. وقد استفسر سلمان من المقيم البريطاني عما إذا كان يستطيع الحصول على أية خرائط للبحرين، ولكن المقيم اكتفى بإطلاعه على الخريطة العادية لجزيرة البحرين والمعلقة على الحائط في مكتبه، وأبلغ سلمان بأنه يمكنه شراء واحدة من هذه الخرائط بسهولة كبيرة من سوق المدينة، وعندما طلب سلمان الاطلاع على امتياز شركة بترول البحرين رد عليه المقيم بأن هذا الامتياز وثيقة سرية ولا يمكن السماح بالإطلاع عليها.

وفيما يختص بمؤتمر النفط التابع لجامعة الدول العربية قال سلمان للمقيم إن المؤتمر الذي من المتوقع أن يعقد في القاهرة في مارس ١٩٥٧م أن يصاحبه معرض للنفط وعرض أفلام تتصل بالنفط القصد منه إثارة اهتمام حكومات الأقطار العربية المنتجة للنفط أن تمر أنابيب النفط من خلال أراضيها وذلك لكي تسمح للشركات التي في بلادها بأن ترسل مندوبين إلى هذا المؤتمر.

قام محمد سلمان بمشاهدة مؤسسات شركات نفط البحرين وحصل على نفس المعلومات التي تعطيها الشركة عادة للزوار والصحفيين. وعندما طلب سلمان

خرائط جيولوجية لحقول الشركة وبعض المعلومات عن امتيازها مع حكومة البحرين رفضت الشركة على أساس أن هذا ليس من حق الشركة، ولكنه من حق حكومة البحرين. كما استفسر سلمان عن أجور عمال الشركة العرب وقد منحته الشركة هذه المعلومات مع تفاصيل عن خطط الشركة لتدريب العمال العرب.

وكانت الحكومة البريطانية قد عبرت للمقيم العام برغبتها في ألا يبدي حاكم البحرين أي ميل ودي نحو محمد سلمان، بل وكانت تفضل لو أن حاكم البحرين تجنب مقابلة محمد سلمان. وقد ناقش المقيم السياسي في البحرين هذه النقطة مع سير تشارلز بلجريف مستشار حاكم البحرين، وقد عبر الأخير عن اعتقاده بأنه قد يكون من المتعذر على حاكم البحرين رفض استقبال محمد سلمان، وبخاصة أن سلمان عربي، وأن مبدأ حاكم البحرين أن يكون بابه مفتوحًا لكل القادمين، وأنه حتى لو طلبت الحكومة البريطانية من حاكم البحرين رفض استقبال محمد سلمان، فإن حاكم البحرين قد لا يأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية في هذه النقطة. وعبر المقيم السياسي في البحرين بأن كل ما يستطيع أن يفعله هو ضمان التزام حاكم البحرين بالخط الذي يجب أن يسير عليه مع زائره.

وقابل حاكم البحرين محمد سلمان وأنصت لحديثه، وأبلغ المقيم البريطاني بأنه قبل أن يعطي أي رد على دعوة الجامعة العربية لمساندة مؤتمر النفط في القاهرة فإنه يجب أن يتلقى دعوة مكتوبة من الجامعة العربية للاشتراك في المؤتمر.

وذكر المقيم البريطاني أن المستشار بلجريف أبلغه أن حاكم البحرين لاحظ أنه ما من أحد طلب منه الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وقد استولت الدهشة على بلجريف الذي قال إنها أول مرة سمع فيها الحاكم يتحدث عن الجامعة العربية بهذه العبارات التي "قيلت بنغمة يمكن أن تفسير إلى أنه يفكر في صواب فكرة الانضمام إلى جامعة الدول العربية وأن تكون له صلة مع الجامعة العربية".

في ٢٤ يونيو ١٩٥٦م غادر محمد سلمان البحرين إلى قطر جوًا، وكان الوكيل السياسي قد مهد لزيارة سلمان لقطر بإبلاغ مندوب القائم بأعمال حاكم قطر لشئون النفط عبدالرحمن درويش، كما أبلغه أنه من المتوقع أن يدعو سلمان حاكم قطر لإرسال مندوب إلى مؤتمر النفط في القاهرة، وأنه إذا تلقى الحاكم مثل هذه الدعوة فإن الحكومة البريطانية تأمل ألا يقبلها.

كان في استقبال محمد سلمان في مطار الدوحة أحد العاملين في الوكالة البريطانية ورافقه مستر كاردن لمقابلة الشيخ أحمد نائب حاكم قطر. وبعد ذلك زار محمد سلمان المدير العام لشركة شل المحدودة في قطر، وفي اليوم التالي غادر محمد سلمان الدوحة لزيارة حقل الدخان التابع لشركة نفط قطر.

كانت أهم نقطة في محادثات محمد سلمان مع المدير العام لشركة شل المحدودة في قطر هي الحديث عن الجامعة العربية. وقال سلمان : إنه لما كانت الأقطار المستقلة فقط هي التي تنضم إلى عضوية الجامعة العربية فإن على بريطانيا أن تساير الزمن وتخفف من قبضتها على دول الخليج. وقال إن قطر والإمارات الأخرى المجاورة لها سوف تكون أعضاء في الجامعة العربية إذا لم يستمر خضوعهم لبريطانيا.

عند بدء زيارة محمد سلمان لشركة بترول قطر في دخان قدم مجموعة من الأسئلة تقع في أربع صفحات باللغة العربية، وكما يقول المقيم السياسي البريطاني : إنه من الواضح أن الذي وضعها شخص له إلمام فني طيب بصناعة النفط ومهتم بأمور تتصل بالنفط مثل طول الأنابيب وقطرها وسعة الخزانات، ولم تكن فيها أية أسئلة ذات صبغة سياسية أو يمكن الاعتراض عليها. وقدم القائم بأعمال المدير العام لشركة شل في قطر بعض الإجابات عن معظم الأسئلة باستثناء أربعة أو خمسة أسئلة. ويذكر المقيم السياسي أن الأهداف الرئيسية لزيارة محمد سلمان هي جمع إحصائيات غير سرية من شركات البترول، وكذلك لدعوة حكومتي البحرين وقطر لإرسال مندوبين إلى المؤتمر في العام التالي، وتوجيه النصح لشركات البترول من أجل إرسال معروضات إلى المعرض الذي سيعقد متزامنًا مع مؤتمر النفط. وقد حدث في الدوحة ما حدث في

البحرين، وذلك عندما طلب محمد سلمان من الوكيل السياسي أن يطلعه على نسخة من امتياز اتفاقيات النفط، وقد رفض هذا الطلب. وقد استنتج المقيم السياسي أن هذا الطلب من جانب محمد سلمان يكشف المعنى الحقيقي للاهتمام الزائد من جانب جامعة الدول العربية لشئون النفط في دول الخليج(٢٠).

وقد استطاعت المقيمية البريطانية في البحرين الحصول على نسخة من مجموعة الأسئلة التي جاءت في أربع صفحات، والتي قدمها محمد سلمان إلى شركة بترول قطر وأبلغها المقيم البريطاني إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية في لندن(٢١).

وكانت الموضوعات التي تدور عليها الأسئلة الواردة في هذه المذكرة تستفسر عن المساحة التي سمح فيها بالبحث عن النفط ومناطق الاستغلال والشركات التي تعهدت بالكشف، أو الاستغلال، وهويتها، وتاريخ بداية الإنتاج في كل حقل، وشروط عقود الاستغلال، ونسبة العائدات التي تتلقاها الحكومة المحلية في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥م،والإنتاج السنوي لكل حقل من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥م، ونسب إجمالي أجور العمال الوطنيين إلى أجور الأجانب، ونسبة الموظفين والعمال الأجانب، ورعايا الدول الأجنبية الأخرى، وما إذا كانت هناك اتحادات عمال، ونوع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي تقدم للعمال.

وبالنسبة لمصافي النفط في سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت فقد كانت أهم الأسئلة تدور حول عدد مصافي البترول، ومواقعها، ومقدرة كل مصفاة على التكرير، والمنتجات البترولية من كل مصفاة، في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥م. وما إذا كانت هناك صناعات كيميائية قائمة على صناعة تكرير النفط، ووسائل النقل التي تعتمد عليها كل مصفاة، وما إذا كانت هذه المصافي تمتلكها الحكومة المحلية أو الشركات، وإذا كانت الأخيرة، فما هوية تلك الشركات ونسبة العمال الوطنيين إلى الأجانب، ونسبة

العمال الأجانب والموظفين الأجانب من رعايا الدول العربية الأخرى وما إذا كانت هناك اتحادات عمالية أخرى.

فيما يختص بالاستهلاك، فكانت الأسئلة تدور حول الاستهلاك السنوي للمنتجات النفطية في القطر الذي ينتج البترول في السنوات الأخيرة، والشركات التي تقوم بتوزيع المنتجات البترولية وهويتها.

أما عن النقل في كل الأقطار المنتجة للنفط، فقد كانت الأسئلة تدور حول خطوط الأنابيب الموجودة، وطولها، وقطرها، وقدرتها بالطن في الساعة، وما إذا كان خط الأنابيب يتبع الحكومة المحلية أم تمتلكه شركات، وإذا كانت تمتلكه شركات فما هي هوية تلك الشركات، وكذلك بالنسبة للسفن التي تنقل النفط، هل تحمل علم الدولة المحلية أم تمتلكها الشركات. وبالنسبة للإشراف فقد كانت الأسئلة تستفسر عما إذا كان هناك إشراف حكومي على كميات النفط المنتجة، وكذلك على وسائل استغلال حقول النفط، تلك كانت أهم الأسئلة وقد وردت وقدمت إلى شركات النفط للإجابة عنها.

بعد قطر وصل محمد سلمان إلى الكويت في صباح يوم ٢٧ يونيو ١٩٥٦م، واستقبله في المطار أحد رجال الوكالة السياسية ثم اصطحبه سكرتير حكومة الكويت وأنزله في بيت الضيافة الرسمي لدولة الكويت. وفي صباح اليوم التالي زار محمد سلمان الوكيل السياسي البريطاني كما قام بتقديم تحيه إلى القائم بأعمال حاكم الكويت الشيخ عبدالله الأحمد. وبعد ذلك سلمته سكرتارية حكومة الكويت إلى مكتب المدينة التابع لشركة نفط الكويت وأرسلت شركة نفط الكويت من يرافقه إلى مركز تدريب الفنيين الكويتيين في نجوة، ومن ثم زيارة القائم بأعمال المدير العام لشركة البترول في الأحمدي. وفي أثناء هذه الزيارات عبر محمد سلمان عن سروره لما شاهده، وصرح بأن الدلائل تشير إلى التعاون بين الشركة والحكومة الكويتية وأن الجهود التي تبذلها الحكومة لرعاية موظفيها قد أثرت فيه كثيرًا، وقال : إن مكتبه مهتم بتنفيذ الجوانب الاقتصادية أكثر من

الجوانب السياسية لميثاق جامعة الدول العربية، وإن الهدف من زيارته هو الحصول على معلومات من الدوائر الحكومية المختلفة وإلقاء نظره على عمليات شركة البترول، وترك سلمان نسخة من الأسئلة في سكرتارية حكومة الكويت. وقد اعترف لمسئولين في شركة النفط بأن بعض هذه الأسئلة قد تستلزم الحصول على معلومات قد لا يكون هناك استعداد لإعطائها؛ وهو سوف يفهم إذا كانت تفاصيل معينة قد حجبت عنه، وقد أحالت السكرتارية هذه الأسئلة إلى شركة النفط لكي تجيب عليها أو بعضها سواء ما يتصل بالحقوق النفطية أو المصافي. وقد ذكر الوكيل السياسي أنه يدرك أن شركة النفط سوف تترك بعض الأسئلة بدون إجابات، وسوف تجيب بعبارات أخرى عن أسئلة أخرى. ولاحظ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أن محمد سلمان لم يلح حول السؤال الخاص بتمثيل الكويت في مؤتمر الجامعة العربية الخاص بشئون النفط، ولكنه اكتفى بالقول إن الكويت سوف تتلقى الدعوة في الوقت المناسب[٢٢].

وضعت المقيمية البريطانية في الخليج مذكرة تشمل بعض النقاط المتصلة بزيارة محمد سلمان الموفد من قبل مكتب الجامعة العربية لشئون النفط الذي يتولى سلمان إدارته، وأشارت هذه المذكرة إلى أن سلمان خلال زيارته عبر عن بعض وجهات النظر القومية ولكن بلباقة، ومع ذلك فليس لديه ميل سيء نحو بريطانيا.

أما عن هدف مكتب النفط التابع لجامعة الدول العربية - كما فهم المقيم السياسي- فهو التمهيد والاستعداد لمؤتمر النفط الذي ستعقده جامعة الدول العربية في القاهرة في شعبان ١٣٧٦هـ مارس ١٩٥٧م، وهدف زيارة سلمان هو إغراء الحكومات في الأقطار العربية المنتجة للنفط أو التي تمر أنابيب النفط عبر أراضيها، لكي تسمح للشركات في بلادها بإرسال مندوبين إلى هذا المؤتمر.

وعبر المقيم السياسي عن شكه في أن مصر تنوي استخدام مؤتمرات النفط هذه التابعة لجامعة الدول العربية كخطوة نحو طرد شركات النفط من الشرق

الأوسط أو تحويل هذه الشركات إلى هيئات تكون مقبولة من جانب القومية العربية[٢٣].

وإذا كانت الجامعة العربية تبدي اهتمامًا بعدم وصول النفط من الخليج إلى إسرائيل ضمن سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل ؛ فإن الجامعة العربية أيضًا كانت تهتم بأن عائدات النفط الذي تنتجه دول الخليج، وهي دول عربية ، ولو أنها لم تنضم بعد إلى جامعة الدول العربية ، إلا أنه يجب أن تكون لفائدة الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج في المقام الأول، وليس لفائدة شركات أجنبية ؛ لذلك فإن لجنة خبراء النفط التابعة للجامعة العربية كانت قد عقدت اجتماعًا لخبراء النفط العرب في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٥م؛ ثم اجتمعوا مرة أخرى في القاهرة في أبريل (نيسان) ١٩٥٧م ؛ ثم اجتماعًا ثالثًا في جمادى الأولى ١٣٧٧هـ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٧م، في بغداد ، وفي الاجتماع الأخير صدر قرار بالصيغة التالية:

" إن لجنة خبراء البترول تتمسك بتوصيتها الثامنة التي أصدرتها في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥م، والتي أوصت فيها الدول الأعضاء بأنه في الامتيازات التي تبرم في المستقبل بين الدول العربية وشركات البترول غير العربية من أجل البحث عن البترول وإنتاجه، فإن حكومات الشركات أو أية حكومة أجنبية يجب ألا يكون لها نصيب في رأس المال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وإذا ثبت عند الفحص بأن حكومة غير عربية تمتلك جزءًا من رأس المال في شركة بترول عربية أو غير عربية قبل منح الامتياز أو بعده فإن الامتيازات الممنوحة لتلك الدولة سوف تعتبر منتهية بسبب خرق بنود الامتياز المتفق عليها[٢٤] ".

وكان اجتماع نوفمبر هذا يهدف إلى بحث الاستعدادات للاشتراك في مؤتمر بترولي كبير تقيمه الجامعة العربية، وكان في النية عقده في فبراير (شباط) ١٩٥٨م، وقد تأجل وعقد في إبريل ١٩٥٩م، وقد أبلغت شركة نفط الكويت الحكومة البريطانية بأن حكومة الكويت قد طلبت منها إرسال شخص إلى القاهرة، برفقة عضو من حكومة الكويت، للإعداد للمعرض الذي سوف يقام في

نفس الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر النفط. وكانت الحكومة البريطانية تستنتج من ذلك أن الحكومة الكويتية تأخذ مسألة مؤتمر النفط بجدية ؛ وعلى ذلك قررت الحكومة البريطانية البحث فيما إذا كانت السلطات الكويتية قد قامت بأية تحركات ذات صلة بمجموعات القرارات التي اتخذها مؤتمر النفط ككل. وإذا كانت الحكومة الكويتية قد قررت الأخذ بسياسة الجامعة العربية النفطية فإن الحكومة البريطانية كانت ترى أن عليها أن تفكر وتبحث فيما إذا كان من الحكمة أن تلفت انتباه السلطات الكويتية إلى التعقيدات والمشكلات التي تحيط بهذا القرار الخاص [٢٥].

وقد رد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت على الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية بلندن أنه جرى حديث بين أحد رجال الوكالة وبين السيد أحمد سيد عمر الذي كان يمثل الكويت في المؤتمر حول هذه النقطة. وقد أوضح السيد أحمد سيد عمر بأن الكويتيين اعتبروا قرار المؤتمر مجرد توصيات فقط ليست ملزمة لهم، وقال : إنه عندما يحين الإبرام الفعلي للامتيازات، فإن الكويت سوف تراعي مصالحها الخاصة. وقد يأخذ الكويتيون في اعتبارهم، عند موازنة مزايا وعيوب أي عرض خاص بالبحث والتنقيب عن النفط، توصيات المؤتمر. ولكن هذا سيكون عاملًا واحدًا فقط ضمن العوامل التي تؤثر في قرار الكويت. وعلى ذلك فإن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت رأى أنه ليس من الضروري ولا من المستصوب تقديم أي احتجاج للسلطات الكويتية أو تناول الموضوع رسميًا، وأضاف: إن الكويتيين على ما يبدو مستعدون في هذا الشأن، كما في شئون أخرى، للقيام بدورهم المعتاد بالظهور بمظهر طيب كعرب طيبين مع حماية المصالح البريطانية في الوقت نفسه [٢٦].

وقد ذكرت صحيفة الفاينانشيال تايمز في ٥ مارس (آذار) ١٩٥٩م أن الجامعة العربية تخطط لبناء خط أنابيب جديد للنفط من الخليج للبحر المتوسط، لنقل بترول المملكة العربية السعودية والعراق والكويت ؛ وهو أول مشروع تقوم به

شركة خطوط أنابيب البترول العربية التي كانت تبحث فكرتها في ذلك الوقت من الجوانب الفنية والاقتصادية والقانونية في اجتماع للجنة النفط التابعة لجامعة الدول العربية. وأضافت الصحيفة أن لجنة فرعية فنية بتحديد قدرة خط الأنابيب الذي ستكون له فروع تمتد من العربية السعودية والكويت والعراق ثم تتجمع هذه الخطوط الفرعية في خط رئيسي يتجه رأساً لكي يصب على ساحل البحر المتوسط ربما في طرابلس أو بنياس، على أن ترفع تقريرها بذلك إلى الحكومات المعنية مباشرةً سواء كأقطار منتجه أو كأقطار عبور. وعند موافقة هذه الدول سوف تتكون الشركة ويحتمل أن يكون مقرها في الدولة التي تساهم بأكبر نصيب في رأس المال.

والحجة العربية التي تؤيد مثل هذا الخط تتمثل في أنه سيكون ملكية عربية وبالتالي فإنه سيكون آمناً من التخريب وسوف يعطي العرب فائدة أكبر ونصيباً أكبر في صناعة النفط.

مؤتمر النفط العربي الأول إبريل ١٩٥٩م

من بين استعدادات جامعة الدول العربية لعقد أول مؤتمر نفط عربي شكل الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة لجنة إدارية عامة للمؤتمر تتكون من:

- **محمد سلمان** سكرتيراً عاماً للمؤتمر والمعرض.
- **الدكتور محمد أبوزيد** نائب السكرتير العام.
- **فاروق البقري** مساعد السكرتير العام لشئون المعرض.
- **حسن الدمنهوري** سكرتير اللجنة التنفيذية للمؤتمر والمعرض.

وقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على البرنامج الذي أعده المكتب الدائم للنفط التابع للجامعة العربية من أجل زيارة أفراد يعملون في شئون النفط العربي وقد أبلغت الحكومة السعودية الأمانة العامة للجامعة بأنها ترحب بوصول البعثة العراقية إلى السعودية، والتي تتكون من **إحسان رفعت** المدير العام لشئون النفط،

وإبراهيم جمال العبوسي مدير النفط، وأن الحكومة السعودية قد أعدت برنامجًا خاصًا لزيارة الوفد العراقي لمؤسسات البترول في المملكة العربية السعودية.

وقد تقرر قبول أعضاء فاعلين في مؤتمر البترول العربي على النحو التالي :

أ - المنظمات والمؤسسات العامة المهتمة بشئون النفط.

ب - المنظمات المهتمة بشئون النفط، مثل : اتحادات العمال والشركات وجمعيات النفط.

ج - أشخاص وأفرد متخصصون ومهتمون بشئون النفط.

شكلت لجان للمؤتمر وزعت عليها مهام المؤتمر على أن تختص كل لجنة بموضوع من الموضوعات التالية:

أ - الوسائل الحديثة التي تتبع في عمليات الكشف عن البترول واستغلاله وعمليات الحفر والنقل والتكرير وصناعة منتجات النفط.

ب - اقتصاديات صناعة النفط من حيث أرقام الإنتاج والاستهلاك الخام ومنتجاته والاحتياطي، وعدد العمال الذين يعملون في صناعة النفط وأجورهم والخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية للعمال، والعوامل الطبيعية والجغرافية التي تؤثر على نشاط صناعة النفط، واستثمار رأس المال، وتأثير صناعة النفط على الاقتصاد العربي، وأثر التعاون بين الأقطار العربية فيما يتصل بإنتاج النفط واستغلاله وتسويقه.

ج - تشريعات النفط المنظمة لعمليات البحث واستغلال وتصنيع النفط، والتشريع المنظم لشروط العمل في حقول النفط مثل ساعات العمل والأجور والخدمات الاجتماعية، والعناية الصحية، والتشريع المنظم للعلاقة بين الحكومة ومكتشفي أو مستغلي النفط.

د - سياسة الحكومة المعنية من حيث رأس المال الخاص ومشاركة الحكومة في صناعة النفط، والمزايا الممنوحة من الحكومة للباحثين والمستغلين والمستثمرين ورأس المال الأجنبي والخبراء الأجانب[٢٧].

وقد تقرر أن يبدأ المؤتمر في أول نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨م على أن يستمر لنحو ثلاثة أسابيع، وقد يستمر المعرض أكثر من ذلك. وكان الأمين العام للمؤتمر هو محمد سلمان (العراقي) الذي يشغل وظيفة مدير المكتب الدائم للنفط بالجامعة العربية. وقد قررت الدول التالية المشاركة في المؤتمر والمعرض: العراق – الكويت – مصر – العربية السعودية – البحرين وذلك من الدول العربية وفنزويلا كدولة غير عربية، أما إيران فقد كانت الدولة الوحيدة التي دعيت ولكنها رفضت الحضور بسبب توجيه الدعوة للبحرين، وكذلك بسبب ما نص عليه جدول الأعمال بإطلاق اسم الخليج العربي بدلًا من الخليج الفارسي. كما شاركت في المعرض شركة بترول الكويت وشركة بترول العراق وكذلك أرامكو. وقد أعلن الأمين العام للمؤتمر أن هدف المؤتمر ليس سياسيًا [٢٨].

وعلى الرغم من أن النظام العراقي السابق أي قبل ثورة يوليو ١٩٥٨م، كان قد رفض الاشتراك في المؤتمر إلا أن النظام الجديد بعد الثورة وافق وأصدر تعليماته إلى شركة بترول العراق من أجل إقامة معرض كبير. وقد صرح محمد سلمان لمستر ديكاندول من شركة بترول الكويت، أثناء لقائهما في لاهاي، أن هدف المؤتمر ليس له علاقة بالسياسة، وأن الفكرة هي تعريف الرأي العام بصناعة النفط من ناحية، وجمع الأشخاص المهتمين بصناعة النفط معًا من ناحية أخرى. ولذلك فإن هدف المؤتمر تكنولوجي وعلاقات عامة. كما ذكر سلمان أنهم يتوقعون حضور أفراد من كافة أنحاء العالم بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف سلمان أن النظام الحالي لإنتاج وتسويق النفط بواسطة شركة بترول كبرى نظام مستقر وناجح، وذلك فهو لا يعتقد أن الحكومات المضيفة (أي الحكومة

التي بها نفط وتعمل بها شركات نفطية) سوف تميل إلى الحصول على نصيب أكبر من العائد.

وقد لاحظ المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن شركة أرامكو كانت تنوي في الأصل الاكتفاء بإقامة معرض رسمي لحكومة المملكة العربية السعودية، ومع ذلك فقد ضغط عليها عبدالله الطريقي المدير العام السعودي لشئون البترول والمعادن ؛ فقررت أرامكو الاشتراك في المؤتمر. ويبدو أن أرامكو كانت منزعجة من بعض المتاعب التي قد يلقاها مندوبو الشركة من بعض الأعضاء المسئولين في المؤتمر، ممن كانوا معادين للغرب أو معادين للمملكة العربية السعودية، كما أن الشركة كانت قلقة بشأن الطابع السياسي لبعض الفقرات الواردة في جدول الأعمال. ولذلك قرر مسئولو الشركة الامتناع عن الدخول في أية مناقشات سياسية. أما حكومة البحرين فقد قررت منذ بداية العام عدم الاشتراك في المؤتمر[٢٩].

وعندما سأل أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني وزير الخارجية البريطاني عما إذا كانت الأقطار التابعة لبريطانيا سوف تكون ممثلة رسميًا في مؤتمر النفط، رد الوزير بأنه فيما يختص بإمارات الخليج، فإن الكويت فقط هي التي سوف تشترك.

في عددها الصادر في يناير ١٩٦٠م نشرت الصحيفة الرسمية العراقية **(الوقائع)** نص القانون رقم (٩) بالمصادقة على البروتوكول بقيام المجلس الاقتصادي العربي. وكان هذا البروتوكول قد تم توقيعه في القاهرة في مارس ١٩٥٩م. وقد افتتحت الدورة السادسة للمجلس الاقتصادي العربي في مارس ١٩٦٠م، وقد حضر مندوبون عن كل الأعضاء المؤسسين باستثناء العراق كما حضره مندوبون عن السودان والكويت وأعضاء غرفة التجارة والصناعة والزراعة.

وقد بدأت اللجان الفرعية الثلاث التي تكون منها المجلس الاقتصادي العربي اجتماعها في القاهرة يوم ٦ مارس ١٩٦٠م، وقد تقرر إدخال تعديلات معينة على تشكيل لجان المجلس؛ فشكلت لجنة لشئون النفط وأدمجت اللجنتان المالية والاقتصادية، أما لجنة المواصلات فقد ظلت دون تغيير.

وقد انتخب المندوب السعودي **عبدالله الطريقي** رئيسًا للجنة شئون النفط، وقد وافقت اللجنة على جدول أعمالها الذي كان قد أعد على ضوء تقرير لجنة خبراء النفط العرب التي اجتمعت في جدة في أكتوبر (١٩٥٩م)، وكان جدول الأعمال يتضمن ما يلي:

١ - الموافقة على خطة لإنشاء لجنة عربية لمد خط أنابيب ينقل النفط العربي من مصادره إلى موانئ سوريا ولبنان.

٢ - مناقشة خطة لتأسيس شركة ناقلات نفط عملاقة.

٣ - توحيد سياسة النفط العربية عن طريق إبرام اتفاقية بين الدول العربية على أن يتضمن الاتفاق مبادئ هذه السياسة، التي سوف تكون ملزمة لكل الدول العربية.

٤ - مناقشة إجراءات موحدة تتخذها الدول العربية لمقاطعة الشركات الأجنبية التي تستغل نفط الجزائر، وذلك طبقًا للاتفاقيات المبرمة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية [٣٠].

الهوامش

١- من الإسكندرية (سير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في مصر) إلى وزارة الخارجية لبريطانية برقم ٥٧٨ وتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥١م. **Burdett**: *Op. cit.*, Vol. 7 (7.19)

٢- تقرير من مراسل جريدة التايمز في القاهرة بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥١م عن : الجامعة العربية تساند مصر وإجراءات منع البترول عن حيفا. *Ibid.* (7.10)

٣- رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى البحرين (بيلي) بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٥١م *Ibid.* (7.19) .

٤- من المقيمية البريطانية في البحرين إلى الوكالة السياسية في كل من الكويت والبحرين بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥١م ورقم ١٠٦٦/١٨. *Ibid.* **Burdett**: *Op. cit.* Vol. 7(7.10)

٥- من السفير البريطاني (الإسكندرية) إلى وزارة الخارجية البريطانية – لندن برقم ٦١٢ وتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٥٢م. *Ibid.* (7.10)

٦- من الوكيل السياسي بالكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٢٠٢ وتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥١م وإلى المقيم السياسي في البحرين بالبرقية رقم ١٥٩ وتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥١م *Ibid.*

٧- من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية بالإسكندرية برقم ٩١٥ وتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م *Ibid.* (6.10)

٨ - برقية بالشفرة وبالحقيبة السرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في البحرين برقم ٥١٦ وتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م. **Burdett**: *Op. cit.*, Vol. 7(7.10)

٩- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – مذكرة *بتاريخ ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م من الأمين العام بالنيابة* (أحمد الشقيري) إلى مجلس جامعة الدول العربية عن توصيات لجنة البترول (د/٢٠/٢٠).

١٠- **وثائق جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – الإدارة السياسية – لجنة البترول** – *توصيات لجنة البترول المرفوعة إلى اللجنة السياسية.*

١١- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة**: *مضابط جلسات دوري الاجتماعين العاديين التاسع عشر والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية في ٧ مارس (آذار) ١٩٥٣م و ٢٣ أكتوبر (تشرين) ١٩٥٣م إلى ٣٠ مارس (آذار) ١٩٥٤م.*

١٢- **الأمانة العامة – جامعة الدول العربية**: *مذكرة من الأمين العام عبدالخالق حسونة بتاريخ ٩ فبراير (شباط) ١٩٥٥م إلى مجلس جامعة الدول العربية بشأن قرارات المجلس الاقتصادي عن شئون إسرائيل.*

١٣- *المرجع السابق.*

١٤- رسالة سرية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ١٢٥٠ وتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٥٣م. **Burdett**. *Op. cit.*, Vol. 7 (7.25)

١٥- *المرجع السابق.*

١٦- من البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٧٠ وتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٦م، ص ٥١٩ (**8**.29) .*Ibid.*,

١٧- من السفارة البريطانية بالقاهرة (سير همفري تريفلين) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٨٦٣ وتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٦م سري، ص ٥٢١- ٥٢٢ (**8**.29) *Ibid.*

١٨- برقية من وزير المستعمرات إلى عدن (سير هيكن بوتين) برقم ٢٨٧ وتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٦م، ص ٥٢٣ *Ibid.*, (**8**.29)

١٩- من البحرين (باروز) إلى وزارة الخارجية برقم ٤٩٢ وتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٦م، ص ٥٢٤ (**8**.29) *Ibid.*,

٢٠- من المقيمية البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية رسالة برقم ٧٤ وتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٦م.1034L69L56، ص ٥٢٦- ٥٣١ *Ibid.*

٢١- من المقيمية البريطانية في البحرية إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية – لندن بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٦م 1034L78L56، ص ٥٣٢- ٥٣٦ *Ibid.*

٢٢- من الوكالة السياسية في الكويت إلى سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا – لندن برقم ٢٥ وتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٦م (8.29)1537:26:56، ص ٥٣٧- ٥٣٩.

٢٣- Burdett: *Op. cit.* (**8**.29) *Ibid.*

٢٤- رسالة من وزارة الخارجية البريطانية (الإدارة الشرقية) إلى الكويت في ٣١ يناير ١٩٥٨م سري E.A. 1533L2 ص ٩٧ **Burdett**: *Op. cit.* (**9**.05)

٢٥- *المصدر السابق*، ص ٩٧، ٩٨.

٢٦- من (روثني) الوكالة السياسية البريطانية بالكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية (الإدارة الشرقية) بلندن برقم E.A. 1535L2L58 وتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٨م، سري، ص٩٨ *Ibid.*

٢٧- تقرير أعدته إدارة العلاقات الحكومية قسم الأبحاث بالظهران – المملكة العربية السعودية، وملحق برسالة المقيمية البريطانية بالبحرين برقم ١٥٣٠٤ وتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٨م، وكذلك نقلًا عن *مجلة الجامعة العربية في ٢٦ فبراير ١٩٥٨م و ٩ إبريل ١٩٥٨م* *Ibid.*

٢٨- تقرير بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥٨م عن مؤتمر ومعرض البترول للجامعة العربية (سري)

Ibid. **Burdett**: *Op. cit.* Vol. **9**(9.30)

٢٩- رسالة سرية من المقيمية البريطانية بالبحرين (لامب) برقم ١٥٣٠٤ وتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٨م. *Ibid.* (**9**.30)

٣٠- رسالة من السكرتارية التجارية للسفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٠م ورقم C.S 1167L1L60 إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية ومرفق به ترجمة لنص القانون رقم (٩)، ص ٥٥٣- ٥٥٥ (9.30) *Ibid.*

الفصل الرابع

موقف الجامعة العربية من المشكلة العمانية

خلفية تاريخية

كانت عمان معقلًا للمذهب الإباضي، ويحكمها إمام يختاره أهل الحل والعقد، وليس بطريق التوريث، ومنذ القرن السابع عشر للميلاد (الحادي عشر الهجري) اقتصر اختيار الأئمة على أسرة اليعاربة التي صارت عمان في عهدها أكبر قوة بحرية في الخليج العربي، بل في منطقة المحيط الهندي بأسره بعد أن قضت على الاستعمار البرتغالي في المنطقة.

وخلفت أسرة البوسعيد اليعاربة في الإمامة بعد طرد الفرس، واتخذ الإمام سعيد ابن أحمد مدينة الرستاق الداخلية عاصمة لملكه، ولكن خرج عليه ابنه حمد بن سعيد واستقل بالساحل، وبذلك صارت هناك سلطنة مسقط الساحلية وإمامة عمان الداخلية. وكان هناك شبه تسليم ضمني بأن سلطنة مسقط تتمتع بالحكم الذاتي في إطار إمامة عمان، وكان للإمام نفوذ ديني في مسقط، ولكن اقتصر نفوذ الإمام السياسي على المنطقة الداخلية وعاصمتها الرستاق.

في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي عقدت بريطانيا اتفاقيتين مع سلطان مسقط حصلت بمقتضاهما على امتيازات كبيرة وافتتحت وكالة لها في مسقط، ومنذ ذلك التاريخ وهي تستغل كل خلاف داخلي في عمان لدعم نفوذها الذي كان السبب الرئيسي في الخلافات بين العمانيين، بالإضافة إلى عدم التزام البوسعيد بالشورى في الحكم.

وفي عام ١٩١٣م اختار العلماء ورؤساء القبائل سالم بن راشد الخروصي إمامًا، وحاول الخروصي توحيد البلاد والقضاء على السلطنة وإنهاء النفوذ البريطاني، ولكن بريطانيا كانت تتدخل لإنقاذ السلطنة بفرض حصار اقتصادي على عمان.

وفي عام ١٩٢٠م أبرمت "معاهدة السيب" بين الإمامة وسلطان مسقط، ومع أن المعاهدة كان يكتنفها الغموض إلا أنها نظمت العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامة عمان حتى منتصف القرن العشرين للميلاد (الرابع عشر للهجرة).

ولكن بريطانيا كانت مستاءة لبقاء عمان الداخلية والبوريمي خارج سيطرتها، خصوصًا وأن البحوث الجيولوجية أثبتت وجود النفط فيهما، بالإضافة إلى تطلع الشركات الأمريكية نحوها، كما أن الإمامة كانت تعارض أي تنازل يقدمه حكام مسقط لبريطانيا، وتلاقت أهداف بريطانيا مع أهداف سلطان مسقط سعيد بن تيمور الذي طمع في الإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن عبدالله الخليلي في عام ١٩٥٤م، ونتج عن ذلك اشتعال المنطقة ضد بريطانيا منذ ذلك الوقت.

النزاع بين الإمامة والسلطنة

في أوائل القرن العشرين للميلاد جدد العمانيون محاولاتهم لبعث الإمامة الإباضية، واستمرت هذه المحاولات نحو سبع سنوات (١٩٠٦ – ١٩١٣م)، وكان دافع العمانيين هو معارضتهم كإباضيين لنظام السلطنة الذي لا يطبق المبدأ الإباضي الذي يحتم اختيار الحاكم بالانتخاب، بينما سلاطين مسقط يسيرون على النظام الوراثي، وإلى جانب هذا كان هناك عامل هام أثار العمانيين في ذلك الوقت، وهو ازدياد السيطرة البريطانية وما ترتب على ذلك من وضع القيود على تجارة الرقيق واستيراد الأسلحة، وكان سلاطين مسقط يتلقون مساعدات مالية من بريطانيا لتنفيذ هذه القيود بينما لم يستفد منها العمانيون شيئًا بل على العكس أثرت هذه القيود على نشاطهم بدرجة كبيرة [1].

يلاحظ أن الثورة العمانية في هذه المرة كانت تختلف عما سبقتها من ثورات إباضية في أنها لم تكن ثورة دينية بحتة، إذ ظهرت فيها الروح الوطنية بوضوح، وقد أحرزت الثورة تقدمًا كبيرًا بسبب التعاون بين زعمائها وتحقيق الصلح بين القبائل العمانية وقيام ائتلاف بين اتحاد الهناوية بزعامة عيسى بن صالح واتحاد الغافرية بزعامة حمير بن ناصر، وعقد العمانيون البيعة للإمام الخروصي، وكان افتقاد هذا

الائتلاف في السابق من أهم الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بإمامة عزان بن قيس وفشل الإباضيين في صراعهم ضد السلاطين.

في يونيو (حزيران) من عام ١٩١٢م أعلنت نزوى – وهي مدينة لها مكانتها العريقة في تاريخ عمان – عاصمة الإباضية الجديدة(٢).

ولم يلبث أن حدث خلاف في الرأي بين الزعماء العمانيين، فكان عيسى بن صالح يحبذ حل الخلافات مع السلطان سلميًا، أما الزعماء الآخرون ومنهم الإمام الخروصي فكانوا يفضلون استخدام القوة للقيام بهجوم ناجح على السلطنة، وبتأثير وجهة نظر الشيخ عيسى بن صالح وافق الإمام على عقد اجتماع في قرية السيب يحضره الشيخ عيسى بن صالح مندوبًا عن الإمام، ومندوب عن السلطنة بالإضافة إلى القنصل السياسي البريطاني في مسقط. وعلى الرغم من أن المفاوضات قد انتهت بالفشل في البداية، إلا أنه لم يلبث أن تم توقيع اتفاقية السيب بين الطرفين، وذلك في عام ١٩٢٠م. ويحيط الغموض بهذه الاتفاقية لعدم وجود نص رسمي لها؛ فزعماء الإمامة يؤكدون أنهم وقعوا هذه الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام، وأن الإمام نفسه صادق على هذه الاتفاقية في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٠م، ووقع على هذه الاتفاقية خمسة عشر شيخًا من زعماء القبائل المؤيدة للإمام، بينما تؤكد الحكومة البريطانية أن ديباجة الاتفاقية لم يرد فيها ذكر الإمام وكل ما جاء فيها هو هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن علي نيابة عن سكان عمان، ومضمون الاتفاقية الموجودة لا يحدد بشكل دقيق طبيعة حدود السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تمامًا في هذه الاتفاقية.

هذا وقد اختلف كثيرون في تفسير اتفاقية السيب؛ فمنهم من اعتبرها اعترافًا من جانب السلطنة بحكومة الإمام، ومنهم من قصر حدود الاتفاقية على أنها تنظيم داخلي بين السلطان والقبائل التابعة له، وعلى ذلك فإن تسوية السيب لم تحل مشاكل السلطان الذي أخذ حكمه يضعف حتى بعد توقيع التسوية، ولم تحل

التسوية الخلافات بشكل نهائي بين مسقط وعمان. كما يلاحظ أنه منذ عقد معاهدة السيب عام ١٩٢٠م بين الإمامة والسلطنة، كان الأئمة يسيطرون على مقاطعات الداخل، ويعينون الولاة والقضاة، ويفرضون الزكاة، على الرغم من أنه لم توضح حدود سياسية بين الإمامة والسلطنة ؛ إلا أن الحدود كان متفقًا عليها عرفيًا بين الطرفين ؛ لذلك فإن العلاقات عادت للتوتر بين الإمامة والسلطنة كما سيتضح في الصفحات التالية.

بعد اغتيال الإمام الخروصي تولى الإمام محمد بن عبدالله الخليلي الإمامة في عمان عام في ١٩٢٠م، وفي عهده سيطر الشيخ عيسى بن صالح على مقدرات الحكم في عمان حتى أن شخصيته تفوقت على شخصية الإمام نفسه. وفي عهد الإمام الخليلي توترت العلاقات بين عمان وبين السعودية ذلك أن الملك عبدالعزيز آل سعود – يرحمه الله- بعد أن ضم الحجاز في ١٩٢٤- ١٩٢٥م، بدأ يهتم أكثر بالمقاطعات الشرقية من الجزيرة العربية حيث كان رؤساء قبائل النعيم يصرفون الأمور نيابة عنه في البوريمي. وقد أوفد الملك عبدالعزيز بعثة سياسية إلى البوريمي لجمع الزكاة المعتادة من سكان الواحة، ومن القبائل البدوية في المناطق المجاورة، الأمر الذي أثار مخاوف إمامة عمان ؛ لذلك قرر زعماء الإمامة الزحف نحو الشمال واحتلال المناطق التي تتعرض لتهديد السعوديين في الظاهرة والبوريمي. ورغم تقدم العمانيين في البداية إلا أن الحملة توقفت لمرض الشيخ عيسى بن صالح قائد قوات الإمامة، ونشوب خلاف بين الإمامة والقبائل الغافرية الموالية له بزعامة سليمان بن حمير، بالإضافة إلى أن زعماء النعيم أرسلوا إلى عبدالله بن جلوي نائب الملك عبدالعزيز آل سعود في الإحساء يطلبون منه المساعدة بالسلاح والرجال لصد قوات الإمامة [٣]، ومن الواضح أن سلطة السعوديين قد تأكدت على البوريمي بعد فشل حملة الإمام عليها سنة ١٩٢٦م.

وبعد تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم وتولية ابنه سعيد بن تيمور في عام ١٩٣٢م، حرص العمانيون على تأكيد اتفاقية السيب، ولكن لم يلبث الموقف أن توتر بين الإمامة والسلطنة لعدم احترام الطرفين لشروط الاتفاقية.

وقد بذل سعيد بن تيمور سلطان مسقط الجديد محاولات كثيرة من أجل استعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية من عمان، فحاول استمالة الشيوخ إليه بالهدايا والأموال وحسن استقبالهم في عاصمته، كما حاول أن يجعل من نفسه سلطانًا وإمامًا معًا، على الرغم من أن المذهب الإباضي لا يقوم على توارث الحكم، وقد استعان في محاولاته هذه بالتأييد البريطاني، كما حاول في سنوات متأخرة نسبيًا الحصول على تأييد أمريكي مستغلًا فرصة الصراع الذي نشب بين الشركات البريطانية والأمريكية التي تستغل النفط في ممتلكاته(٤).

ويلاحظ أن السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط كان يستعد لانتزاع منطقة البوريمي من السعوديين بسبب احتمالات وجود النفط فيها، إلا أن بريطانيا كبحت جماح سلطان مسقط لأنها لم تكن تريد أن تتوتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن الحكومة السعودية كانت تحظى بمساندة من قبل شركات النفط الأمريكية (٥).

كما حرص السلطان على تحريض الشيوخ والرؤساء في المناطق التي كانوا يظهرون فيها عدم رضائهم عن حكومة الإمام، وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطان منح امتيازًا للتنقيب عن النفط لشركة عمان لاستثمارات النفط في داخل عمان، ونصت الفقرة الأولى من الاتفاقية على أن تشمل عمليات التنقيب جميع ممتلكات سلطان مسقط وعمان وكذلك الجزر الواقعة ضمن حدود السلطنة وجميع مياهها الإقليمية باستثناء موانئ جوادر وظفار. وقد احتج الإمام الخليلي على منح هذا الامتياز، وأكد للسلطان وللحكومة البريطانية بأنه يعتبره خرقًا صريحًا لاتفاقية السيب التي منحته استقلالًا تامًا في أراضيه، وكانت احتمالات اكتشاف النفط في عمان الداخلية هي التي دفعت السلطان لأن يحاول أن يكون إمامًا

وسلطانًا معًا ؛ ولذلك كان يحاول أن ينتهز الفرصة لكي ينتخب إمامًا على المذهب الإباضي، وبذلك يحقق أمله في السيطرة على الإمامة والسلطنة معًا. ومن أجل مد نفوذه في الداخل عمد السلطان إلى بعض المظاهر الشكلية مثل إطلاق لحيته، وإظهار الاهتمام بالشئون الدينية، والتراسل مع زعماء الإمامة مثل سليمان بن حمير وعيسى بن صالح.

وعلى الرغم من أن سنوات الحرب العالمية الثانية حالت بين سلطان مسقط وبين تنفيذ مشروعه الخاص بضم الإمامة إلا أن نشاطه في هذا الاتجاه لم يلبث أن تجدد بعد انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥م.

وبعد أن توفي الإمام الخليلي عام ١٩٥٤م صار السلطان سعيد بن تيمور يتوق لخلافة عمان محاولًا الاستعانة بزعماء الغافريين وبخاصة الشيخ سليمان بن حمير وعلي بن صالح شيخ البوعلى، ورغم محاولاته التمسك بأهداب الدين وفروضه وأن يكون لنفسه سمعة دينية إلا أن العمانيين تمسكوا برفض قبول أحد أفراد البوسعيد إمامًا لهم؛ ولذلك انعقدت الإمامة لأحد رجال قبيلة بني هناة وهو غالب بن علي.

وكان السلطان سعيد بن تيمور يسعى لتأكيد سيطرته على الداخل بوسيلتين: الأولى: الاعتماد على علاقاته الودية بالشيوخ، والثانية : مساعدة الحكومة البريطانية له في احتلال بعض القلاع الداخلية، وبخاصة الاستعانة بمساعدة سلاح الطيران البريطاني.

وقد بحثت الحكومة البريطانية مسألة مساعدة السلطان بقوات من سلاح الطيران البريطاني، وعلى الرغم من أن ذلك كان يتفق إلى حد كبير مع مصلحة بريطانيا فيما يختص بعمليات التنقيب عن البترول التي كانت تقوم بها شركات النفط البريطانية في داخلية عمان، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تخشى أن يؤدي تدخلها إلى إراقة الدماء مما يثير الشكوك في الدوائر الأوروبية. كما قد يؤدي إلى إثارة المشكلة في هيئة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت مترددة في البداية في مسألة مساعدة السلطان بقوات من سلاح

الطيران البريطاني إلا أنها لم تلبث أن عدلت عن موقفها واتجهت إلى مساعدة السلطان وتزويده بالذخيرة والسلاح وقيادة بريطانية لمد سيطرته على الداخل، ويتضح ذلك في عمليات الاستطلاع الجوي التي قامت بها قوات سلاح الطيران الملكي البريطاني على مقاطعات عمان الداخلية، وإرسال شحنات كبيرة من السلاح والذخيرة إلى سلطنة مسقط، ونتج عن ذلك تدخل قوات السلطنة التي تساندها الحكومة البريطانية في مقاطعات عمان الداخلية.

قضية الإمامة ظهرت وتشعبت في المجالين العربي والدولي خلال النصف الثاني من الخمسينيات، وأصبحت موضع مناقشات في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وهذا ما سنعرض له في الصفحات التالية وهو عن موقف جامعة الدول العربية من مشكلة عمان.

وكان الإمام غالب بن علي ضعيف الشخصية ؛ مما أفسح المجال لشقيقه طالب ابن علي لكي يبرز في مجال السلطة الفعلية، وفي الحقيقة فإن الثورة التي نشبت في عمان بعد عام ١٩٥٥م كانت ترتبط بطالب بن علي أكثر مما كانت ترتبط بأخيه الإمام نفسه، وكان طالب بن علي على علاقة جيدة بالسعوديين، ولما كان ازدياد الصلة بين الإمام الجديد والسعوديين يهدد مستقبل بريطانيا في المنطقة خاصة وأن الشركات البريطانية كانت قد بدأت عمليات التنقيب في المنطقة التي يسيطر عليها الإمام، فقد بدأت قوات مسقط تتحرك صوب عمان، وكانت هذه القوات تحت قيادة ضباط بريطانيين، ومعها قافلة استكشافية أوفدتها شركة النفط البريطانية في مسقط لإقامة مركز بالقرب من الحدود الجنوبية لإمامة عمان، واستطاعت قوات مسقط احتلال عبري، وهي بلدة هامة تقع إلى الجنوب الشرقي من البوريمي وذلك في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤م، وبذلك أمنت مسقط قاعدة هامة لعمليات النفط، وكانت عبري خاضعة للإمامة منذ عام ١٩٢٥م، ولم يكن لسلطنة مسقط أي نفوذ عليها، ولذلك اتجهت بريطانيا إلى تأييد سلطان

مسقط لأنها إن لم تفعل فإن السلطان سيلجأ إلى طلب المساعدة الأمريكية، وكان قد حاول ذلك فعلًا في عام ١٩٤٦م بهدف ضم مقاطعات الإمامة له [٦].

بعد احتلال عبري وتقدم قوات السلطنة إلى نزوى عاصمة الإمامة بدأت الثورة العمانية، ففي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤م قام الإمام غالب بن علي بخطوة حاسمة لكسر العزلة التقليدية التي سار عليها الأئمة من قبله، فأراد أن يربط قضية بلاده بالنضال العام للقومية العربية ضد الإمبريالية البريطانية [٧]، وحاول الإمام تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول العربية، وتلقى مساعدات من المملكة العربية السعودية، كما كانت مصر تساندها، وكان هدف مصر في ذلك هو اقتلاع جذور الاستعمار من الوطن العربي.

في يوم ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤م تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رسالة من إمام (المملكة العمانية) تتضمن تفويضه الشيخين طالب بن علي شقيق الإمام والشيخ إبراهيم أطفيش، وهو من مشايخ الإباضية المذهب الديني "للمملكة العمانية" ومقيم بمصر في أن يتقدما عنه بطلب انضمام عمان الإمامية إلى الجامعة. كما تلقت الأمانة مع هذا التفويض كتابًا مع وكيلي الإمام المفوضين بطلب الانضمام إلى الجامعة، وقد تضمن قبول التزامات ميثاقها واحترامه، وقرر أن "المملكة العمانية" دولة مستقلة، وأن نظام الحكم فيها إسلامي يكون الإمام فيه رئيسًا دينيًا وسياسيًا للدولة، وتجرى شئون الحكم والقضاء على مقتضى الشريعة الإسلامية، وحدد سكانها بنحو مليوني نسمة، وميزانيتها من الزكاة والعشور بنحو مليوني روبية، وتحدث عن اكتفائها الذاتي وعدد مصادر ثروتها الطبيعية التي لم تستغل بعد.

ولما كان ميثاق جامعة الدول العربية ينص على النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها وعلى رعاية أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس، والذهاب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، فلهذا فإن الأمانة العامة

قد عنيت بالتعرف على أحوال البلاد العربية غير الأعضاء، ومنها إمامة عمان، وأبلغت الدول الأعضاء بما تم من خطوات بشأن الاتصال بها.

ونظرت اللجنة السياسية الموضوع في اجتماعها يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٤م ووافقت على ما جاء في مذكرة الأمانة العامة من دعم بياناتها بالمعلومات من الدول الأعضاء وبخاصة المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بحكم جوارهما لعمان.

ووافق مجلس الجامعة في اجتماعة يوم ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤م على توصية اللجنة السياسية في هذا الشأن وهي: " أحيطت اللجنة علمًا برسالة إمام عمان الداخلية، وأوصت بانتظار نتيجة ما تقوم به الأمانة العامة مستعينة بالدول الأعضاء من دراسات لإمامة عمان " (٨).

كما بحثت اللجنة السياسية خير الأساليب لإبراز استقلال عمان وإظهار كيانها الدولي، ورأت أن هناك عدة أساليب منها الاعتراف الفردي من جانب الدول العربية بإمامة عمان، ولكنه رؤى بعد ذلك أن هذا المنهج من الاعتراف الفردي قد يثير ملاحظات المتربصين بعمان واستقلالها، ويضفي على التصرف صفة الصدور عن عوامل محدودة، وأن النظر في قبول الجامعة انضمامها من شأنه أن يتسم بصفة القاعدة العامة المقبولة والتصرف الطبيعي.

ولما كان العدوان على إمامة عمان قد انطلق من مسقط، فقد أرسلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رسالة إلى سلطان مسقط (ربما على سبيل الوساطة)، ولكن سلطان مسقط سلم الرسالة إلى القنصل البريطاني خلال زيارة الأخير لصلالة حيث كان يقيم السلطان، واقترح القنصل البريطاني على السلطان عدم الرد على رسالة الجامعة العربية (٩).

ونظرت اللجنة السياسية في الموضوع بعد ذلك في اجتماعها يوم ١٣ مارس (آذار) ١٩٥٥م على ضوء مذكرة الأمانة العامة التي تضمنت وجود الرأي فيه، وفي

هذا الاجتماع أيد ممثل المملكة العربية السعودية ضم المملكة العمانية إلى جامعة الدول العربية، كما أيد ممثل المملكة المتوكلية اليمنية هذا الضم.

لكن ممثلي باقي الدول الأعضاء انتهوا إلى أن الموضوع يقتضي التأجيل إذا لم يتلقوا من حكوماتهم تعليمات في هذا الشأن، ولا تقدر أن تفصل فيه لجنة الشئون السياسية في اجتماع لا يحضره وزراء الخارجية، وتقدمت اللجنة السياسية بتوصية أقرها مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٣١ مارس (آذار) ١٩٥٥م وتنص على :

" عنيت اللجنة بطلب عمان الداخلية الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وتوصي بأن يؤجل القرار إلى اجتماع تال استكمالًا لعناصره "[١٠].

وفي يوم ١٩ يوليو (تموز) ١٩٥٥م تلقت الأمانة العامة مذكرة السفارة الليبية بالقاهرة المؤرخة ١٨ يوليو (تموز) ١٩٥٥م متضمنة أن الحكومة الليبية لا ترى مانعًا من انضمام مملكة عمان إلى جامعة الدول العربية [١١].

بعد ذلك نظرت اللجنة السياسية في اجتماعها في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٥م مذكرة الأمانة العامة بشأن طلب إمامة عمان الانضمام إلى الجامعة، ووافق مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٥م على توصية اللجنة السياسية في هذا الشأن وهي : " رغبة من مجلس جامعة الدول العربية في تيسير السبل أمام البلدان العربية المستقلة الانضمام إلى جامعة الدول العربية، يرحب المجلس بطلب إمامة عمان الانضمام إلى عضويته، ويقرر دعوة الدول العربية الأعضاء التي لم تبد رأيها في الموضوع لتكوين وجهة نظرها فيه، على أن تعرض هذه الدول رأيها في مجلس جامعة الدول العربية في دورته التالية حتى يتخذ قرارًا حول انضمام الإمامة إلى الجامعة "[١٢].

وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٥م نظرت اللجنة السياسية في مذكرة المملكة العربية السعودية بشأن ما أبلغها إياه إمام عمان من أن السلطات البريطانية في خليج البصرة أوعزت إلى سلطان مسقط بالاستعداد لمهاجمة داخلية عمان لعرقلة انضمامها في جامعة الدول العربية.

وقد بحثت اللجنة مذكرة المملكة العربية السعودية التي عبرت عن رأيها من أنه تجاه الأنباء المقلقة عما تتعرض له إمامة عمان من خطر يهدد كيانها وسلامتها، تبدي اللجنة السياسية استياءها الشديد من اللجوء إلى القوة من أية جهة، كما نقلت تضامن الشعوب العربية بشعورها مع إمامة عمان واستعدادها لبذل كل ما تستطيع من المساعي السلمية للمحافظة على سلامتها.

وبعد ذلك جاءت أنباء بأن قوات سلطان مسقط بقيادة ضباط بريطانيين قد احتلت نزوى عاصمة إمامة عمان في يوم ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٥م، كما احتلت إقليم الرستاق في يوم ١٧ وأن الإمام وأخاه فرا إلى الجبال، وأن السلطان سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي سلطان مسقط قد زار نزوى يوم ٢٤ لتلقي ولاء العمانيين، وعرضت اللجنة السياسية الأمر على مجلس الجامعة [١٣].

وتذكر الوثائق البريطانية أن السفير العراقي بالقاهرة كان يرى ضرورة قيام سلطان مسقط بعرض وجهة نظره على الحكومات العربية "الأقل كراهية" له ولبريطانيا، ولكن باروز (Burrows) المقيم السياسي البريطاني في الخليج كان يرى أنه لا أمل في إقناع سلطان مسقط بوجهة النظر هذه، وأن البديل هو قيام بريطانيا ذاتها بالاتصال بالحكومات العربية المعنية أو تبدأ حملة إعلامية مدعومة بالوثائق[١٤].

وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى أن الاتصال بالسلطان قد يكون مضيعة للوقت، وقد يكون من غير المستصوب الإلحاح عليه بمزيد من النصيحة غير المرغوبة قبل الحصول على موافقته على " جعل بريطانيا تتصرف نيابة عنه في مجلس الأمن "، ومع ذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية تعتقد أن حملة دعاية عن عمان لن يكون لها تأثير على قرارات الحكومات العربية، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسة البريطانية في رأي وزارة الخارجية هي اعتبار مسألة عمان كمسألة منتهية، ومن المؤكد أن بريطانيا لا ترغب في إثارتها علنًا في تلك المرحلة.

وترى وزارة الخارجية البريطانية أن أمامها طريقين :

أ) دعوة السعوديين لإسقاط الفكرة.

ب) إقناع بعض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بأن الاعتراف بعمان سيجعلهم يظهرون بمظهر شاذ.

وتنفيذًا للفكرة (أ)، على بريطانيا أن تعبر عن أملها بأنه في بداية المباحثات لتسوية صعوبات بريطانيا فإن السعوديين يجب ألا يحاولوا إحراج حليفهم السلطان، وبالنسبة للفكرة (ب) فإن على بريطانيا أن تتجه نحو لبنان وليبيا والسودان والأردن وتوضح لهم النقاط التالية :

أ) إن عمان كدولة لم تكن موجودة مطلقًا.

ب) لم يعبر أحد عن مساندة الإمام الذي تنازل الآن عن ادعاءاته.

ج) إن كل قبيلة من القبائل قد أعلنت ولاءها للسلطان الذي يسيطر سيطرة تامة.

د) بمجرد أن تدخل مثل هذه الدولة غير القائمة كدولة في عضوية الجامعة العربية فسوف يكون من الصعب التخلص منها، وسوف يكون محرجًا للدول الأعضاء الأخرى، وسوف يسبب عنصرًا للتوتر في العلاقات الخارجية السعودية بينما لن تستفيد السعودية منه شيئًا.

واقترحت الخارجية البريطانية أن يوضح للدول العربية غير المؤيدة موقف بريطانيا من هذا الأمر، ويجب أن تقول بريطانيا لهم بصراحة:

أ) إن السلطان لم يتحدث نيابة عن نفسه.

ب) إن السلطان قد كلف من بريطانيا في مناسبات عدة التصرف نيابة عنه دوليًا.

ج) إن بريطانيا هي الدولة التي تعرف أكثر من غيرها مشكلات المنطقة [١٥].

وقد قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه يوم ١٢ إبريل ١٩٥٦م الموافقة على توصية اللجنة السياسية الآتية : نظرت اللجنة السياسية مذكرة الأمانة

العامة بشأن طلب إمامة عمان وتفويض الأمين العام تأليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة للإحاطة بالأحوال في منطقة عمان، وبذل المساعي لدى المسئولين فيها وتقديم تقرير عن نتيجة سعيها إلى مجلس الجامعة في دورته القادمة، وتوصي الدول الأعضاء بالتعاون على تيسير مهمة البعثة، وقد أبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء بقرارات مجلس الجامعة هذه، كما كتبت إلى الدول الأعضاء أيضًا يوم ٢٦ إبريل (نيسان) ١٩٥٦م ترجوها الاتصال بالسلطات المختصة في مسقط وعمان لتيسير بعثة الجامعة المشار إليها في قرار مجلس الجامعة المذكور وموافاة الأمانة العامة بنتيجة مساعيها.

وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى ذلك عندما أبلغت السفارة البريطانية في القاهرة وزارة الخارجية البريطانية بقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية بتعيين بعثة عربية تزور إمامة عمان " والتأكد من طبيعة علاقتها مع مسقط "(١٦).

كما أبلغ السفير البريطاني في القاهرة حكومته بأن السفير العراقي بالقاهرة أبلغه بأن هناك إدراكًا بأن سلطان مسقط قد لا يوافق على استقبال البعثة، وأن الشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية عبر عن الأمل في أن كل الحكومات العربية وبخاصة الحكومة العراقية سوف تستخدم نفوذها لدى سلطان مسقط لضمان موافقته على استقبال البعثة، كما أبلغ السفير العراقي نظيره البريطاني بأن أعضاء البعثة سيكونون من دول محايدة مثل لبنان والسودان، وأن الأمين العام سيسعى للحصول على تصريح من الحكومة البريطانية بزيارة البعثة لمسقط وعمان (١٧).

في ذلك الوقت أعلن مسئول بوزارة الخارجية البريطانية أن حكومته متمسكة بموقفها بأن (سلطان مسقط وعمان) حاكم مستقل، وأنه هو السلطة الوحيدة التي تمنح مثل هذا التصريح (١٨).

وتنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية طلبت وزارة الخارجية الأردنية من السفارة البريطانية في عمان الاتصال بالسلطات المعنية لتسهيل مهمة البعثة.

وردت السفارة البريطانية في عمان على وزارة الخارجية الأردنية بأن دخول عمان يتحكم فيه عظمة سلطان مسقط وعمان، ولذلك يجب تقديم طلب المساعدة لبعثة الجامعة العربية إلى عظمته[١٩].

كما أبلغت السفارة البريطانية في القاهرة وزارة الخارجية بأن بعثة الجامعة العربية سوف يرأسها عبدالخالق حسونة الأمين العام يرافقه عبدالمنعم مصطفى السكرتير العام المساعد، ومدير الإدارة السياسية الدكتور سيد نوفل وأنها سوف تزور عمان فيما بين ١١، ١٣ مايو (آيار) ١٩٥٦م، وأن الجامعة العربية طلبت من الدول الأعضاء الاتصال بالسلطات في مسقط وعمان للحصول على الإذن للبعثة للقيام بمهمتها [٢٠].

في ٩ يونيو (حزيران) ١٩٥٦م تلقت الأمانة العامة مذكرة من سفارة المملكة الأردنية الهاشمية بالقاهرة مؤرخة في ٥ يونيو، تضمنت أن السفارة البريطانية في عمان أفادت بأن الدخول إلى منطقة عمان من حق واختصاص سمو سلطان مسقط وعمان، وعليه يجب الاتصال بسمو السلطان للحصول على التسهيلات لتيسير مهمة البعثة المذكورة، وقد أبلغت هذه المذكرة إلى الدول الأعضاء ؛ كما كتب الأمين العام في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٦م إلى السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط راجيًا تيسير مهمة البعثة التي قرر مجلس الجامعة إيفادها إلى منطقة عمان، ولم يتلق الأمين العام ردًا على كتابه، كما تلقت الأمانة العامة مذكرة سفارة المملكة العربية السعودية في مصر بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٦م جاء فيها : أنه نظرًا للوضع الراهن بين المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية، فليس في الإمكان للحكومة السعودية أن تقوم بالاتصالات المطلوبة، وقد أبلغت الحكومة السورية، وكذلك الحكومة العراقية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أنه نظرًا لصعوبة الاتصال بمسقط وعمان، فإن هذا الاتصال يمكن أن يتم من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد تلقت الأمانة العامة من وزارة خارجية جمهورية مصر مذكرة طلبت فيها إدراج مسألة عمان في جدول أعمال مجلس الجامعة في دورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٦م، كما بعث الأمين العام مرة أخرى إلى سلطان مسقط يرجون أن يتلقى رده في أقرب وقت، حتى يتيسر للبعثة السفر والقيام بمهمتها الأخوية الودية. ويلاحظ أن قرار إيفاد البعثة قد اتخذته اللجنة السياسية بناءً على اقتراح بأن تبذل الجامعة مساعيها للتوفيق بين أميرين عربيين هما سلطان مسقط وإمام عمان، وكان في اعتبارها صعوبة الوصول إلى هذه المناطق بسبب الإجراءات الاستثنائية المتخذة لعزلها، وأن الأمر يقتضي بذل مساعي من جانب الدول الأعضاء للتغلب على هذه الصعوبة، إلا أن السلطات البريطانية كانت تعتذر عن التدخل في هذا الموضوع، بحجة أنه من شأن سلطنة مسقط المستقلة، كما أن سلطان مسقط كان لا يجيب على الاتصالات العربية به أو على رسائل الأمانة العامة، ومن الواضح أن الأمر كان بيد السلطات البريطانية وحدها.

في يوم ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٦م بعثت الأمانة العامة للدول الأعضاء مذكرة ذكرت فيها أن السيد صالح بن عيسى الحارثي أمير الشرقية ونائب أمير عمان زار الأمين العام يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٦م وقدم له الموضوعات التالية:

١ - كتاب من السيد صالح بن عيسى الحارثي إلى الأمين العام.

٢ - كتاب من السيد طالب بن علي والسيد محمد عبدالله إلى الأمين العام.

٣ - تقرير مقدم من السيد صالح بن عيسى الحارثي عن رحلته إلى الدمام.

وقد تضمنت المذكرة شرحًا للأحداث الأخيرة في عمان وما يخضع له الشعب العماني من عنف وما يبذله من ألوان المقاومة، كما تضمنت التحذير من خطر الدعاية البريطانية وما تذيعه هذه الدعاية من استقرار الأحوال في الإمامة، بالإضافة إلى مناشدة الجامعة العربية حكومات الدول الأعضاء الأخذ بيد عمان في محنتها ومدها بالعون العاجل.

وقد تلقت الأمانة العامة من وزارة خارجية مصر مذكرة تضمنت طلب إدراج مسألة عمان في جدول أعمال مجلس الجامعة في دورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٦م. وفي الجلسة الثالثة في دور الانعقاد العادي السادس والعشرين لمجلس الجامعة العربية في ١٧ ربيع أول ١٣٧٦هـ الموافق ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦م طلبت الأمانة العامة أن توجه حكومات الدول الأعضاء مندوبيها لدى الأمم المتحدة للإشارة إلى هذه القضية وما تعانيه إمامة عمان، وذلك أمام الجمعية العامة في دورتها التالية [٢١].

في ١٢ أغسطس ١٩٥٧م عقد مجلس جامعة الدول العربية جلسته السابعة والعشرين، وفيها أعلن رئيس الجلسة أحمد مختار (رئيس وفد السلطان ورئيس مجلس الجامعة في دورته تلك) أن لجنة الشئون السياسية قد توصلت إلى قرار إجماعي بشأن قضية إمامة عمان، وأن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية – وإن لم تمثل في اجتماع لجنة الشئون السياسية – قد أيدت القرار ببرقية وزير خارجيتها إلى الأمين العام، وتلا رئيس الجلسة نص التوصية، وهي أن لجنة الشئون السياسية لمجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية السابعة والعشرين نظرت في تقرير الأمين العام عن قضية عمان والعدوان الأجنبي عليها، ومذكرة حكومة المملكة العربية السعودية في الموضوع، كما استمعت إلى ممثل عمان في القاهرة؛ وقررت مايلي:

١ - إن تدخل القوات المسلحة البريطانية في عمان هو اعتداء صارخ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها.

٢ - قيام الدول الأعضاء بعمل إجماعي مشترك وذلك بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في هذه القضية، ووقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عمان بوصفه مهددًا للسلم والأمن في الشرق الأوسط، ومخالفًا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٣ - بذل المساعي العاجلة من قبل الدول العربية لدى أعضاء الأمم المتحدة لتأييد عمان في قضيتها العادلة، وقد وافق الأعضاء على هذه التوصية.

وطلب رئيس الجلسة من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الجامعة الإبراق فورًا بهذا القرار إلى حكوماتهم للعمل على تنفيذه وإصدار التعليمات اللازمة بشأنه إلى الوفود العربية لدى الأمم المتحدة، كما تقرر أن تقوم الأمانة العامة بإرسال برقية بنص القرار إلى وفد الجامعة بالولايات المتحدة الأمريكية لوضع الترتيبات التمهيدية مع الوفود العربية إلى أن تتلقى تعليمات حكوماتها وذلك كسبًا للوقت (٢٢).

واستمرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في متابعة القضية العمانية وتطوراتها وإبلاغ المعلومات والبيانات إلى الدول الأعضاء، وتأييد الكفاح العماني، كما عاونت العمانيين في الدعوة لقضيتهم سواء في الميدان القومي أو الخارجي أو في الأمم المتحدة، وعاونت مكاتب الجامعة العربية بآسيا وأمريكا وأوروبا معاونة مشكورة في هذا الشأن.

ولكن يبدو أنه بإيعاز من بريطانيا كانت بعض الدول العربية الصديقة لها تعارض ضم عمان إلى جامعة الدول العربية، أو عرض القضية العمانية ومسألة العدوان البريطاني على عمان على الأمم المتحدة، إذ تذكر الوثائق البريطانية أن الحكومة العراقية - في النظام الملكي وقبل ثورة ١٩٥٨م - كانت تعارض قبول عمان في جامعة الدول العربية على أساس أن عمان ليست دولة قائمة بشكل صحيح.

وبشأن إحالة مسألة عمان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد طلبت الخارجية العراقية من الوفد العراقي لدى جامعة الدول العربية لكي يتباحث مع الوفود الأردنية والليبية واللبنانية وربما السودانية والاحتجاج في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بأن مناقشة موضوع عمان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى لو أمكن إدراجه فإن الوقت غير مناسب نظرًا للموضوعات الأكثر أهمية التي كان على الدول العربية أن تثيرها في الجمعية العامة، ولكن إذا كانت المملكة العربية السعودية ترغب بشدة في إدراج مسألة عمان فقد طلبت الخارجية العراقية من الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة أن يعمل من أجل تأجيل اتخاذ قرار لحين اجتماع

الوفود العربية إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك حتى لا يحدث صدام بين العراق والمملكة العربية السعودية.

وألح السفير البريطاني في بغداد على أن يقوم مندوب عراقي بزيارة الملك سعود قبل دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقناعه بعدم دفع المسألة العمانية، ويعرض عليه التقدير العراقي للأخطار التي تترتب على الموقف السوري، على أساس أن الموقف السوري يؤيد عرض قضية عمان على الأمم المتحدة، وقد عبر القائم بأعمال وزير الخارجية العراقية علي ممتاز للسفير البريطاني في بغداد عن أمله في أن يقوم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في جدة، الذي كان على وشك مقابلة الملك سعود بإثارة هذه المسألة معه[٢٣].

وجرت مفاوضات في يوليو (تموز) ١٩٦٠م في بيروت بناءً على طلب الجانب البريطاني. في هذا الجانب وضع الجانب العماني أساسًا للمباحثات تمثل في :

أ) رجوع الأوضاع في عمان إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء واحترام حقوق العمانيين واستقلالهم التام وحرية تصرفهم في الداخل والخارج.

ب) سحب القوات البريطانية المعتدية من الأراضي العمانية.

ج) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

د) التعويض عما أتلفته الحرب من أموال وممتلكات.

كما اشترطت في حالة موافقة الطرفين على هذه البنود أن تكون المفاوضات التالية علنية وبصفة رسمية ولا مانع من إجرائها في بيروت، وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠م طلبت بريطانيا استئناف المفاوضات على أساس الاستجابة لشرطين هما:

أ) إيقاف العمليات العسكرية.

ب) سحب القضية العمانية من جدول أعمال الأمم المتحدة.

ولكن الإمام غالب بن علي رفض الشرطين، وإزاء تمسك العمانيين وافق الإنجليز على المحادثات من جديد على الأسس التي حددها وفد عمان، واجتمع الطرفان في يناير (كانون الثاني) ١٩٦١م ولكن الجانب البريطاني أضاع الوقت في مناقشات جدلية حول معاهدة السيب ووقف القتال ونظام الإمامة في عمان، إذ اقترح أن تختفي الإمامة من عمان، فرفض الجانب العماني هذه العروض، وقال: إن الإمامة هو نظام قديم ويرتبط بتاريخ شعب عمان، وإن الإمام منتخب من الشعب، ولكن هذه المحادثات لم تأت بنتيجة، فقد كان الجانب البريطاني يهدف إلى إضاعة الوقت وتمييع القضية وإضاعة المكاسب التي حققها العمانيون بنضالهم، والتأثير على نظر القضية في الأمم المتحدة، ولكن العمانيين المتعاونين مع الجامعة العربية والدول الأعضاء حرصوا على تفويت هذا الهدف [٢٤].

الجامعة العربية وقضية عمان في الأمم المتحدة

كانت وفود الدول العربية في الأمم المتحدة قد تقدمت بطلب إدراج القضية العمانية في الدورة الخامسة عشرة، في جدول أعمالها، وفي ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٠م قررت الجمعية العامة بناءً على توصية اللجنة التوجيهية إدراج القضية العمانية في جدول أعمالها وإحالتها إلى اللجنة السياسية الخاصة.

وفي اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في بغداد في الفترة من ٣٠ يناير (كانون الثاني) إلى ٤ فبراير (شباط) ١٩٦١م أصدرت اللجنة السياسية القرار التالي: نظرت اللجنة السياسية في تقرير الأمين العام بشأن قضية إمامة عمان وتقرير وفد الجامعة بنيويورك المتضمن رأي رؤساء الوفود العربية لدى الأمم المتحدة في معالجة القضية العمانية في القسم الثاني من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة، واستمعت اللجنة أيضًا إلى ما أبداه وفد إمامة عمان من بيانات عن تطورات القضية في الفترة الأخيرة وقررت الخطة التي تتخذ في هذا السبيل.

وفي القسم الثاني من الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة بدأت اللجنة السياسية في مناقشة قضية عمان في يوم ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٦١م، واستغرقت

مناقشاتها خمس جلسات، عقدت آخرها بعد ظهر ٢١ إبريل ١٩٦١م، واشترك ٢٥ وفدًا في مناقشة هذه القضية من بينها ثمانية وفود عربية وهي وفود : الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، واليمن، والعراق، وليبيا، ولبنان، والأردن، وتونس. وقد بينت الوفود العربية أن عمان دولة مستقلة منذ اثني عشر قرنًا ويتمسك أهلها بأحكام القرآن والسنة، وليس لديهم فاصل بين الدين والدولة أخذًا بالقاعدة الإسلامية التقليدية، وأن معاهدة السيب التي عقدت عام ١٩٢٠م تثبت استقلال عمان وفيها التزامات من جانب كل من الطرفين (السلطنة والإمامة) أهمها : عدم تدخل كل منهما في شئون الآخر، وتأمين رعايا كل منهما في بلد الآخر، وطالبت الوفود العربية بوقف العدوان ضد عمان وإعادة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل العدوان، وسحب القوات المعتدية الأجنبية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتعويض العمانيين عما أصابهم من أضرار.

ونفى المندوب البريطاني أن عمان دولة مستقلة استنادًا إلى أنه لم يوجد في التاريخ دولة مستقلة اسمها عمان، وأشار إلى معاهدة السيب على اعتبار أنها اتفاق بين القبائل في داخل عمان وحكومة السلطان، وفيها إقرار بسيادة سلطان مسقط عليهم، وهي لا تعتبر معاهدة دولية. وأكد المندوب البريطاني أنه لا توجد قوات بريطانية سوى ٣٠٠ جندي وضابط تلبية لطلب سلطان مسقط، ونفى وجود قواعد داخل عمان وأشار إلى المباحثات بأنها في أول الأمر بشرت ببعض الأمل، ولكن قادة الثورة يطالبون باستقلال عمان وسيادته، وهو طلب لا يقع في حدود اتفاق السيب ولذلك لم تؤد المباحثات إلى اتفاق.

وقام الوفد الدائم للجامعة العربية بالتشاور مع رؤساء الوفود العربية بشأن مشروع القرار الذي يقدم بشأن قضية عمان، وتم الاتفاق على الصيغة التالية:

الجمعية العامة،

- بعد أن ناقشت قضية عمان،
- إذ تبدي اهتمامها بقضية عمان،

- إذ تذكر قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة:

أ) تعترف بحق شعب عمان في تقرير مصيره واستقلاله.

ب) تنادي بسحب القوات الأجنبية من عمان.

ج) تدعو الأطراف المعنية إلى تسوية خلافاتهم بطريقة سلمية بهدف إعادة الأحوال العادية إلى عمان.

وتم الاتفاق على أن تقوم الدول العربية جميعًا بتقديم الاقتراح بالاشتراك مع مندوبي غينيا وأفغانستان واندونيسيا ويوغسلافيا، وقدم المشروع في ٢١ إبريل (نيسان) ١٩٦١م وكان تقديمه مفاجأة للجانب البريطاني لم يتوقعها.

ونظرًا لضيق الوقت وعدم وجود الفرصة الكافية للتعرف على آراء كثير من الأعضاء في مشروع القرار، فقد رؤي انتهاج خطة تضمن إبقاء قضية عمان على جدول الأعمال في الأمم المتحدة، وبعد موافقة وفد عمان تم الاتفاق مع مندوب الهند لكي يقترح تأجيل بحث القضية حتى الدورة السادسة عشرة على أساس أن أهمية القضية العمانية تستدعي دراسة عميقة ونواحي قانونية متشعبة ولم يبق إلا ساعات قليلة على انتهاء الدورة، ولذلك فقد اقترح تأجيل الموضوع إلى الدورة التالية، وأضاف أن الموضوع قديم، وعبر عن أمله في أن تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات، وأيد الاقتراح عدد من الدول وبذلك انتهت مباحثات اللجنة بشأن القضية مؤجلة بحثها إلى الدورة السادسة عشرة.

إمامة عمان تكرر طلب الانضمام إلى الجامعة العربية

تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من الشيخ غالب بن علي إمام عمان بتاريخ ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٦١م تضمنت طلب إمامة عمان الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، وبهذه المناسبة فقد أشير إلى أن مجلس الجامعة سبق أن وافق في ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٥م على توصية اللجنة السياسية الآتية:

نظرت اللجنة السياسية موضوع انضمام إمامة عمان إلى عضوية الجامعة وأوصت بأن يصدر مجلس الجامعة بشأنه هذا القرار: رغبة من مجلس جامعة الدول العربية في تيسير السبل أمام البلدان العربية المستقلة للانضمام إلى جامعة الدول العربية يرحب المجلس بطلب إمامة عمان الانضمام إلى عضويته، ويقرر دعوة الدول العربية الأعضاء التي لم تبد بعد رأيها في الموضوع لتكوين وجهة نظرها فيه على أن تعرض الدول رأيها في مجلس جامعة الدول العربية في دورته القادمة لكي يتخذ قرارًا حول انضمام الإمامة إلى الجامعة إلا أن الاحتلال البريطاني الذي فرض على إمامة عمان في ١٧ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥٥م وجه الجهود العربية نحو تحرير الأراضي العربية*.

وقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة للموضوع للعرض على مجلس الجامعة في تلك الجلسة (١٩٦١م).

وفي ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢م تلقت الأمانة العامة كتابًا من الإمام غالب ابن علي إمام عمان يكرر فيه طلب انضمام بلاده إلى عضوية الجامعة، وقد عرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي السابع والثلاثين بمدينة الرياض، فقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية التالية:

١ - تأجيل بحث موضوع انضمام إمامة عمان للجامعة إلى دورة تالية.

٢ - أن تؤيد الدول الأعضاء بكافة الوسائل كفاح الشعب العماني للتمتع بالاستقلال وتحرير أراضيه.

٣ - حث الدول الأعضاء على المبادرة إلى تقديم المعونات المالية والمادية إلى المكافحين العمانيين طبقًا لقرار مجلس الجامعة العربية رقم ١٥٥٥ بتاريخ ٣ مارس (آذار) ١٩٥٩م.

٤ - تأييد عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة.

* في رأي الباحث أن مجلس الجامعة العربية كان يجب، في عام ١٩٥٥م، أن يتخذ قراراً نهائياً بقبول عمان في عضوية الجامعة إن كان مقتنعاً بذلك لأن عضوية عمان في جامعة الدول العربية كان سيجعل الجامعة تتناول قضيتها بشكل مختلف عما لو كانت غير عضو فيها).

٥ - عرض القضية على لجنة منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة.

كما وافق المجلس على توصية اللجنة السياسية بالاستجابة لطلب إمام عمان بحضور ممثل عن الإمامة اجتماعات الجامعة بوصفه مراقبًا.

ويلاحظ أن التوصية خلت من أي قرار بشأن طلب عمان الانضمام إلى جامعة الدول العربية، ربما بسبب وجود خلاف بين الدول العربية في هذا الشأن لسبب أو لآخر، خصوصًا عدم رغبة هذه الدول في إحراج بريطانيا، أو انتظارًا لما تتخذه الأمم المتحدة من قرارات بشأن القضية العمانية.

ولذلك فقد عبر مندوب المملكة العربية السعودية عن تمسك حكومته بقبول طلب الإمامة الانضمام إلى الجامعة دون تأجيل [٢٥].

وعلى ذلك نلاحظ أن جامعة الدول العربية أخذت تركز جهودها على عرض قضية عمان على الأمم المتحدة، لعل الأخيرة تتخذ من القرارات ما يساعد الجامعة على تحديد موقفها من عضوية عمان فيها كما سنرى ذلك في الصفحات التالية، واقتصر موقف الجامعة العربية من قضية عمان على التأييد الأدبي والمادي (دبلوماسيًا وإعلاميًا ومعنويًا) [٢٦].

الجامعة العربية تستمر في مساندة قضية عمان في الأمم المتحدة

عندما عرضت قضية عمان على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة كما سبق القول، انتهى الأمر بتأجيل مناقشتها إلى الدورة السادسة عشرة وسجلت تحت رقم ٢٣ في جدول الأعمال.

في أثناء الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة تقدم ممثلو الدول العربية في ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦١م بمذكرة مشتركة إلى رئيس اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة طالبوا فيها بالاستماع عند بحث القضية إلى الوفد العماني الذي وصل إلى نيويورك برئاسة الأمير طالب بن علي، وقد وافقت اللجنة على سماع مندوب عمان بأغلبية ٤٠ صوتًا ضد ٢٧ مع امتناع ٢٣ عن

التصويت، وقد عارض مندوب بريطانيا الاستماع إلى مندوب عمان، واستنكر توجيه الشكوى ضد بريطانيا، وزعم بأنه لا شأن لبريطانيا بموضوع الخلاف الداخلي القائم بين أهالي عمان أنفسهم – على حد قوله.

هذا وقد تقدمت وفود ست عشرة دولة عربية وافريقية وآسيوية في ٢٢ نوفمبر (شرين الثاني) ١٩٦١م بمشروع قرار بشأن قضية عمان، نصه :

"إن الجمعية العامة، وقد ناقشت قضية عمان، وقد تأثرت تأثيرًا بالغًا بالحالة في عمان، وإذ تذكر قراراها رقم ١٥١٤ (د١٥) بشأن الإعلان عن منح الاستقلال للبلدان المستعمرة:

١ - تعترف بحق شعب عمان في الاستقلال وتقرير المصير.

٢ - وتطالب بسحب القوات الأجنبية من عمان.

٣ - وتدعو الطرفين المعنيين (المقصود الإمامة والسلطنة) لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية بقصد إعادة الأحوال الطبيعية إلى عمان.

وكانت الدول الآسيوية والأفريقية التي اشتركت مع الدول العربية في تقديم هذا المشروع هي: أفغانستان – غينيا – مالي – اندونيسيا – يوغسلافيا.

نوقشت القضية العمانية في اللجنة السياسية الخاصة يومي ٢٨- ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٦١م، وعرض مندوب المملكة العربية السعودية على اللجنة مراحل القضية العمانية، وذكر الاعتداءات البريطانية المتكررة ضد شعب عمان، خاصة ما حدث منها قبيل انعقاد تلك القمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال إن عمان كانت إحدى الدول المستقلة منذ زمن بعيد، بل إنها كانت في استقلالها وسيادتها أقدم من المملكة المتحدة ذاتها. كما قال: "إن انتخاب أول إمام حاكم عليها كان في منتصف القرن الثامن، وأن المملكة المتحدة قد اعترفت (هي نفسها) بعمان كدولة بعد القرن الثامن عشر، كما اعترفت أيضا بعمان كدولة عندما قامت بالوساطة عند توقيع معاهدة السيب بين مسقط وعمان عام ١٩٢٠م، وطالب

بتصفية الاستعمار في عمان، وذلك بإنهاء القواعد العسكرية البريطانية وسحب القوات البريطانية المسلحة وإعادة استقلال عمان". كما طالب مندوب المملكة العربية السعودية الأمم المتحدة بحث الأطراف المعنية بالدخول في المفاوضات كما هو مبين في مشروع القرار الذي تقدمت به إحدى عشرة دولة عربية وعدد من الوفود الأخرى، وقال "إذا لم يتخذ القرار فلن يعاد عرض هذا الموضوع مرة أخرى أمام الأمم المتحدة فقط، بل – وهذا ما هو أخطر – فإن الحرب قد تستمر"، وقد اشتركت سائر الوفود العربية في المناقشة والدفاع عن وجهة النظر العربية بتأييد عمان في مطالبها "المشروعة"، وناشدت الأعضاء الموافقة على مشروع القرار سالف الذكر.

وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦١م أجرت اللجنة السياسية الخاصة التصويت على مشروع القرار، وكانت النتيجة إقرار مشروع القرار ككل بأغلبية ٣٨ صوتًا ضد ٢١ مع امتناع ٢٩ عن التصويت.

ويتضح من هذا التصويت أن أغلب الدول التي صوتت ضد مشروع القرار هي من الدول الاستعمارية ودول السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل، أما الدول التي امتنعت عن التصويت فأغلبها من دول أمريكا اللاتينية، إلا أن الأمر كان يبعث على الأمل في اكتساب مؤيدين للقضية العمانية في المحاولات التالية طالما يواصل الشعب العماني كفاحه، ويستمد قوته من إيمانه بالقضية ومن نصرة الشعوب والحكومات العربية وتضامنها من أجل استقلال عمان وسيادته [٢٧].

واستمرت بريطانيا تحاول بشتى الوسائل إقناع الرأي العام الدولي بأن (مسقط وعمان) دولة واحدة وفي سبيل ذلك أحاطت سلطنة مسقط بسياج من الحديد والنار والمناورات السياسية، ودفعت سلطان مسقط إلى تقديم طلب للانضمام إلى عضوية منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة باسم (مسقط وعمان) كوسيلة واقعية للحصول على اعتراف دولي بتبعية عمان لسلطنة مسقط، ولذلك فإنه في إبريل (نيسان) ١٩٦٢م تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مذكرة من سفارة مملكة أفغانستان بالقاهرة جاء فيها أن الحكومة البريطانية تتبنى مسألة قبول سلطنة مسقط وعمان "عضوًا كاملًا في منظمة الصحة العالمية التي ستعقد اجتماعها في مدينة جنيف في ٨ مايو (آيار) ١٩٦٢م ورغبت السفارة الأفغانية في الوقوف على رأي دول الجامعة العربية في هذا الشأن.

ولهذا بادرت الأمانة العامة بالرد على المذكرة في ٣ مايو (أيار) ١٩٦٣م بأن جامعة الدول العربية ترى أن " عمان دولة مستقلة ذات سيادة "، وأنه لا تربطها بمسقط أي علاقة تبعية نحو حكومة سلطان مسقط، وأشارت - تأييدًا لرأيها هذا - إلى القرارات التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية منذ ١٢ أغسطس (آب) ١٩٥٧م حتى ذلك الوقت عن موقف الدول العربية من استقلال شعب عمان، وحقه في السيادة على كامل أراضيه. وقد استنكرت المذكرة محاولة ضم سلطنة مسقط وعمان إلى منظمة الصحة العالمية، وادعاء المملكة المتحدة بتبعية عمان لمسقط، وفي ١٣ مايو (أيار) ١٩٦٣م أبلغت الأمانة العامة نص المذكرة إلى الدول الأعضاء ومكتب الجامعة في جنيف لمعارضة الطلب، كما أرسل الإمام غالب بن علي إمام عمان برقية احتجاج إلى منظمة الصحة العالمية، وتضمن احتجاجه عدم اعتبار سلطان مسقط حاكمًا شرعيًا على بلاده عمان. وفي ١٥ مايو (أيار) ١٩٦٢م عقدت وفود الدول العربية المشتركة في اجتماع منظمة الصحة العالمية بجنيف اجتماعًا اتفقت فيه على معارضة طلب انضمام سلطنة مسقط تحت اسم سلطنة مسقط وعمان إلى منظمة الصحة العالمية، وأعدت مذكرة في هذا الشأن بالاتفاق مع مكتب الجامعة بجنيف وزعت على كافة الوفود المشتركة في اجتماع المنظمة، وهي تؤكد استقلال عمان وعدم شرعية الطلب الذي قدمه سلطان مسقط للحصول على العضوية بوصفه سلطان مسقط وعمان· وأشارت المذكرة إلى أن الدول العربية لا تمانع في حصر طلب العضوية في مسقط فقط دون عمان، وأكد ممثلو الدول العربية ووفد جامعة الدول العربية للوفود المشتركة في منظمة الصحة العالمية بأن مسقط لا تزال محمية بريطانية، وأن سلطانها تقدم بهذا الطلب بإيعاز من السلطات البريطانية، وأن بريطانيا قامت بهذه المحاولة للحصول على اعتراف

دولي بهدف إثبات تبعية إمامة عمان لمسقط وإنكار استقلالها دوليًا، وبالتالي الحيلولة دون تجديد بحث هذه القضية في الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ مايو (أيار) ١٩٦٢م تلقت الأمانة العامة تقريرًا من مكتبها بجنيف جاء فيه أن الطلب المقدم من سلطان " مسقط وعمان " تأجل نتيجة لما بذلته الوفود العربية ومكتب الجامعة بجنيف من جهود أدت إلى الكشف عن الحقائق، وأن لجنة الشئون القانونية والإدارية لمنظمة الصحة العالمية قررت تأجيل البحث في الموضوع إلى دورة قادمة، وستحاول بريطانيا في الدورة التالية تجديد طلبها، ولذلك فإنه على الوفود العربية مراقبة المناورات البريطانية وإحباط مساعيها[٢٨].

ونظرًا لتمسك بريطانيا بموقفها العدواني من قضية عمان وتجاهلها حق الشعب العماني في تقرير مصيره، فقد أصدر مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده السابع والثلاثين المنعقد بمدينة الرياض في أبريل (نيسان) ١٩٦٢م القرار رقم (١٣٥٠) بشأن عمان جاء فيه:

" تأييد عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة وعرض القضية على لجنة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة)، وتنفيذًا لهذا القرار عقدت الوفود العربية لدى الأمم المتحدة ووفد الجامعة العربية الدائم بنيويورك اجتماعًا في ١٨ مايو (أيار) ١٩٦٢م للنظر في هذا الموضوع وقررت بالإجماع:

١ - تنفيذ قرار مجلس الجامعة القاضي بعرض قضية عمان على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة، وتكليف وفد الجامعة الدائم بإعداد صيغة الكتاب الخاص بدرج القضية في جدول الأعمال للدورة المذكورة.

٢ - تأجيل عرض قضية عمان على لجنة السبعة عشر التي شكلتها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة تفاديًا لتجميد القضية لو عرضت على اللجنة المذكورة، وبذلك تتذرع الجمعية العامة في

سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢م بعدم إمكان نظرها لأنها معروضة على اللجنة ولم يبت في أمرها.

في ١١ يونيو (حزيران) ١٩٦٢م تقدمت وفود الدول العربية بطلب إدراج قضية عمان في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي ٢١ يوليو (تموز) تلقت الأمانة العامة من الوفد الدائم لجامعة الدول العربية بالولايات المتحدة رسالة مرفقًا بها وثيقة الأمم المتحدة رقم ٥١٤٩ بإدراج قضية عمان في جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة، وكان الطلب الذي تقدم به الممثلون الدائمون للعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسعودية وسوريا وتونس والجمهورية العربية المتحدة واليمن مرفقًا به مذكرة تفسيرية، وعبر المندوبون في مذكرتهم التفسيرية عن أملهم في أن توفق الجامعة العامة للأمم المتحدة في الدورة التالية في إيجاد حل يرضي شعب عمان ليتاح له فرصة لإصلاح ما أفسده الاستعمار في بلاده [٢٩].

وفي شهر مارس (آذار) ١٩٦٢م جدد إمام عمان طلبه لانضمام عمان إلى الجامعة العربية، وعرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده السابع والثلاثين بمدينة الرياض، فقرر المجلس الموافقة على توصية اللجنة السياسية بتأجيل بحث انضمام إمامة عمان إلى مجلس الجامعة إلى دورة تالية وأن تؤيد الدول الأعضاء كفاح الشعب العماني بكافة الوسائل للتمتع بالاستقلال وحث الدول الأعضاء على المبادرة بتقديم المعونة المالية والمادية إلى المكافحين العمانيين وتأييد عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة، وعرض القضية على لجنة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة (لجنة السبعة عشر). كما وافق مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة السياسية بحضور ممثل لإمامة عمان اجتماعات الجامعة العربية بوصفه مراقبًا عند مناقشة القضية [٣٠]، وأيدت الأمانة العامة طلب إمامة عمان فتح مكتب لها في بيروت للعناية بالقضية العمانية.

قد طرحت قضية عمان من جديد على بساط البحث في الأمانة العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة تنفيذًا لقرار مجلس الجامعة العربية، ولكن الوفود العربية لدى الأمم المتحدة رأت تأجيل عرض القضية على لجنة السبعة عشر، والاكتفاء مؤقتًا بعرضها على الأمم المتحدة. وعند بحث القضية في اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة طلبت وفود ١١ دولة عربية في الأمم المتحدة من رئيس اللجنة السياسية الخاصة السماح للأمير طالب بن علي شقيق إمام عمان وممثل شعبه بأن يلقي كلمة في اللجنة، وقد قررت اللجنة الاستماع إلى الأمير طالب بن علي بأغلبية ٥١ صوتًا ضد ٩ أصوات، معارضة وامتناع ٢٦ عن التصويت، وغياب ٢٤ مندوبًا عن الجلسة، وقد صوتت إسرائيل مع الدول الغربية التي عارضت الطلب. وقد ألقى ممثل عمان خطابًا في اللجنة السياسية الخاصة استعرض فيه مراحل العدوان البريطاني على بلاده، وما تقوم به السلطات البريطانية من انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والحرمات وحقوق الإنسان واستقلال عمان، وذلك بغية استمرار الاحتلال العسكري الاستعماري في البلاد العمانية، الأمر الذي يعتبر تهديدًا للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، كما نفى اعتبار عمان تابعة لمسقط، كما تدعي بريطانيا، بل اعتبر أن مسقط هي التابعة أصلًا لعمان منذ أجيال مضت. كما أعلن أن بلاده على استعداد لحل النزاع عن طريق المفاوضات أسوة بالمفاوضات التي سبق أن جرت في بيروت بين ممثلي عمان وبريطانيا، وفي الختام دعا الممثل العماني إلى إجراء تحقيق في عمان وحث أعضاء الأمم المتحدة على تأييد ومساندة حرية الشعوب المظلومة ومن بينها عمان ضد الاضطهاد والاستعمار. وقد أيد ممثل المملكة العربية السعودية ممثل عمان وحمل على السياسة البريطانية فيها، وطلب تسوية المشكلة بالاعتراف بحق شعب عمان في الاستقلال وسحب القوات المسلحة والقواعد العسكرية البريطانية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ودفع تعويض عن الدمار والأضرار التي نجمت عن العمليات العسكرية البريطانية، وأعلن أن إمام عمان مستعد للتفاوض مع بريطانيا على هذه الأسس، وقد أعقب المندوبون العرب المندوب السعودي في تأييد طلب عمان والدفاع عن القضية.

وفي ٢٨ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩٦٢م وافقت اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة على قرار اعترفت فيه بحق عمان في الاستقلال، ودعت إلى انسحاب القوات الأجنبية منها مع إجراء مفاوضات تشترك فيها الأطراف التي يعنيها الأمر لفض ما بينها من خلاف، وكانت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ٤١ صوتًا ومعارضة ١٨ صوتًا وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت على هذا المشروع الذي تقدمت به ١٨ دولة صديقة منها ١١ دولة عربية.

وعند عرض القضية على الجمعية العامة قام ممثل بريطانيا في اللحظات الأخيرة بمناورة لتأخير اتخاذ قرار حاسم بشأن القضية إذ طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة إيفاد مبعوث خاص إلى سلطنة مسقط وعمان للاطلاع على الوضع هناك شريطة أن ترجئ الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ أي إجراء رسمي بشأن استقلال عمان، الأمر الذي دفع بكثير من الدول إلى التريث والامتناع عن التصويت.

في نهاية المناقشة رفضت الجمعية العامة مقدمة المشروع الذي تبنته الدول العربية في اللجنة السياسية الخاصة، وعندما انتقلت الجمعية العامة إلى التصويت على الفقرة الأولى من مشروع القرار التي تدعو إلى الاعتراف بحق شعب عمان في تقرير المصير والاستقلال، نالت الفقرة ٣٦ صوتًا ضد ٢٥، وامتناع ٣٨ مندوبًا عن التصويت، وتغيب ١١ مندوبًا، ورفضت الجمعية العامة أيضًا الفقرة الثانية من مشروع القرار التي تدعو إلى سحب القوات الأجنبية، كما سقط مشروع القرار بكامله أخيرًا برفض الفقرة الأخيرة منه التي تدعو إلى حل الخلافات بصورة سلمية، وبالرغم من ذلك فإن هذه النتيجة كما تقول مذكرة الأمين العام للجامعة العربية لم تكن تعني توقف القضية العمانية لأن الشعب العماني والدول العربية كانت تعرف تمامًا أن الحل الأمثل للقضية سيكون على أرض عمان وبكفاح أبنائها، ولن تكون تلك المناقشات إلا إحدى المراحل للوصول بالقضية إلى أهدافها.

في ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣م تقدم مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة بمذكرة باسم سلطان مسقط إلى المستر يوثانت (U Thant) السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل إيفاد مندوب خاص له لزيارة مسقط وعمان بغية وضع تقرير عن الوضع هناك طبقًا للاقتراح البريطاني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص، وفي ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣م بعث كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ومندوب الإمام غالب بن علي برقيتين إلى المستر يوثانت، أعربا فيهما عن رغبتها في أن يرافق مندوبه مندوب عن الإمام غالب لتسهيل مهمته في عمان وأن تكفل الأمم المتحدة لشعب عمان أن يعبر عن أمانيه القومية [٣١].

في يوم ١ يونيو حزيران ١٩٦٣م تم التفاهم بين الأمانة العامة وممثلي عمان على تقديم احتجاج من الإمامة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة على أسلوب وتكوين سفر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى عمان لدارسة الحالة فيها، وقد أحيطت مهمة مندوب الأمين العام للأمم المتحدة بالكتمان، ولم تبلغ إمامة عمان عنه أو تطلب موافقتها على سفره، مع أن حكومة الإمام والأمانة العامة لجامعة الدول العربية كانت قد طلبت من قبل من السكرتارية العامة للأمم المتحدة أن يرافق الوفد ممثل رسمي عن إمامة عمان وأن تكفل للمواطنين حرية الإعراب عن رأيهم.

وقد جاء في مذكرة الاحتجاج أن إمامة عمان لا تعتبر ملزمة بأي قرار أو معلومات تتمخض عنها زيارة الوفد، إذا كانت لا تتفق ومطالب شعب عمان، خاصة وأن وفد السكرتير العام للأمم المتحدة ينزل في ضيافة السلطات الاستعمارية بمسقط، ويتلقى معلوماته منها، مما يتنافى وطبيعة المهمة الموكلة إليه، وطالبت المذكرة السكرتير العام للأمم المتحدة باتخاذ الخطوات العاجلة لوقف مهمة هذا الوفد ريثما تتم المفاوضات مع الدول العربية الشقيقة في الأمم المتحدة، وحتى تتاح لعمان الفرصة لإرسال مندوب رسمي للاشتراك في هذا الوفد نيابة عن عمان.

وبعد قدوم المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى مسقط قامت السلطات هناك بالضغط على المواطنين لكي يبدوا رأيهم أمام مبعوث الأمم المتحدة بما يتفق ومصلحة السلطنة وتأييد السلطان أمامه، ولما رفض الأهالي الاستجابة قامت السلطات باعتقال الزعماء الوطنيين ورجال الدين وأعيان البلاد الذين جاهروا بإعلان ولائهم لحكومة الإمامة، ومعارضتهم للاحتلال الأجنبي.

وقد استعرض مجلس الجامعة في دورته تطورات القضية العمانية ووافق على توصية لجنة الشئون السياسية التالية:

١ - تأكيد حث الدول الأعضاء على المبادرة إلى تقديم المعونات المالية والمادية إلى المكافحين العمانيين.

٢ - تأييد عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة.

٣ - متابعة المساعي لعرض القضية على لجنة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة (أي لجنة السبعة عشر) [٣٢].

في نهاية شهر يوليو (تموز) ١٩٦٣م قدم إلى القاهرة الإمام غالب بن علي إمام عمان للاشتراك في الاحتفال بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣م، وقد تم تبادل الرأي معه فيما يجب اتخاذه بشأن القضية العمانية في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أشار الإمام بدور الجامعة العربية، كما قرر المجلس في جلسة تالية الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية، التي كان مما تضمنته أن تتفق الوفود العربية على الخطة الموحدة المشتركة في متابعة القضية ومواجهة الاحتمالات أثناء نظرها في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العام للأمم المتحدة [٣٣].

واستمرت مساندة جامعة الدول العربية لقضية عمان، ففي الاجتماع العادي السادس والأربعين لمجلس الجامعة في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٦م قرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الذي يقضي بما يلي:

" بعد الاطلاع على التطورات الأخيرة في قضية عمان قررت اللجنة السياسية تأييد القضية في اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار في نيويورك وفي الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة "[٣٤].

وتابعت جامعة الدول العربية الاهتمام بقضية عمان، وكانت الأمانة العامة على اتصال دائم بالمسئولين العمانيين لتبادل وجهات النظر واتخاذ أنجح السبل للسير بالكفاح نحو غايته المنشودة.

وعلى الصعيد الدولي أحرزت القضية كسبًا ظاهرًا كبيرًا ففي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠م اتخذ بشأنها قرار تاريخي اعترف بالموقف الحرج الناجم عن السياسات العنصرية التي تنتهجها بريطانيا في الإقليم، وبالحق الثابت لشعب عمان في تقرير المصير والاستقلال، كما اعترف بشرعية كفاحه للحصول على حقوقه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما استنكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إقامة وتدعيم أي نظام غير تمثيلي في المنطقة، مجافاة لقرار الجمعية العامة في الموضوع، وتعتبر الجمعية العامة أن إبقاء القواعد العسكرية ومستودعاتها والقوات العسكرية في المنطقة يشكل عقبة رئيسية في سبيل ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير والاستقلال، وأنه يهدد الأمن والسلام في المنطقة ولذلك فإن إزالتها ضرورية.

وناشدت الجمعية العامة في ختام قرارها جميع الدول الأعضاء تقديم كل مساعدة ممكنة لشعب المنطقة في كفاحه لبلوغ الحرية والاستقلال.

ولكن كان هناك شعور لدى كثير من الوفود بأنه مهما كان القرار وقوته فإن بريطانيا لن تطبقه، ومع ذلك كان لابد من الاستفادة من روح هذا القرار بأن تعمل الوفود العربية في الأمم المتحدة على استصدار قرار من لجنة تصفية الاستعمار في الدورة التالية للأمم المتحدة بتشكيل لجنة فرعية لقضية عمان شبيهة باللجنة الفرعية لعدن.

واستمرت بريطانيا في جلب مزيد من القوات البرية والجوية إلى المنطقة وإقامة المنشآت العسكرية وتحسين الجزر الهامة في البحر العربي والبحر الأحمر، وقد ضاعف من اهتمام بريطانيا بالمنطقة تدفق البترول من مسقط وعمان واكتشاف آبار غزيرة تنتج كميات كبيرة، وكانت الشركات في سبيل استغلالها وتسويقها وبيعها في الأسواق العالمية.

في ٣٠ مارس (أذار) ١٩٦٧م أذاعت محطة لندن أنه " نشرت اليوم تفاصيل الاتفاقية المنقحة التي سبق عقدها بين سلطان مسقط وعمان مع شركة استثمار النفط المحدودة، وتعكس التفاصيل المنشورة حقيقة هامة مؤداها أن مسقط وعمان صارت من البلاد المصدرة للنفط الخام، وسيتم التصدير اعتبارًا من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٧م، ويستخرج النفط من ناطح والفهود اللتين تبعدان عن مسقط بنحو ٢٧٢ ميلًا، وقد مدت الأنابيب من ميناء الفحت بخليج عمان حيث يستقبل هذا الميناء ناقلات النفط الكبيرة، ويقدر الدخل سنويًا بصفة مبدئية لحاكم مسقط بنحو عشرة ملايين جنية استرليني".

وبتاريخ ١٢ أغسطس (أب) ١٩٦٧م نقلت رويتر نقلًا عن صحيفة فاينانشيال تايمز (Financil Times) اللندنية أنه قد عثر على حقل جديد للبترول في سلطنة مسقط سيتدفق منه النفط خلال أيام، وقد ذكر متحدث باسم شركة شل أن شحنات النفط من هذا الحقل سوف تبدأ فورًا ولكنها سوف تصدر إلى الشرق الأقصى، وأضافت أن الإنتاج سيبدأ بمعدل سبعة ملايين طن سنويًا ثم يرتفع بعد ذلك إلى عشرة ملايين " (٣٥).

بالرغم من الدعم العربي الذي كانت القضية العمانية تحظى به، فإن ما كشفت عنه الأحداث من وجود البترول بكميات وافرة في المنطقة، ومحاولات بريطانيا تثبيت أقدامها فيها لاستغلال ثرواتها البترولية، فإن مصلحة الشعب العماني تقضي الاستفادة من روح البند الرابع من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر الذي ينص على أنه: "تعترف الجمعية العامة بأن الموارد الطبيعية للإقليم من

حق شعب عمان، وأن الامتيازات الممنوحة للاحتكارات الأجنبية بدون رضا الشعب تشكل إخلالًا بحقوق شعب المنطقة "، وهذا كان في رأي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الذي عرضته على مجلس الجامعة - ضرورة لزيادة العون المادي والأدبي ودعم النضال الوطني وإرغام السلطة المحتلة على تعديل موقفها [٣٦].

بعثة دي ربنج (Rebbing)

عهد الأمين العام للأمم المتحدة إلى ربنج السفير السويدي في إسبانيا في إبريل (نيسان) ١٩٦٣م بأن يكون مبعوثه الخاص إلى مسقط وعمان، على أن تكون مهمته تزويد المنظمة الدولية بصورة كاملة عما يجرى في عمان. وقد بدأ دي ربنج رحلته بزيارة البحرين حيث اجتمع بالمقيم السياسي البريطاني في الخليج ثم ذهب إلى صلالة حيث التقى مع السلطان سعيد بن تيمور، وبعد ذلك قام بزيارة بعض مدن مسقط وعمان الداخلية، وأخيرًا التقى بالإمام غالب بن علي وأخيه طالب في ملجأهما بالدمام في المملكة العربية السعودية.

وأكد دي ربنج في تقريره وجود قوات أجنبية، وأن نصف جيش السلطنة مؤلف من عناصر أجنبية، وأن هذا الجيش يخضع لإشراف بريطاني، وأن القوات الجوية كلها من سلاح الطيران الملكي البريطاني، وأن هناك قواعد جوية لبريطانيا في صلالة ومصيرة، كما أشار دي ربنج إلى رفض سلطان مسقط السماح لبعثته بمقابلة المعتقلين العمانيين، واكتفى دي ربنج في نهاية تقريره بالتوصية بضرورة السعي لإيجاد حل سلمي للمشكلة، كما لفت نظر الأمم المتحدة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطالب المنظمة الدولية بالمساهمة عن طريق لجانها المتخصصة في تطوير المنطقة.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى تقرير دي ربنج أن بعثته كانت تحت إشراف السلطات البريطانية التي منعت العمانيين من الإدلاء بآرائهم صراحة ؛ ولذلك طالب مندوبو بعض الدول العربية والإفريقية بإرسال بعثة أخرى مكونة من عدة ممثلين لدراسة المشكلة وتزويد المنظمة الدولية بمعلومات أوفى.

وتم تشكيل لجنة خماسية تكون مهمتها الاتصال بالسلطان وبالبريطانيين، وكذلك بإمام عمان وممثليه في بعض الدول العربية، وقدمت اللجنة تقريرها في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٥م وأوضحت أن مشكلة عمان من المشكلات الدولية الخطيرة التي تحتاج إلى عناية خاصة من هيئة الأمم المتحدة، ودعت الأطراف المعنية للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية نهائية.

ووافقت الأمم المتحدة على توصية اللجنة الخماسية، وأصدرت قرارًا دعت فيه بريطانيا إلى سحب قواتها من عمان وإتاحة الفرصة للشعب العماني لتقرير مصيره، وأكد تقرير اللجنة أن المشكلة ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وإمام عمان، بل إنها جزء من المشكلات الاستعمارية.

ثم انتقلت مشكلة عمان إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة، التي أصدرت في عام ١٩٦٩م قرارًا أكدت فيه أن الشعب العماني لا يتمتع بحقوقه الطبيعية لرفض بريطانيا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وقد استطاعت السلطات البريطانية قمع الثورة العمانية، وتقويض الإمامة، وتثبيت سيطرة السلطان على المناطق الداخلية معتمدًا على المساعدات البريطانية خصوصًا وأن المملكة العربية السعودية عندما استأنفت علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب حرب اليمن، أثر ذلك على موقف الإمامة تأثيرًا سيئًا، كما كانت الإمامة قد أخذت تفقد أنصارها تدريجيًا بعد انتشار الوعي بين الشباب العماني باعتبار الإمامة نظامًا لا يتفق مع التطورات العصرية، وبعد قمع الثورة العمانية أخذت شركات النفط تسرع في عمليات التنقيب، واستبدل بطريق القوال طرقًا حديثة تربط مسقط بمقاطعات الداخل.

ولما كان السلطان سعيد بن تيمور يعيش في عزلة في صلالة كان لابد من إحداث تغيير في السلطنة حتى لا يحدث تغيير متطرف يمس المصالح الغربية والنفطية في المنطقة، ولذلك كان لشركة نفط عمان والضباط البريطانيين دور في تحرك القوات العمانية التي أطاحت بالسلطان سعيد بن تيمور في ٢٣ يوليو (تموز)

١٩٧٠م وتولية ابنه قابوس الذي تزوج من ابنة أحمد الحارثي والي عمان الداخلية، وكان من أول المراسيم التي أصدرها السلطان قابوس عندما تولى الحكم تغيير اسم السلطنة من سلطنة مسقط وعمان إلى سلطنة عمان تعبيرًا عن وحدة السلطنة التي تحققت لها مؤخرًا، وعلى ذلك فإن سلطنة عمان أصبحت عضوًا بجامعة الدول العربية اعتبارًا من ٢٩ أكتوبر ١٩٧١م.

من تتبعنا السابق لقضية عمان في جامعة الدول العربية نلاحظ أن الجامعة العربية رغم مساندتها للعمانيين – فإنها لم تتخذ أي قرار بشأن طلب إمامة عمان الدخول في عضوية الجامعة العربية، ولعل الجامعة العربية لم تشأ أن تغضب سلطان مسقط الذي كان من ناحيته لا يميل للجامعة العربية، وإذا ابتعد السلطان أكثر فأكثر عن الجامعة العربية فإنه سيرتمي أكثر وأكثر في أحضان بريطانيا، وهي الدولة الاستعمارية الأولى في المشرق العربي بعامة وفي منطقة الخليج بخاصة، هذا على الرغم من أن بعض الدول العربية وفي مقدمتها العراق (قبل ثورة ١٩٥٨م) كانت تميل إلى بريطانيا ولا تريد إغضابها، وتفضل اتباع سياسة المداراة مع بريطانيا والغرب.

لقد كانت الجامعة العربية تعالج قضية عمان، ليس على أنها نزاع بين الإمامة والسلطنة، بقدر ما كانت الجامعة العربية تعتبر مشكلة عمان اعتداءً استعماريًا من جانب دولة هي بريطانيا على أرض عربية، واحتلالها لأقاليم عربية، مختفية وراء سلطان مسقط، وكان هذا هو الخط الذي سارت عليه الجامعة العربية عند نظر قضية عمان سواء في اللجنة السياسية أو في مجلس الجامعة، وكذلك عند عرض ومساندة قضية عمان على الأمم المتحدة سواء الجمعية العامة أو لجنة تصفية الاستعمار.

الهوامش

١- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي، الجزء(٣) ١٩١٤- ١٩٤٥م (القاهرة – دار الفكر العربي : ١٩٩٧م) ص ٣٥٠.

٢- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي ١٨٤٠- ١٩١٤م ط١، ص ١٥٠.

٣- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي ١٩١٤- ١٩٤٥م، *مرجع سابق* ، ص ٣٨٤- ٣٨٥٠

٤- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي١٩١٤– ١٩٤٥ م ، *مرجع سابق*، ص ٣٩٦.

٥- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي ١٩١٤ – ١٩٤٥ م، *مرجع سابق*، ص ٢٧٨.

٦- **جمال زكريا قاسم** : تاريخ الخليج العربي ١٩١٤ – ١٩٤٥م، *مرجع سابق*، ص ٢٨٤.

٧- مذكرة الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن قضية عمان بتاريخ ١٩٥٧/٨/٦م.

٨- رسالة من المقيمية البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية (أيدن) برقم ٢٢ وتاريخ ١٩ فبراير (شباط) ١٩٥٥م، سري 1071/3/55، ص٣٨١ (8.21) **Burdett. A**: *Op. cit.*

٩- جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، الإدارة السياسية ملف رقم ١/٢٥/٥٥ مذكرة عن طلب إمامة عمان الانضمام إلى جامعة الدول العربية مقدمة من الأمين العام إلى مجلس الجامعة د/١/٢/٢٤ – أ سري.

١٠- جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، الإدارة السياسية، ملف رقم ١/٢/٢٥/٦/ي سري مذكرة عن إمامة عمان مقدمة من الأمين العام لمجلس جامعة الدول العربية في دورته الخامسة والعشرين.

١١- برقية من القاهرة (همفري تريفلين) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم 2/85 وتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٦م ومرفق بها مذكرة من وضع وزارة الخارجية البريطانية (ريتشز) بتاريخ ٦ مارس ١٩٥٦م عن عمان والجامعة العربية ، ص ص ٤٦٥- ٤٦٧. **Burdett**. A: *Op. cit.* (**8.27**)

١٢- من السفارة البريطانية في القاهرة (همفري تريفلين) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم 113s بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٥٦م، ص ٤٧٩ *Ibid.*

١٣- من السفارة البريطانية في القاهرة (همفري تريفلين) إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ٦٩٦ وتاريخ ١٧ إبريل ١٩٥٦م، ص ٤٨٠ **Burdett**: *Op. cit.* (**8.27**)

١٤- من وزارة الخارجية البريطانية (ريتشز) في ٢١ إبريل ١٩٥٦م، ص ٤٨٢ *Ibid.*

١٥- من وزارة الخارجية الأردنية إلى السفارة البريطانية في عمان بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٦م برقم 5/42/6/5516 *Ibid.*

١٦- من السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٢ مايو ١٩٥٦م برقم 10217/24/56 ص ٤٨٥ *Ibid.*

١٧- من السفارة البريطانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية (الإدارة الأفريقية) بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٦م، ص ٤٨٣.

١٨- مضابط جلسات دور الانعقاد العادي السادس والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية من ٢٥ :١٥ أكتوبر ١٩٥٦م.

١٩- مجلس جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الانعقاد العادي السابع والعشرين ق ١٣٧٦/د٢٧/ج٧- ١٩٥٧/٨/١٢م.

٢٠- من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم ١٠٦٢ وتاريخ ١ سبتمبر ١٩٥٧م، ص ٦٥٩- ٦٦٠

٢١- Burdett: *The Arab League*, Vol. (**8**.38) *Ibid.*

٢١- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** : *تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دورة الانعقاد السادس والثلاثين بالقاهرة – ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٦١م.*

٢٢- *المصدر السابق.*

٢٣- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** : *تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دور الانعقاد السابع والثلاثين بالرياض – ٣١ مارس/آذار ١٩٦٢م* (ق١٨٢٥/د٣٧/ج٣- ١٩٦٢/٤/٣م).

٢٤- انظر تقارير الأمانة العامة ق ١٩٠٨/د٤٠/ج٢ – ١٩٦٣/٩/١٩م.

ق ٢٢٥٤ / د٤٦ / ج٢ – ٦٦/٩/١٢، ق ٢٢٥٥، ق ٢٢٥٦.

٢٥- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة**، *تقرير الأمين العام عن قضية عمان في الأمم المتحدة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦١م.*

٢٦- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة – دور انعقاده العادي الثامن والثلاثين – أول سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢م.*

٢٧- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *تقرير الأمين العام.*

٢٨- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة – دور انعقاده العادي الثامن والثلاثين – أول سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢م.*

٢٩- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *تقرير الأمين العام لمجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والثلاثين سبتمبر (أيلول) ١٩٦٢م.*

٣٠- الأمانة العامة – تقرير الأمين العام.

٣١- مجلس جامعة الدول العربية.

٣٢- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الأربعين سبتمبر (أيلول) ١٩٦٣م* (ق ١٨٨٣/د٣٩/ج٢ – ١٩٦٣١/٤/٢م.

٣٣- *المصدر السابق* (ق ١٩٠٨/د٤٠/ح٢ – ١٩٦٣/٩/١٩م).

٣٤- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** – *مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والأربعين في سبتمبر / أيلول* ١٩٦٦م (ق ٢٥٤/د ٤٦/ح٢ – ٢/٩/١٩٦٦م).

٣٥- **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** : *تقرير الأمين إلى مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين في ١١ سبتمبر (أيلول)*.

٣٦ – **جامعة الدول العربية – الأمانة العامة** : *تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين (سبتمبر / أيلول ١٩٦٧ م)*.

الخاتمة

ختاما لما سبق يمكن إجمال الأحداث والمواقف فيما يلي:

- إن الجامعة العربية منذ اللحظة الأولى للميلاد رنت ببصرها نحو إمارات الخليج العربي لمساعدتها على نيل استقلالها والعمل على تقدمها وربطها بالأمة العربية.

- إن بريطانيا منذ السياسات الأولى التي أقرتها جامعة الدول العربية للتقرب من إمارات الخليج العربي، عملت على عزل الإمارات العربية عن الجامعة بكل الطرق متبعة في ذلك كل وسائل الترغيب والترهيب.

- أدركت جامعة الدول العربية أن إمارات الخليج العربي يمكن أن تقوم بدور محوري في حل القضية الفلسطينية عن طريق الانضمام للمقاطعة العربية لإسرائيل.

- إن مراحل العمل التي قامت بها الجامعة العربية للاقتراب من إمارات الخليج بدأت بإذاعة بيانات عن توجه الجامعة العربية نحو إمارات الخليج العربي، ومع أوائل الخمسينيات جاءت التصريحات علانية من مسئولي الجامعة عن الرغبة في أن تقوم إمارات الخليج بدور في نشاط الجامعة، ثم وصل الأمر إلى مشاركة الإمارات في مؤتمرات الجامعة الاجتماعية والثقافية ثم الشئون السياسية، الأمر الذي مهَّد لاستقلال الإمارات الخليجية وانضمامها إلى عضوية الجامعة مع أوائل السبعينات.

- وضح من لنا أن الكويت سعت قبل حصولها على الاستقلال للانضمام إلى جامعة الدول العربية وذلك بفضل المشاركات المستمرة في مؤتمرات الجامعة

وأيضاً بسبب نمو التيار العربي داخل الكويت، مما جعلها أسبق الإمارات في الحصول على الاستقلال في ١٩٦١م .

- وضح أيضاً الضعف الذي أصاب بريطانيا وجعلها دولة من المرتبة الثانية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات عند معالجتها طلب حاكم الكويت الانضمام لعضوية جامعة الدول العربية، حيث لم تتخذ خطوات تدل على قوتها أو جبروتها أو قوة دبلوماسيتها ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى استقلال الكويت عام ١٩٦١م ثم استقلال كل إمارات الخليج مع بداية عقد السبعينيات.

- أزمة تهديد العراق لاستقلال الكويت عام ١٩٦١م أكدت وحدة الصف العربي وقدرته على فرض سياسات على القوى الكبرى – في ذلك الوقت – حينما تبنت الجامعة العربية الأزمة، وفرضت حلولاً عربية لها بإحلال قوات عربية محل القوات البريطانية لحماية الكويت، ومطالبة العراق بالتخلي عن أطماعه في الكويت.

- عملت الجامعة العربية على الحفاظ على ثروات إمارات الخليج العربي وبخاصة النفط، الذي أنشئت له إدارة خاصة بأمانة الجامعة وعقدت المؤتمرات العربية للبترول، المؤتمر تلو الآخر، وذلك لإقرار أفضل سُبل الاستفادة من النفط اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

- مثلت قضية إمامة عمان وطلبها الانضمام لعضوية الجامعة العربية مع منتصف الخمسينيات، أهم قضايا الانقسام داخل الجامعة بسبب وضعها الشائك، خاصة في ظل الضغط البريطاني في مسقط ووجود واحة البرويمي المتنازع عليها بين أبوظبي والسعودية وعمان. ظلت هذه القضية تعبر بصراحة عن فشل الجامعة في الوصول إلى رؤى واضحة ومتفق عليها بين أعضاء الجامعة إزاء تلك القضية إلى أن اعتلى السلطان قابوس سدة الحكم وقام بتوحيد مسقط وعمان تحت اسم سلطنة عمان منهياً بذلك قضية ظلت تتداول داخل أروقة الجامعة منذ ١٩٥٤م وحتى ١٩٧٠م.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

أ) وثائق عربية

- حكومة المملكة العربية السعودية – *التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية* ، مج١، مج٢ ١٩٥٥م.
- *وثائق الخارجية المصرية* – محافظ ١٥٦٨ ، ١٥٩٢.
- *مطبوعات جامعة الدول العربية* – الأمانة العامة – اجتماعات مجلس الجامعة العربية من عام ١٩٥٧م حتى عام ١٩٧٠م.

ب) وثائق أجنبية

- **Burdett, Anita, L.B.** (ed.), *The Arab League*, "British documentary Sources 1943-1963 (Archive, ed. 1995).
- **Burdett, Anta, L.B** (ed.) *Records of Oman*, 1961-1965 (Archive ed. 1997).
- **Elsolh, Raghid** (ed.), *The Sultanate of Oman 1914-1918* (Ihaca, U.K. Press, 2000).
- **Priest Land, Jane** (ed.), *The Buroimi Memorials*, 1955 (Archive ed., 1987).
- **Priest Land, Zone** (ed.), *The Buroimi Dispute,* 1950-1961 (Archive ed., 1992).

ثانياً : مراجع عربية

- **شهداد، إبراهيم محمد إبراهيم** ، *الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣-١٩٧٥م* ، دار الأوزاعي للطباعة والنشر – بيروت – لبنان (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- **الكندي، أحمد بن عبدالله**، *المصنف*، ج١٠، سلطنة عُمان – وزارة التراث القومي والثقافة (١٩٨٣م).
- **قاسم، جمال زكريا** ، *تاريخ الخليج العربي*، دار الفكر العربي – القاهرة (١٩٩٧م).
- **غباشي، حسين عبيد غانم**، *عُمان الديمقراطية الإسلامية " تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠- ١٩٧٠م* ، " ترجمة أنطوان حمص، دار الجديد – بيروت – د١ (١٩٩٧م).
- **حافظ، حمدي** (وآخرون)، *قضية عُمان*، سلسلة كتب قومية – القاهرة (د.ت).
- **حماد، خير**، *قضايانا في الأمم المتحدة*، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر (١٩٦٢م).
- **السيابي، سالم بن حمود بن شامس**، *عُمان عبر التاريخ*، سلطنة عُمان – وزارة التراث القومي والثقافة (١٩٨٦م).

- *سلسلة البحوث العربية* ، عُمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، سلسلة البحوث العربية للصحافة والنشر والإعلان – دمشق (د.ت) .
- **العقاد، صلاح**، *التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠- ١٩٩١* ،مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٩١م).
- **السيار، عائشة**، *دولة اليعاربة "عُمان وشرق أفريقيا ١٦٢٤- ١٧٤١م"*، بيروت- دار القدس(١٩٧٥م).
- **شلبي، عبدالحميد عبدالجليل**، *عُمان في الوثائق البريطانية* "، دار أبو المجد للطباعة، مصر (٢٠٠٤م).
- ________________ ، *موقف مصر من قضية الإمامة في عمان "أبحاث الندوة الدولية بمناسبة خمسون عاماً على ثورة يوليو ١٩٥٢م*، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة (١٤٢هـ/٢٠٠٣م).
- **أبو عزه، عبدالله**، *الخليج العربي في العصر الحديث" دراسة تاريخية وحضارية"*، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت والإمارات العربية المتحدة (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
- **عمر، فاروق**، *تاريخ الخليج العربي في العصور الوسطى الإسلامية ١- ٩٠٦هـ/٦٢٢- ١٥٠٠م*، بغداد (١٩٨٥م).
- **الديب، فتحي**، *عبدالناصر وتحريب المشرق العربي*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة (٢٠٠٠م).
- **فيصل، علي فيصل**، *القضية العُمانية* القاهرة (د.ت) .
- **عبدالله، محمد أمين**، قضية *عُمان في الأمم المتحدة* (١٩٦٤م).
- **رفاعي، محمد علي**، *الجامعة العربية وقضايا التحرير*، دار الشعب، القاهرة ،ط٢، يوليو (١٩٧٢م).
- **الداود، محمود علي**، *التطور السياسي الحديث لقضية عُمان*،معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة (١٩٦٤م).

ثالثاً : مراجع معربة

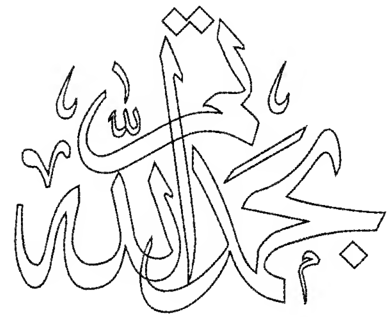
- **لاندن، رووبرت جيران**، *عُمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً* "، ترجمة محمد أمين عبدالله وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- **فيليبس، وندل**، *تاريخ عُمان* "، ترجمة محمد أمين عبدالله"، سلطنة عُمان – وزارة التراث القومي والثقافة ط٢ (١٩٨٣م).

رابعاً : مراجع أجنبية

- **Parker, Hart**, *Saudi Srabia and the U.S. Birth of a Security Partnership*, India no UN. Pres, Bloomington Indianapolis, 1st ed. (1998).

خامساً : رسائل جامعية غير منشورة

- عبدالله، طيبة خلف، العلاقات العُمانية الأمريكية ١٩٣٠- ١٩٥٨م ، *رسالة دكتوراة*، كلية الآداب – جامعة البصرة (١٤١٦هـ/١٩٩٦م) .



مطابع جامعة الملك عبدالعزيز